

النحوان القاضي

كتاب اختلاف اصول المذاهب

تحقيق

ديفن ستيلوارت



كتاب اختلاف أصول المذاهب

للقاضي النعمان



تحقيق ديفن ستيوارت

طلب النسخة الكاملة للشراء –
بنص الكتاب الحق مع الترجمة الإنجليزية والمقدمة وكلمة
عن المخطوطات المستعملة والمواشي والمصادر –
من المكتبة العربية

(www.libraryofarabicliterature.org)

المكتبة العربية

تهدف المكتبة العربية التي أُنشئت بموجب منحة مقدمة من معهد جامعة نيويورك أبوظبي، وبالتعاون مع دار النشر التابعة لجامعة نيويورك، إلى نشر أبرز آثار التراث العربي باللغتين العربية والإنجليزية. إذ تُعد مجموعة من الباحثين الموقين في مجال الدراسات العربية والإسلامية النصوص بحيث يُعرض المتن العربي الحق وترجمته الإنجليزية في صفحات متقابلة من الجلد الواحد. وتعود أقدم النصوص التي تصدرها المكتبة العربية إلى حقبة ما قبل الإسلام في حين تعود أحدها إلى مستهل العصر الحديث. وتضم المكتبة نماذج من مختلف مجالات العلوم والفنون بينها كتب الدين وعلومه وأصوله والفلسفة والعلوم الطبيعية وكتب الأخبار والتاريخ والشعر ونقده وأدب القصة والحكاية.

تدير المكتبة العربية مجموعةً من الباحثين العاملين في مختلف أنحاء العالم، منهم أعضاء لجنة التحرير، وهم فيليب كينيدي من جامعة نيويورك الذي يعمل محترفاً عاماً، وجيمس مونتموري، أستاذ اللغة العربية في جامعة كامبريدج، وشوك محمد تراوا، أستاذ اللغة العربية في جامعة ييل، اللذان يعملان محرين تفيذيين، وتضم لجنة التحرير: شون أنثوني (جامعة ولاية أوهايو)، وهدى فرج الدين (جامعة بنسلفانيا)، ولارا حرب (جامعة برمنغهام)، ومايا كسروانى (جامعة نيويورك أبوظبي)، وإياناس خنسه (الجامعة الأمريكية في بيروت)، وبلال الأرفه لي (الجامعة الأمريكية في بيروت)، وموريس بوميرانتز (جامعة نيويورك أبوظبي)، ومحمد رستم (جامعة كارلتون). ويشار إلى المحترفين في اختيار النصوص وتفويض المתרגمين ومراجعة المخطوطات والتدقيق النهائي للنصوص المترجمة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الأعضاء المؤسسين للجنة التحرير - جوليا براي (جامعة أكسفورد) ومايكل كورسون (جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس) وجوزيف لوري (جامعة بنسلفانيا) وطاهرة قطب الدين (جامعة شيكاغو) وديفين ستيوار特

(جامعة إيموري) - محرين استشاريين، وذلك من خلال تقديم النصائح والإرشاد للسلسلة بشكل عام.

تُعد المكتبة العربية الأسبق في نوعها، حيث تهدف إلى إنشاء مكتبة كبيرة تضم نصوصاً عربية ذات قيمة مرجعية تصاحبها ترجمات إنجليزية تتصف بحداثة الصياغة وسلامة الأسلوب، سعياً بذلك إلى تعريف الباحثين والطلاب وجمهور القراء غير التخصصيين بموروث الأدب العربي.

كلمة عن إثبات النص العربي

لقد اعتمدت في إثبات النص على المخطوطة ١١٣١ من مجموعة زاهد علي في مكتبة معهد الدراسات الإسماعيلية في لندن المؤرخة ٢٧ شوال ١٢٥٥ / ٢ يناير ١٨٤٠ ورمزت إليها بحرف (ز) وأشارت إلى كل الاختلافات بينها وبين طبعة لوكمندوالا، ١٩٧٣، إلا الاختلافات البسيطة في التشكيل أو كتابة الهمزة الخ والتي رمزت إليها بحرف (ل). وفي بعض الموضع ذكرت قراءات من المخطوطة ٢٥٦٦ من مجموعة جهود خان في مكتبة معهد الدراسات الإسماعيلية في لندن المؤرخة ٨ رجب ١٢٠٩ / ٢٩ يناير ١٧٩٥ ورمزت إليها بحرف (خ)، ومن طبعة مصطفى غالب، ١٩٧٢، التي رمزت إليها بحرف (م).

المحتويات

- ٧ كتاب اختلاف أصول المذاهب

١١ الباب الأول: ذكر علة الاختلاف

١٦ الباب الثاني: ذكر جملة قول المخالفين في أحكام الدين

الباب الثالث: ذكر الرد على المخالفين في أحكام الدين القائلين فيما اختلفوا فيه بآرائهم وأهوائهم

١٨ الباب الرابع: ذكر مذهب أهل الحق فيما لم يعلم وجه الحق فيه

٢٣ الباب الخامس: ذكر أصحاب التقليد والرد عليهم في انتحالهم إياه

٣١ الباب السادس: ذكر البيان عن فرق ما بين التقليد والرد إلى أولي الأمر

٤١ الباب السابع: ذكر أصحاب الإجماع والرد عليهم في انتحالهم إياه

٤٩ الباب الثامن: ذكر قول القائلين بالنظر والرد عليهم

٨٨ الباب التاسع: ذكر قول أصحاب القياس والرد عليهم

١٠٢ الباب العاشر: ذكر قول القائلين بالاستحسان والرد عليهم

١٢٧ الباب الحادي عشر: ذكر قول القائلين بالاستدلال والرد عليهم

١٣٤ الباب الثاني عشر: ذكر قول القائلين بالاجتهاد والرأي والرد عليهم فيما فارقو الحق فيه

١٤١ خاتمة

كتاب اختلاف أصول المذاهب

الحمد لله على ما أسبغ من عطايه حمد عبد شاكر لآله مستدعاً للمزيد من فعماه
وصلَّى اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ خاتِمِ النَّبِيِّنَ الشَّفِيعَ فِي أَمْتَهٖ^١ يَوْمِ لِقَائِهِ وَعَلَى عَلِيٍّ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ وَصَيْهِ وَالْأَمْمَةِ مِنْ آهٍ وَأَصْفَاهٍ.

قال قاضي القضاة عبد العزيز بن محمد بن النعمان رويت هذا الكتاب وهو اختلف
أصول المذاهب والرد على من خالف الحق فيها عن أبي القاضي محمد بن النعمان رضي
الله عنه وأرضاه^٢. ورواه أبي عن أبيه القاضي النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد
بن حيون التميمي رضي الله عنه وأرضاه وأكمل من قبله ومثواه مصنف هذا الكتاب بعد
عرضه إياه على مولانا وسيدنا الإمام المعز لدين الله أمير المؤمنين صلوات الله عليه
وعلى^٣ آباءه الطاهرين والأئمة من آبائه^٤ الأكرمين وإجازته له وكان تصنيفه وروايته
له ولولده من بعده بعد عرض كل راوٍ منهم له على إمام زمانه واستنداته إياه في
روايته عنه، وإجازة^٥ مولانا العزيز بالله أمير المؤمنين صلوات الله عليه لوالدي محمد
بن النعمان رضي الله عنه قاضيه إجازة ثانية ففرضت ذلك على مولانا الإمام الحاكم
بأمر الله صلوات الله عليه إمام العصر فأجاز لي روايته عنه وأطلق لي إملاءه على
عيده ووقع على ظهره توقيعاً معظماً بخط يده العالية أجزتا سماع هذا الكتاب بإملاءه
لقاضينا عبد العزيز بن محمد بن النعمان والحمد لله رب العالمين.

١ ل: لأمتهم. ٢ ز تزيد هنا: وعنهـم. ٣ ساقطة في ز. ٤ ل: ولدهـ. ٥ ز: إجازة، م: فأجازـ.

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على عبده محمد النبي^١ البشير النذير وجعله كما قال عزوجل ﴿شَفَاعَ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ و﴿تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ وصلى الله على محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى الأئمة من ذريته الأبرار الطاهرين.

٤ أما بعد، فإني رأيت أهل القبلة بعد اتفاقهم على ظاهر نص القرآن وتصديق الرسول قد اختلفوا في الفتيا في كثير من الفروع وفي بعض الأصول وفي وجوه كثيرة من التأويل، وذهبوا في ذلك مذاهب وتقرقوا فرقاً وتحربوا أحراباً بعد أن سمعوا قول الله تعالى وتلوه ﴿أَنَّ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ و قوله^٢ ﴿وَمَا تَرَقَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ و قوله^٣ ﴿وَمَا أَخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أَوْتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ و قوله^٤ ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَمُ ۖ وَمَا أَخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعْيَانَ بَيِّنَمْ﴾ و قوله^٥ ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْعَالُهَا﴾ و قوله^٦ ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْكَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوْجَدُوا فِيهِ أَخْتِلَفُوا كَثِيرًا﴾ فذم جل شناوه التفرق^٧ والاختلاف ودعا إلى الاجتماع والاتفاق وأمر بذلك وحضر عليه ورغب في إقامة الدين، ونهى عن التفرق^٨ فيه.

٥ وقد رأيت وبالله أستعين وعليه أتوكل، وعلى تأييد ولية وإرشاده ومراوده^٩ أعمول، وإياباً لفافي أسترشد وأستعد، ومن راحر^{١0} بحره أغترف وأستمد، بأن أبسّط هذا الكتاب وأبتدئ فيه بعلة اختلافهم والذي دعاهم إليه وحملهم عليه وسبّبهم فيه وأتلو ذلك بذكر جملة قولهم وما أصلوه لأنفسهم وبيان فساده عليهم وأشفقّه بذلك مذهب أهل الحق فيما اختلفوا فيه وإياضاته وبيانه والشواهد له والدلائل عليه ثم أذكر بعد ذلك قول كل فرقة واحتجاجها بما قالته والرد عليها فيما فارقت فيه الحق بما اختلفت به وقول أهل الحق في ذلك بحسب ما أخذناه عن أمتنا صلوات الله عليهم

^١ ز، ل، ن، ولعله اختصار لبيه. ^٢ ساقطة في ل. ^٣ ساقطة في ز. ^٤ ز، ل: التفرق. ^٥ ل: التفرق. ^٦ خ، ل: مواده وعلل الصواب: هداه. ^٧ زواخر.

كتاب اختلاف أصول المذاهب

رجاء ثواب الخدمة في ذلك والعناية بأسبابه فأمّا البرهان فلأولئك الله المفیدین له
الفاتحین^١ الأبوابه.



^١ خ: الفاتحین؛ ز: لـ: والفاتحین.

الباب الأول

ذكر علة الاختلاف

قصدت في هذا الكتاب قصد الاختصار، وحذفت منه الأسانيد والتكرار لينتفت على قارئه^١ ومتأمل^٢ ما فيه، واقتصرت من^٣ الأخبار على ما كان منها مشهوراً ومعروفاً مأثوراً، فن ذلك ما يدخل في هذا الباب^٤ الحديث المأثور عن علي عليه السلام أنه قال وقد رأى اختلاف الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أما لو ثنيت لي وسادة وجلست للناس لقضيت بين أهل القرآن بالقرآن، وبين أهل التوراة بالتوراة، وبين أهل الإنجيل بالإنجيل، ولما اختلف منكم اثنان في حكم من أحكام الدين، والحديث المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله أقضiamكم على وآنه بعثه إلى اليمين فقال يا رسول الله بعثتني إلى قوم ذوي أسنان وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء، فضرب بيده على صدره وقال اللهم فقهه^٥ في الدين واهده إلى الحق المبين، فقال علي صلوات الله عليه وعلى الأمة من ولده ما أشكل علي بعدها قضاء بين اثنين.

والقضاء يجمع جميع ما يحتاج الناس إليه من علم حلال الله وحرامه وفريائضه وأحكامه. فن شهد له الرسول بعلمه ودعاه به وجوب على الناس التسليم إليه فيه. فقد كان مدة حياته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله يحتاج إليه فيه من تولاه من قبله ويسأله، ولم يبحث هو في ذلك إلى أحد قط بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله

^١ ز، خ: قارئه: ل: م: قارئه. وأثبتت الكلمة بدون همزة للسجع. ^٢ ز، خ: ل: متأملي. وأثبتت صيغة المفرد لتوافي كلمة قارئ قبل ذلك ولكن قد يكون الاثنان بصيغة الجمع: على قارئه ومتأنلي ما فيه. ^٣ ل: عن. ^٤ ز: الكتاب. ^٥ ل: فقهه.

ولا سائله، وذلك بعض ما نفمه عليه من تعود أن يُسأل ويرد الناس إليه فيما اختلفوا فيه، ومن ذلك الحديث المأثور عنه أنه كان كثيراً ما يقول: سلوني قبل أن تفقدوني. وقال عليه السلام: ما دخل عيني غمض ولا رأسي نوم أيام حياتي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً من الأيام حتى علمت في ذلك اليوم ما نزل به جرئيل عليه السلام من حلال وحرام أو سنة أو كتاب، فاسألوني فإنكم لن تجدوا أحداً أعلم بما بين اللوحين مثني. وما في القرآن آية إلا وقد علمت متى نزلت وفيما نزلت. والأخبار بمثل هذا تخرج عن حد هذا الكتاب.

^٨ وقد سئل أبو عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام عن علة اختلاف الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله ما كانت وكيف سببها؟ فقال للسائل: هل كانوا اختلفوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله؟ قال: لا وكيف يختلفون ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله معهم يبين لهم ما اختلفوا فيه فيرجعون إليه؟ قال: صدقت. وكذلك لو ولي الأمر من بعده من يعلم ما يسأل عنه، فإذا سأله أجابهم ما اختلفوا، ولكن ولي الأمر^٢ من لم يعلم كل ما ورد^٣ عليه فسائل^٤ الناس عن كثير مما لم يعلمه فاختلفوا عليه فيه، فكان الاختلاف من أجل ذلك. ولو سلموا ولدي الأمر وأخذوا عنه لما اختلف منهم^٥ اثنان في دين الله عز وجل كما لم يختلفوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله.

^٩ فهذا مما روی في الاختلاف في بدء الأمر. فأما ما كان بعد ذلك فإنه ولي أمر الناس من بني أمية وبني العباس من لا علم له بحلال الله ولا بحرامه ولا همة له ولا بغية في إقامة ذلك، وإنما كان يبتغاؤهم^٦ وهمتهم طلب حطام الدنيا، فلما ظفروا به أقبلوا عليه وأعرضوا عما سواه وسلموا أمر الدين للمتفقهين من العوام بزعمهم، فكان ذلك مما أرضوه به واستقالوا به^٧ بسببه إلى بغيتهم على ما لا يعلمونه، فهم خلوا^٨ بأنفسهم^٩ وتنافسوا في رياستهم، وكثروا وتشعبت بهم الأهواء وخالفت بينهم الآراء

١ كذا في م، وفي ز، خ، ل: يسأل. ٢ م تزيد: من بعده. ٣ ز: أورد. ٤ ل: فيسأل. ٥ ز: عنهم. ٦ ز: اتباعهم. ٧ ل: استقالوا بهم. ٨ ز، ل: فيهم وخلو. ٩ ز: بأنفسهم.

لما أعرض عنهم الأمراء خلافاً لأصل الشريعة وما تعبد الله القائمين بها من إقامة الدين والذبّ عن حريمه وجهاد من خالقه.

- ١٠ فكان أول من ظاهر بذلك وقام به خطيباً من بنى أمية، بعد الذي أخذه الناس على عثمان مما أحده معاوية بن أبي سفيان. قام خطيباً في أول ما بيع خند الله وأثنى عليه وذكر رسول الله صلوات الله عليه والله بما أكرمه الله به وذكر أبا بكر وعمر وعثمان ثم قال ألا وإنّي قد وليت الأمر من بعدهم على ما رأيتم من الاختلاف، ولم آل أن أصبحت من الدنيا ولم تآل أن أصابت متي وأمكنتني من نفسها فبركت بكلكلي عليها، فأنّا ابنها وهي أمي، وسجدوني خيراً من يأتي من بعدي كأمّي ^٣ شرّ من كان قبلي، أحل عن جهلك وأصح عن زلّكم وأترككم وما تختارونه من أمور دينكم لأنفسكم، فرحم الله أمراً كفته تقسي وهاني نفسه وطلب الأمر متي من وجهه فإني مكّنه ومنصفه. ثم شكا وجعاً يجده برجله، واستأذنهم في الجلوس فأذنوا له فجلس خطبهم، وكان أول من ابتدع الخطبة جالساً. فكان كما قال وشهد على نفسه أنه من شرّ الناس وكان كما ذكر من أمي من بعده من بنى أمية شرّاً منه.
- ١١ ثم صار الأمر إلى بنى العباس فسلكوا في الإعراض عن المختلفين في الدين في أيامهم وإقبالهم على الدنيا بأجمعهم سبيل ما سلك ^٦ بنو أمية من قبلهم، وخطب ^٧ في ذلك أولهم وأمثالهم فيهم فقتل بما أشار إليه خاصته منهم ^٨: دعوا الناس وما قصدهو من أمر دينهم يدعوكما ما قصدتم له من أمر دينكم فانفرد المتعلّبون الذين تعبد الله من جلسوا بمالهم بإقامة الدين بدنياهم، وتركوا أمر الدين إلى من بايع لهم، وسلم لأمرهم وتولّاهم وتسهوا بالعلماء والفقهاء لهم وتنافسوا في المراتب فكثروا وتراء سوا في الناس. واختلفوا إذ عجزوا عن علم الكتاب والسنة فاستتبّطوا أحكاماً من ذات أنفسهم للآمة، لما انقوا من رد ما اختلفوا فيه ^٩ إلى من أمرهم الله عزّ وجلّ بالرد إليه، حرصاً على رياستهم ولأن لا يُنسب العجز عند من تراء سوا عليه إليهم فيعدّوا عنهم.

^١ ل: وكان. ^٢ ز: تراءت. ^٣ ز: أنا. ^٤ ز، خ: ل: أشتـ. ^٥ ز، خ: ل: أشتـ. ^٦ ز: سلكوا. ^٧ ز: خطب. ^٨ ل: منه. ^٩ ساقطة في ز، ل.

- ١٢ فهذه جملة من القول في سبب اختلافهم إلى أن قام مهدي الأمة من أهل بيت نبى الله أهل بيت الرحمة الذي جاءت الأخبار عن الرسول صلى الله عليه وعلى آله بالبشرى بقيامه، وذكر ما يكون من إقامة دين الله على يديه وفي أيامه ما يطول ويخرج عن حد هذا الكتاب. منها قوله صلوات الله عليه وآله: المهدى من ولدي محى سنتي ومتم أمري وطالب ثار أهل بيتي يملا الأرض عدلاً وقسطاً^٥ كما ملئت جوراً وظلماً. فقام المهدى صلوات الله عليه فأجحى السنن وأمات البدع وأسكت المبطلين^٦ الخالفين في الدين فأقام منارة ونصب أعلامه وشرع شرائعه وقام أحكامه وحمل الأمة على منهاجه^٧ وقطع الأحداث والبدع منه والتغایر والاختلاف فيه^٨.
- ١٣ ولقد دسَّ إليه بعض الملحدين رقةَ الملتصص له من غير أن يظهر له نفسه بقوله^٩: لوأنَّ أميرَ المؤمنينَ أخذَ العَامَةَ بمذهبِ زيدَ الَّذِي أكْثَرُهُمْ يَذْهَبُونَ^{١٠} إِلَيْهِ فِي الْمَوَرِثَ لدفع إلى بيت المال من ذلك المال^{١١} مالاً عظيماً. فلما وقف على قوله استشاط غيظاً^{١٢} وأمر بطلبه والخص عنه ليعقوبه عقوبة مُثْلَةٍ^{١٣} فلم يوجد ونجي أمره إذ لم يكن يبدي نفسه وإنما دسَّ رقعته. فقال المهدى صلوات الله عليه: أراد هذا الفاسق أن يُرى الناس أنا خالفنا حكم الله بعرض من أعراض الدنيا. إنما تعبتنا الله عز وجل بإقامة دينه والحكم بالحق بين عباده، ولم يُعْمَلْ بِالْمُعْلَمَ من حطام الدنيا من غير حله ووجهه، وللهذا^{١٤} بذلنا أنفسنا وما جننا في ذاته لقيم دينه ونظهر حقه ونجي سنته جدنا نبيه صلوات الله عليه وعلی آله.
- ١٤ وأمر عليه السلام بأن لا يلتقي اثنان على مفاوضة في حلال ولا حرام إلا ما أقامه من مذهب الحق على كتاب الله وسنة نبيه محمد صلوات الله عليه وآله. وتابعه على ذلك أمراء المؤمنين من ولده صلوات الله عليه، فأخذوا الناس به من بعده، فعاد الدين على ابتدائه، وانتظم في نظام أوليائه، وظهر تأويل حديث الرسول وقد

^١ ل: وهذا. ^٢ ساقطة في ز. ^٣ ز:المبتدعين. ^٤ ز: من هاجه. ^٥ ل: والاختلاف فيه والتغایر. ^٦ ل: يقول. ^٧ ل: يذهبونه. ^٨ ساقطة في ل. ^٩ كذا في خ. وتزيد ز بعد هذه الكلمة: عظيماً. ^{١٠} ل: مثله. ^{١١} ز: إذا. ^{١٢} ساقطة في ل.

ذَكْرُ الْمَهْدِيِّ فَقَالَ: هُوَ مَنْ وَلَدَ هَذَا وَأَوْمَأَ إِلَى الْحَسِينِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ بَنَا فِتْنَةُ اللَّهِ هَذَا الدِّينُ وَبِنَا يَحْتَمِلُهُ، كَالَّذِي رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ بَدَأَ الدِّينَ غَرِيبًا، وَسِيعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطَوَّبَ يَوْمَئِذٍ لِلْغَرَبَاءِ، فِي أَخْبَارِ طَوِيلَةٍ وَأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْ مُثُلِّ هَذَا تَرْكَاهَا اِختِصارًا.

الباب الثاني

ذكر جملة قول المخالفين في أحكام الدين

أجمع المنسوبون إلى الفقه من العامة على^١ أن ما كان من الأحكام وعلم الحلال والحرام ظاهراً في نص القرآن وجوب الحكم والعمل به، وأن ما لم يوجد بزعمهم من ذلك في القرآن أتمس في سنة الرسول صلى الله عليه وعلى آله، فإن وُجد في السنة أخذبه ولم يُتعدَّ إلى غيره. وقال كثير منهم وما لم يكن من ذلك في كتاب الله جل ذكره ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله نظرنا في قول الصحابة فإن أصحابنا قد قالوا به^٢ وأجمعوا عليه أخذتنا به، وإن أصحابنا اختلفوا فيه تخبرنا قول من شئنا منهم فقلنا به^٣.

١٦ وقال بعضهم ومن أصحابنا قال به منهم لم يخرج عن قوله وما لم نجده في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ولا في قول أحد من الصحابة، نظرنا فإن كان مما أجمع^٤ العلماء عليه قلنا به ولم يخرج عن إجماعهم فيه. وسنذكر قول كل فريق منهم في هذا الكتاب عند ذكر مقاتلهم والرد عليهم.

١٧ ثم اختلفوا فيما ليس في كتاب الله بزعمهم ولا في سنة نبيهم بقولهم ولا في قول الصحابة ولا في إجماع العلماء من بعدهم. فقال قوم منهم في ذلك بتقليد أسلافهم وطاعة ساداتهم وكبارائهم. وقالوا هم أعلم بما يوجه الحق مما قالوه قلنا به واتبعناهم فيه ولم نخالفهم وقدلناهم ما تقدموه وسلمنا لهم^٥ فيما قالوه. واحتلقو فيمن قلدموه. فذهب كل فريق منهم إلى قول قائل ممن تقدموهم فقالوا بقوله وأحلوا ما أحله لهم وحرموا ما

١ ساقطة في ز، خ، ل. ٢ خ، ل: قالوه. ٣ ل: أجمع. ٤ كذا في ز، خ، وفي ل: وسلمناهم.

حرمه عليهم وأقاموا قوله جنة عندهم وأعرضوا عن قول من خالقه ممن قلدته^١ واتبعه غيره. وخطأ بعضهم بعضاً وكفر قوم منهم قوماً ممن خالفهم.

١٨ وفارقهم آخرون فانكروا التقليد، وذهبوا فيما جعلوه مذاهب الذين قلدتهم الآخرون في الاستبطاط. وقالوا لنا أن نستبطه كما استبطوا^٢ ولا نقلدتهم. فقال بعضهم بالقياس وقال آخرون بالرأي والإجتياه وقال آخرون بالاستحسان وقال آخرون بالنظر وقال آخرون بالاستدلال. وهذه ألقاب لقبوا بها مذاهبهم لينسبوها إلى الحق بزعمهم. وكلها ترجع إلى أصل واحد ويجمعها معنى فاسد وهو اتباع الهوى والظن اللذين حذر^٣ الله منهما، وعبّر^٤ من اتبعهما. فقال جل من قائل عليهم «وَمَنْ أَضَلُّ
مِنْ أَبْشَرَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ»^٥ وقال «إِنْ يَبْيَعُونَ إِلَّا أَفْلَقَنَّ^٦ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا
يُعْنِي مِنْ أَكْثَرِ شَيْئًا»^٧ وقال «يَدَاوِرُ دُنْيَا جَعْلَتَكَ خَلِيقَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ
بِالْحُقْقِ وَلَا شَيْعَ الْهَوَى فَيُضْلِلَكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»^٨ وقال «وَإِنَّ أَحَدًا
أَنْزَلَ اللَّهَ وَلَا تَبْيَعَ أَهْوَاءَهُمْ»^٩. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اتبعوا ولا
تبعدوا، فكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. فاتبع هؤلاء أهواهم بغير هدى
من الله، وأحدثوا أحكاماً من قبل أنفسهم في دين الله، وخالفوا كتاب الله تعالى وقول
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله. وسوف أذكر القول في خطأهم ولجاجة عليهم إن
شاء الله في الباب الذي يتلو هذا الباب^{١٠} بتمامه.

^١ ز: قلدوه. ^٢ ل: استبطوه. ^٣ ل: أخذدر. ^٤ ز: وأعاب. ^٥ ل: يتلوه هذا الكتاب.

الباب الثالث

ذكراً رد على المخالفين في أحكام الدين القائلين فيما اختلفوا فيه بآرائهم وأهوائهم

١٩ أَمَا مَا زعموه من أَنَّ فِي حَلَالِ اللَّهِ وَحْرَامِهِ وَقَضَائِيَّا دِينِهِ وَأَحْكَامِهِ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرَهُ وَلَا فِي سَنَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آٰلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُمْ يَسْتَبِطُونَ حَلَالاً وَحَرَاماً وَقَضَائِيَا وَأَحْكَاماً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا فِي سَنَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آٰلِهِ مِنْ قَبْلِ أَنفُسِهِمْ، فَيَكُونُ الْحَلَالُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحْلَوْهُ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَمُوهُ، وَالْقَضَاءُ وَالْحُكْمُ مَا حَكَمُوا بِهِ وَقَضَوْهُ فَإِنَّ فِسَادَ قَوْلِهِمْ هَذَا فِي الْأَوْهَامِ وَالْعُقُولِ عِنْدَ التَّيِيزِ^١ وَالْتَّحْصِيلِ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَحْتَجُ عَلَيْهِ بَحْجَةٌ أَوْ يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بَدْلٍ وَلَكِنْ لَا بدَّ مِنْ أَنْ نَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ وَنَقُولُ فَأَمَا مَا زُعمَهُ أَنَّ فِي حَلَالِ اللَّهِ وَحْرَامِهِ وَقَضَائِيَّا دِينِهِ وَأَحْكَامِهِ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرَهُ وَلَا فِي سَنَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آٰلِهِ وَسَلَّمَ فَقُولُ يَكْذِبُهُ^٢ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ الْلَّذَانِ تَعْبُدُ اللَّهُ سُجْنَاهُ وَتَعْلَى الْعِبَادُ بَاتِّاعَهُمَا وَنَهَا هُمْ عَنْ خَلَافِهِمَا.

٢٠ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ»^٣ قَالَ تَعَالَى لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آٰلِهِ وَسَلَّمَ «وَمَرَأَنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيَّنَ لَكُلَّ شَيْءٍ وَهُدُى وَرَحْمَةٌ وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ» فَأَخْبَرَ جَلَّ شَنَاؤُهُ أَنَّهُ بَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ فِي كِتَابِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَفْرَطْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ جَلَّ شَنَاؤُهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ تَعْبُدُ خَلْقَهُ بِعِرْفَتِهِ مِنْ حَلَالِهِ وَحَرَامِهِ وَقَضَائِيَّا دِينِهِ وَأَحْكَامِهِ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ كِتَابٌ وَأَبَانَهُ . وَلَا يَقُولُ إِلَّا عَلَى مَا

١ كذا في خ، وفي ز، لـ: القضايا. ٢ كذا في خ، وفي ز، لـ: التَّيِيز. ٣: زعموا. ٤: لـ: نقول بذلك.

كان واخـصـاـ مـكـشـوـفـاـ وـبـيـنـاـ مـعـرـوفـاـ غـيرـ ذـيـ قـيـاسـ وـلـاـ رـأـيـ وـلـاـ اـجـهـادـ وـلـاـ اـسـخـانـ
وـلـاـ نـظـرـ وـلـاـ اـسـتـدـلـالـ كـارـنـعـ منـ قـالـ بـهـذـاـ المـقـالـ . فـإـنـ سـأـلـوـنـاـ عـنـ ذـكـ كـيـفـ هوـ
وـأـيـنـ بـيـانـهـ فـيـ الـقـرـآنـ قـلـنـاـ فـيـ قـوـلـ اللـهـ جـلـ ذـكـهـ لـمـحـدـنـيـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـسـلـمـ
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا تُرِكَ إِلَيْهِمْ﴾ وـقـوـلـهـ ﴿وَمَا ءاَتَكُمُ الرَّسُولُ خَدْوَهُ
وَمَا هُمْ كُمَّ عَنْهُ فَاتَّهُوا﴾ وـقـوـلـهـ ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَئِكُمْ مِنْهُمْ لَعَلَهُ
الَّذِينَ يَسْتَنْطِعُونَهُ، مِنْهُمْ﴾ وـقـوـلـهـ ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَمْرٌ مِنْكُمْ﴾
وـقـوـلـهـ ﴿الْيَوْمَ أَكْلَمُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتَمَّمُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَمُ دِيْنًا﴾ .
فـاـ أـبـانـهـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ فـيـ ظـاهـرـ كـابـهـ وـأـوـضـحـهـ لـعـبـادـهـ فـقـدـ أـغـنـاهـ بـهـ عـنـ بـيـانـ غـيرـهـ.
وـمـاـ أـحـوـجـهـ فـيـ إـلـيـانـ الرـسـوـلـ وـجـبـ عـلـيـهـ رـدـهـ إـلـيـهـ كـاـمـرـ جـلـ ذـكـهـ بـذـلـكـ مـنـ
كـانـ فـيـ عـصـرـهـ . وـمـاـ أـشـكـلـ عـلـىـ مـنـ بـعـدـهـ وـجـبـ عـلـيـهـ رـدـهـ إـلـيـهـ أـوـلـيـ الـأـمـرـ مـنـهـ
كـاـمـرـهـ جـلـ ذـكـهـ . وـسـنـذـرـ الـبـيـانـ عـنـ^٣ أـوـلـيـ الـأـمـرـ مـنـهـ فـيـ الـبـابـ الـذـيـ يـتـلـوـ هـذـاـ
الـبـابـ كـاـشـرـطـتـ فـيـ أـوـلـ الـكـابـ .

٢١ وـكـانـ بـيـانـ الرـسـوـلـ وـبـيـانـ أـوـلـيـ الـأـمـرـ دـاخـلـاـ فـيـ حـكـمـ الـكـابـ إـذـكـانـ الـكـابـ أـوـجـبـ
ذـكـ وـنـطقـ بـهـ وـدـلـلـ عـلـيـهـ، فـصـارـ جـمـيعـ الـحـلـالـ وـالـحـرـامـ وـالـقـضـيـاـ وـالـأـحـكـامـ وـالـفـرـائـضـ
وـجـمـيعـ مـاـ تـبـعـدـ اللـهـ عـبـادـهـ بـهـذـاـ القـوـلـ مـبـثـتـاـ فـيـ الـكـابـ بـهـذـاـ المعـنـيـ، وـأـخـصـاـ بـيـنـاـ، غـيرـ
مـشـكـلـ وـلـاـ مـقـفلـ وـلـاـ مـحـتـاجـ إـلـيـ الـقـيـاسـ عـلـيـهـ وـلـاـ اـسـتـدـلـالـ فـيـهـ وـلـاـ الرـأـيـ وـلـاـ
الـاجـهـادـ وـلـاـ اـسـخـانـ وـلـاـ الـسـاقـطـ كـارـنـعـ هـؤـلـاءـ الـمـخـتـلـفـونـ .

٢٢ وـأـمـاـ مـاـ أـوـجـبـهـ لـأـقـسـمـهـ مـنـ الـحـكـمـ فـيـ دـيـنـ اللـهـ وـأـحـكـامـهـ وـحـلـالـ اللـهـ وـحـرـامـهـ
بـقـيـاسـهـمـ وـأـرـائـهـمـ وـاجـهـادـهـمـ وـاسـخـانـهـمـ وـنـظـرـهـمـ وـاسـتـدـلـالـهـمـ بـرـعـمـهـمـ فـذـلـكـ
يـخـالـفـ قـوـلـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ لـأـنـهـ يـقـولـ لـأـشـرـيكـ لـهـ شـرـيكـ لـهـ مـحـدـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ آـلـهـ
وـسـلـمـ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ إِنَّمَا أَنْزَلْنَاكَ اللَّهُ﴾ وـلـمـ يـقـلـ بـماـ
رـأـيـهـ وـلـاـ بـماـ اـسـخـانـتـهـ وـلـاـ بـماـ قـسـتـ عـلـيـهـ، وـلـاـ بـماـ نـظـرـتـ فـيـهـ وـلـاـ بـماـ اـسـتـدـلـلتـ
عـلـيـهـ وـلـاـ بـماـ اـجـهـدتـ فـيـهـ . فـأـوـجـبـ هـؤـلـاءـ لـأـقـسـمـهـ مـاـ لـمـ يـوـجـبـهـ اللـهـ سـجـانـهـ

١ سـاقـطـةـ فـيـ زـ . ٢ سـاقـطـةـ فـيـ لـ . ٣ زـ، خـ، لـ: عـلـيـ . ٤ لـ: يـحـتـاجـ .

وتعالى لرسوله . وقال تعالى له ﴿قُلْ... إِنَّ أَتَيْتُكُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ ، وقال تعالى
 ﴿وَالْجَمِيرُ إِذَا هُوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبَكُمْ وَمَا عَوَىٰ وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا
 وَحْيٌ يُوحَىٰ عَلَيْهِ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ ، وقال ﴿قُلْ إِنْ ضَلَّتْ فَإِنَّمَا أَضَلُّ عَلَىٰ نَفْسِيٍّ
 وَإِنْ أَهْتَدَيْتُ فَمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ سَرِيبٌ﴾ لم يقل بما رأيته واستنبطه لنفسي ، وقال
 ﴿أَتَيْتُكُمْ مَا أَنْزَلْتُ إِلَيْكُمْ مِّنْ رِزْقٍ﴾ وقال تعالى ﴿وَهُذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ
 فَاتَّقُوهُ وَاتَّقُوا عَلَكُمْ رُحْمَوْنَ﴾ وقال ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ وقال تعالى
 ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكُ هُمُ الْكُفَّارُونَ﴾ ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
 فَأُولَئِكُ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وقال ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكُ هُمُ الْفَسِيْقُونَ﴾
 وقال تعالى ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْقِرْبَةِ وَلَا تَتَّبِعْ
 الْهَوَىٰ فَيُضْلِكَكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقال تعالى ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّٰ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا
 يُغْنِي مِنَ الْحَيَاةِ شَيْئًا﴾ وقال ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوِي الْأَنْفُسُ
 وَلَقَدْ جَاءُهُمْ مِّنْ رَّبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾ .

٦٢ وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كثير من الأشياء مما لم يكن الله عز وجل أنزل عليه فيها شيئاً فتوقف عن الجواب فيها ولم يقل فيها برأيه ولا بقياسه ولا بشيء مما قال هؤلاء حتى أنزل الله سبحانه عليه جواب ما سئل عنه . فلو جاز الجواب لأحد غير ما في الكتاب لجاز له صلى الله عليه وعلى آله وسلم لأنَّه كان أصح خلق الله تميزاً وأصدق ظناً وأجود رأياً وقياساً واستحساناً واستدلاً . قال الله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحِيْضُرِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاقْعُنْتُ لَوْلَا النِّسَاءَ فِي الْحِيْضُرِ﴾ ، و﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلْ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ، و﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ الْعَفْوَ﴾ ، و﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحُهُمْ خَيْرٌ﴾ ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ
 الْشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالٌ فِيهِ قُلْ قَتَالٌ فِيهِ كَيْرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ﴾ في كثير مما أخبر عز وجل أنهم سألوا عنه رسول الله صلى الله إليه وعلى آله وسلم فلم يجدهم فيه بشيء حتى أنزل الله جواب ما سألوا عنه .

٢٤ وقد أخبر الله بأنه أهل دينه فكيف يزعم هؤلاء أنه لم يكله حتى أكلوه^١ وزعموا أن الله عز وجل لم يبعث نبيه إلى الناس بكل ما يحتاجون إليه وأن كتابه قد فرط فيه حتى أتموا هم ذلك وأكلواه وأنوا الناس بما احتاجوا إليه. رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: اتبعوا ولا تتبعوا فكل بدعة ضلاله، وكل ضلاله في النار.

٢٥ هذا مع الحديث المشهور الذي رواه عنه أمير المؤمنين^٢ علي صلوات الله عليه الذي يؤيد ما ذكرناه أنَّ كَابَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ جَامِعَ لِكُلِّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ. رواه الحارث الأعور عنده قال الحارث: دخلت المسجد فإذا الناس قد وقعوا في الأحاديث فأتيت علياً صلوات الله عليه فقلت: يا أمير المؤمنين إن الناس قد وقعوا في الأحاديث. فقال: وقد فعلوها؟ قلت: نعم. قال: أما إني سمعت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: أما إنها ستكون فتنه. قلت: ما الخرج منها يا رسول الله؟ قال: كتاب الله تعالى. فيه نبأ من قبلكم وخبر من بعدهم حكم ما بينكم. هو الفصل ليس بالهزل^٣. من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضلَّه الله. هو حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا تزيغ^٤ عنه الأهواء، ولا تلبس فيه الألسن ولا يشبع منه العلماء ولا يخلق على ردِّه ولا تقضي بعاته. هو الذي لم تلبث^٥ الجن إذ سمعته أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الْرُّشْدِ فَمَنْ يَهْدِي﴾ . من قال به^٦ صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم، ومن استعرض به عصم. خذها يا أعور.

٢٦ فأخبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنَّ في القرآن نبأ من مضى ومن يأتي والحكم والهدى والفصل والقضاء. ولذلك سمى الله تعالى حكماً وبياناً وهدى وشفاءً. وأخبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله أنه من ابتغى^٧ الهدى في غيره أضلَّه الله. فكيف يزعم هؤلاء الجاهلون أن شيئاً تعبد الله سجناً به خلقه لم ينزله

^١ ز: أكلوه. ^٢ ساقطة في ل. ^٣ ل: بكل. ^٤ ز: رواه. ^٥ ل: رسول الله. ^٦ كذا في خ، وفي ز: الفصل ليس بالهزلي، ل: الفصل ليس بالهزل. ^٧ ل: يزيغ. ^٨ خ، ل: فتنه. ^٩ ساقطة في ز. ^{١٠} ز: سمي. ^{١١} ل: اتبع.

في كتابه ولا بعث به رسوله؟ وإذا كان ذلك كذلك فكيف تعبد الله الحلق به؟ ومن ذا الذي علّمهم علم ذلك إذا لم يكن في كتاب الله ولا جاء على لسان رسوله؟

وهو صلى الله عليه وعلى آله لم يعلم إلا ما علّمه الله عز وجل ولم يتبّع إلا ما أتاه من عنده. قال الله جل ذكره **«قُلْ إِنَّمَا تَشْعُرُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَّبِّكَ»** وقال تعالى **«وَعَلَّكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا»** وقال الملائكة له جل ذكره **«سُجْنُكَ لَا عِلْمَ لَنَاٰ إِلَّا مَا عَلِمْنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ»**. فاذعى هؤلاء الجهال بزعمهم أنهم يستنبطون من الأحكام والحلال والحرام ما ليس في كتاب الله ولا في ستة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم منزلة فوق منزلة^١ الأنبياء والملائكة، وصدقو عن أمر الله وخالفوا كتابه وادعوا أنهم ينزلون من الأحكام مثل ما أنزله جرأة على الله واستخفافاً بدينه^٢ واستكباراً على أوليائه واستنكاراً عن^٣ الرد إلى من أمرهم جل ذكره برد ما لا يعلّمونه إليه وسؤال من أمر بسؤاله من أهل الذكر من عباده. فرداً إلى أنفسهم ما جهلوه وسألوها عما لم يعلّموه ردّاً لقول الله عز وجل وخلافاً عليه.

٢٧

^١ خ: منازل. ^٢ ل: لدینه. ^٣ خ: ل: من.

الباب الرابع

ذكر مذهب أهل الحق فيما لم يُعلم وجه الحق فيه

٢٨ أثبتت ما أعتمد عليه في هذا الباب وأصح ما أحتج به لما قصدت إليه في هذا الكتاب بعد كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما عهده إلى الإمام المعرّلدين الله أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين الهداء الراشدين في كتاب عهده كتبه لي في تأييد أمر القضاة رأيت إثبات نسخته في هذا الكتاب لما فيه من الجهة لما قصدت إليه فيه، ولکثرة فوائده وجزالة معانيه ولا أنه مماولي بنفسه تأليفه. وما علمت أنه تقدم في عهود القضاة قبله مثله. فرأيت مع ما فيه من الجهة لما يدخل في هذا الباب إبقاء ذكره بتحليله في هذا الكتاب ولما لي في ذلك من إبقاء الذكر وتحليل الشرف بما ذكرني به فيه ولي الله صلوات الله عليه وسلم. وهذه نسخة ما فيه:

٢٩ 
هذا كتاب من عبد الله ووليه معد أبي تميم المعرّلدين الله أمير المؤمنين لعمان ابن محمد القاضي.

٣٠ إن أمير المؤمنين للحمل الذي اصطفاه الله به من الخلافة السنّي قدرها والإمامية العليّ خطرها ولأنه جعله سراجاً^١ في أرضه يهتدى به ويُستضاء بنوره ونصبه علماً لخلقه وقاماً بحقيه وموطداً دعائماً الإيمان ومؤكداً وثائق

^١ ساقطة في ز. ^٢ تزيد ل هنا: منيراً.

الإسلام وَمُتَهَاجِ شرائع جده محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رأى أن يرفع من قدر القضاء حسب ما رفعه الله عز وجل وأن يبين حال من نصبه له واستكفاء إياه بقدر استحقاقهم في ورعهم وحسن سياستهم وزناهتهم ليزداد المحسن منهم لنفسه الموقف لرشده، الشاكر لما حظيه عند ربه ولدى أمير المؤمنين إمامه إحساناً، والداعي فيما عاد بحسن الثناء وطيب الخبر اجتهاداً، والله موفق أمير المؤمنين ومسدده ومعينه ومؤئدته.

٣١ وقد كان أمير المؤمنين للذي وقف عليه من وررك وديانتك وأمانتك وزناهتك وحميد طريقتك استكفاك القضاة بالتصورية وأعمالها، وأطلق لك النظر فين تظلم إليك من أهل المدن التي فيها القضاة والحكام وغيرها بجميع الكور، وإنفاذ الحق على من وجب عليه وإعطاءه مسخقة. ثم رأى عند ما وقف عليه من صدق موالاتك وتوحّيك الحق في أحکامك وما كشفه عنك الامتحان ومحضك به الاختبار، وحسنت منك فيه الآثار توکید ذلك لك وأدعاًمه وتشديده وقويته والزيادة فيه بكتاب منشور لك بذلك، لتقوي به آمال الطالبين عنك وترهب به تقوس من تنفذ^٦ عليه أحکامك وتقطع^٧ معه أطماءع من أراد إبطال حجّ^٨ مالتك عنك والقصد إلى غيرك.

ول يكن أمرك جارياً وحmk نافذاً في كل من تظلم إلـيـك أو تظلـمـهـ منـهـ عندـكـ
منـكـةـ أـهـلـ مـدـائـنـ أمـيرـ المؤـمـنـينـ وـعـامـةـ كـوـرـهـ الدـائـنـيـهـ مـنـهـ وـالـشـاسـعـهـ عـنـهـ وـأـنـ
لا يـطـاـولـ أحـدـ مـنـ قـضـاءـ الـمـهـدـيـهـ وـالـقـيـروـانـ إـلـىـ رـفـعـ أحـدـ مـنـ أـهـلـ الـبـوـادـيـ
الـيـ حـولـهـمـ إـلـىـ أـنـفـسـهـمـ إـذـ كـانـ أـمـيرـ المؤـمـنـينـ إـنـماـ أـطـلـقـ لـكـلـ قـاضـ فـيهـماـ
الـظـرـ فيـ الـمـدـيـنـةـ الـيـ هـوـ فـيهـ وـمـاـ أـحـاطـ بـهـ قـطـرـهـ، وـلـيـسـ لـهـ أـنـ يـتـعـدـىـ إـلـىـ
الـظـرـ فـيـاـ خـرـجـ عـنـهـ، وـأـطـلـقـ لـغـيـرـهـ مـنـ الـقـضـاءـ الـظـرـ فيـ بـوـادـيـ مـدـنـهـمـ، وـأـنـ
لـاـ يـقـيمـ أحـدـ مـنـهـمـ حـاكـماـ وـلـاـ أـمـيـناـ بـجـمـيعـ الـكـورـ الـيـ لـاـ قـضـاءـ فـيهـ وـلـاـ يـنـظـرـ بـينـ

١- تَرِيدُهُنَا مِنْهُنَّ. ٢- خَ: الساعي. ٣- ز: أحضاء، خ: أحصاء، ل: أحظاء، م: أحصاء. ٤- ساقطة في ل. ٥- ز: ومحضك، خ: ل: ومحضك. ٦- ز، ل: ينفذ. ٧- ل: وينقطع. ٨- ل: تظل. ٩- ل: منه.

أحد من أولياء أمير المؤمنين وطبقات عبيده وسائر جنده المقيمين بحضرته، وأن يكون النظر في جميع ذلك كله لك مطلقة فيه يدك لا ينار عنك فيه أحد من القضاة والحكام. وإن تشاير خصمان فدعوا أحدهما صاحبه إليك، ودعا الآخر إلى قاضٍ أو حاكم غيرك، كان على الداعي إلى سواك أن يرتفع مع خصمه إليك طائعاً أو مكرهاً.

٣٣

فأعلم ذلك من رأي أمير المؤمنين وأمره وامثله وقدم به أوامرك وزوارتك، واقرأ كتاب أمير المؤمنين هذا على المبر ليديم بين الناس وينشر في حاضرهم وباديهم ودائيمهم وقاصيهم. وامض على ما قلذك أمير المؤمنين من ذلك جاريًّا على ما تقدم به توفيق الله لك وتسديده إليك من إنفاذ الحقوق وقويتها وإقامة الحدود على أهلها وشدة الوطأة على الظالمون ونصرة الحق ومعونة المظلوم وإغاثة اللطيف وقوية الضعيف مقتدياً في أحکامك وأقضيتك بكتاب الله عز وجل الذي ﴿لَا يأْتِيهُ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۚۚ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ فإن الله جل ذكره قد بين فيه حالاته وحرامه وأوضاع حكماته وأثار معالمه. وما لم تجده فيه نصيحة ولا في سنته جد أمير المؤمنين محمد رسول الله رب العالمين حكمه التمس في مذاهب الأئمة من ذريته الطاهرين البررة الراشدين آباء أمير المؤمنين صلوات الله عليهم أجمعين الذين استحفظهم الله أمر دينه وأودعهم خرائن علمه ومكون وحيه وجعلهم هداة العباد ونور البلاد ومصلحه الدجى من حيرة العهى وغياره الردى والطريقة المثلثى والمقتدى بهم في أمر الدين والدنيا.

٣٤

وما التبس عليك فأشكل واستبه فأفضل أنهيته إلى أمير المؤمنين ليوقفك على وجه الحكم فيه فمتثله^٣ وتميل عليه. فإنه بقية خلفاء الله المهدىين وسلالة الأئمة الراشدين الذين أمر الله جل اسمه بسؤالهم والاقتباس من علمهم وردة الأمر إليهم. فقال تعالى ﴿وَلَوْرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَئِكَ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾.

١ ز، ل: آخر. ٢ خ، ل: إعانة. ٣ كذا في خ، وفي ز، ل: فمتثله.

الْأَمْرُ مِنْهُ لِعِلْمِ الَّذِينَ يَسْتَطُونُهُ وَمِنْهُمْ ۝ وَقَالَ عَزَّ اسْمَهُ ۝ فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝ وَقَالَ النَّبِيُّ النَّاطِقُ وَالرَّسُولُ الصَّادِقُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: إِيَّ تَارِكٍ فِيمَكُمُ التَّقْلِينَ كَاتِبُ اللَّهِ وَعَتْرِي أَهْلَ بَيْتِي فَلَنْ تَضَلُّوا مَا إِنْ تَمْسَكُمْ بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا لَنْ يَغْرِقَا حَتَّىٰ يَرِدَا عَلَى الْحَوْضِ. فَنَّ اهْتَدَى بِأُولَاءِ اللَّهُ فِي أَرْضِهِ فَقَدْ اهْتَدَى وَاسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَفَازَ بِالْحَظْظِ الْأَوْفِيِّ مِنْ خَيْرِ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىِّ.

٢٥

وَاقْفُ لِلنَّصْوُمِ بَابَكَ رَافِعًا عَنْهُمْ حِجَابَكَ بَاسْطًا لَهُمْ وَجْهَكَ مَوَاصِلًا لَهُمْ جَلْوَسَكَ صَابِرًا نَفْسَكَ عَلَى تَنَازُعِهِمْ وَتَدَافِعِهِمْ فِي الْأَمْرِ عَنْ غَيْرِ تَبْرُمِ فِي الْخَصَامِ وَلَا ضَجْرِ فِي الْحَكَامِ، مَسَاوِيًّا بَيْنَ الرُّفِيعِ وَالْوُضِيعِ فِي حِجَابِكَ وَتَقْرِيبِكَ وَإِبْعَادِكَ وَلَحْظَكَ وَلِفَظَكَ وَإِصْغَائِكَ وَاسْتَفْهَامِكَ وَإِفْهَامِكَ، لِعِنْهُمْ إِنْصَافَكَ وَيُشَاهِدُهُمْ عَدْلُكَ وَيَأْمُنُ الْمُضَعِيفَ مِنْ حِيفَكَ وَيَلْغِي قَصْدَهُ مِنْ إِنْصَافِكَ، وَلَا تَنْقُضُ^١ حِجْتَهُ عَنْكَ، وَيَأْسِ^٢ الْقَوِيِّ مِنْ تَقْضِيكَ إِيَّاهُ فَلَا يَطْمَعُ فِي تَنَاؤلِ مَا لَا يُحِبُّ لَهُ.

٢٦

وَتَبَثُّ فِي قَوْلِكَ وَفَعْلِكَ، وَتَأْنَّ فِي أَمْرِكَ وَلَا تَجْعَلْ، وَتَمْهَلْ وَلَا تَقْنَلْ، وَرَاعَ حَالَ نَفْسَكَ، وَتَصْنُعْ عَمَلَكَ بِمَا يَعُودُ عَلَيْكَ بِإِحْكَامِهِ وَيُؤْمِنُ مَعَهُ وَقَوْعُ خَلْلِ فِي إِبْرَامِهِ. وَلِيَكُنْ مِنْ نَقْضَتِ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِمْ مُشَهُورِينَ بِالْأَمَانَةِ وَالْدِيَانَةِ، مَعْرُوفِينَ بِالصَّدَقِ وَالصِّيَانَةِ، وَمِنْ تَنْخِبَهُمْ لِلَا سْتَعْنَاهُ^٣ بِهِمْ فِي أَمْرِكَ وَالْقِيَامِ بِهِمْ مَاتِكَ مُوسُومِينَ بِالْوَرْعِ وَالْعَقَةِ، مَذَكُورِينَ بِالْعَدْلَةِ وَالْفَقْهِ^٤. وَتَفَقَّدَ أَعْمَالَهُمْ وَمَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْوَالُهُمْ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَاحْفَصْ عَنْ^٥ أَمْرِهِمْ فَحْصًا تَقْفَ بِهِ عَلَى حَقِيقَةِ مَا عَلِيهِ كُلُّ امْرَئٍ مِنْهُمْ مِنِ الْاِقْتَداءِ بِرَأْيِكَ وَالْعَمَلِ بِمَذْهَبِكَ أَوْ مُخَالَفَةِ لِأَمْرِكَ وَاعْتِدَاءِ لِنَهْيِكَ، فَتَجَارِيَهُ بِمَا يَسْتَحِقُهُ فِيمَا حَمَدَتْهُ مِنْهُ أَوْ ذَمَمَتْهُ لِيَزْدَادَ ذُو الْثَقَةِ وَالْأَمَانَةِ بَصِيرَةً^٦ فِي أَمْرِهِ، وَاغْتَبَاطًا بِحَالِهِ، وَيَسْتَعْظِمُ بِعَقْوَةِ غَيْرِهِ مِنْ نَقْضِ دِينِهِ

^١ ز: وَلَحْظَكَ. ^٢ ل: وَيَنْقُضُ. ^٣ خ: ل: يَئِسَ. ^٤ ل: لِكَ اسْتَعْنَاهُ. ^٥ كَذَا فِي ز، خ، ل: لِعَلَى الصَّوَابِ: الْفَقْهَ. ^٦ ز: مِنْ.

وَخَانَ أَمَانَتَهُ وَجَهَلَ حَظَهِ وَأَضَاعَ رُشْدَهُ. وَأَخْسِنَ النَّظرَ فِي أَمْرِ الْمَوَارِيثِ
الَّتِي يَتَحَمَّلُ إِلَيْكَ فِيهَا وَحْفَظَ مَا يَرِدُ عَلَيْكَ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَوَضْعِهِ مَوَاضِعِهِ
الْوَاجِبَةِ، وَحْفَظَهُ وَإِحْرَازَهُ مِنَ الْاِخْتَرَامِ وَالصِّيَاعِ مُسْتَرْشِدًا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي
جَمِيعِ أَسْبَابِكَ مُسْتَعِينًا بِهِ مَرَاقِبًا لَهُ مَفْوَضًا إِلَيْهِ أَمْرُكَ فِي كُلِّ مَا تَصْرِفُ عَلَيْهِ
أَحْوَالَكَ. وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَسْأَلُ اللَّهَ لَكَ جَمِيلَ الْعُونَ وَالْإِرْشَادَ إِنَّهُ الْمَثَانِيُّ الْجَوَادُ.

٢٧ وَكَبَ يَوْمُ الْأَشْيَنِ لِلْيَتَيْنِ بِقِيَاتِهِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ثَلَاثَةِ وأَرْبَعينَ
وَثَلَاثَائَةَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدِ نَبِيِّهِ وَخَيْرِهِ وَصَفَوْتُهُ وَعَلَى أَبْرَارِ عَتَرَتِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

٢٨ فَالَّذِي ذَكَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آبَائِهِ الصَّادِقِينَ^١ مِنْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ
قَدْ أَبَانَ فِي كِتَابِهِ حَلَالَهُ وَحَرَامَهُ وَأَحْكَامَهُ فَهُوَ مَا تَقْدَمَ الْقَوْلُ بِهِ وَشَهَدَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ
وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ . وَكَذَلِكَ مَا أَمْرَ بِهِ أَدَمَ^٢ اللَّهُ عَلَوْ أَمْرُهُ مِنْ
رَدِّ مَا أَشْكَلَ وَالْتَّبَسَ عَلَيْهِ إِلَيْهِ . فَذَلِكَ أَيْضًا هُوَ الَّذِي نَطَقَ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ
وَتَقْدَمَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ . وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْأَمَّةِ الْمَهْدِيَّةِ مِنْ أَهْلِ
بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَدِيمِ وَالْمَهْدِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَمِنْ
بَعْدِهِ مِنَ الْأَمَّةِ مَعَ كُلِّ مَنْ وَلَوْهُ الْقَضَاءَ وَكَذَلِكَ عَهَدُوا إِلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي عَهْدٍ^٣
لِلنَّصُورِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْهِ :

٢٩ وَاقْتَدِ بِكِتَابِ اللَّهِ فِيهَا أَمْرٌ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ وَأَحَلَّهُ وَحْرَمَهُ، وَمَا لَمْ تَجِدْ فِيهِ حَكْمًا
مَنْصُوصًا فَامْتَشَّ سَنَةً مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَمَذَاهِبُ الْأَمَّةِ الْهَدَاةِ أَهْلُ بَيْتِهِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ . إِنَّ أَشْكَلَ عَلَيْكَ أَمْرًا لَمْ تَعْرِفْ وَجْهَهُ فَارْفَعْهُ إِلَيْنَا لَنَأْمُرَكَ بِمَا
تَعْمَلُ فِيهِ . وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ يَعْنِكَ وَاسْتَهْدِهِ يَهْدِكَ وَاسْتَكْفِهِ يَكْفُكَ فَإِنَّهُ وَلِيَ مِنْ
تَوْلَاهُ، وَكَافِي مِنْ تَوْكِلِكَ عَلَيْهِ وَاسْتَكْفَاهُ، وَلَا يَضِيعُ لَدِيهِ أَجْرٌ مِنْ عَمَلِهِ فَأَرْضَاهُ .

١ ساقطة في ل: وعلى آباء الصادقين، وتزيد خ هنا: وأبناءه الطاهرين . ٢ ز:أدم . ٣ ز، خ، ل: عصر، ولعل الصواب ما أثبتناه لأنّه يتلو هذه الجملة نصّ من عهد النصّور إلى القاضي النعمان .

٤٠ فالعمل بكتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه فيما وضع للمعاملين وبين لهم والرد إليهم فيما التبس عليهم أمرنا عليهم السلام كما أمر الله بذلك جل ذكره في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وعلى آله. ولم يأمرنا بقياس ولا نظر ولا احسان ولا رأي ولا اجتهاد ولا بغير ذلك مما قاله العامة وأمرت به وذهبت إليه.

ولا اختلاف بينهم في أنّ من جهل شيئاً من أمر دينه وعلم أنّ غيره يعلمه عليه
أن يسأله ويتعلّم منه ما جعله. وبمثل هذا تعلّموا العلم بزعمهم وأخذوه عنّ هو أعلم
به منهم عندهم، لأنّه لا يسعهم ولا يحلّ لهم أن يسألوا عن ذلك ولا يأخذوه عنّ
علموا أنّه جاهل. أفاليس من لم يعلم أمراً نزل به ممّن هو جاهل به؟ فكيف يجوز له أن
يردّه إلى نفسه فيجتهد^٢ كما قالوا فيه رأيه أو يقيس أو يستحسن منه ما استحسنه
فيتبعه وهو جاهل قبل ذلك به وقد منعوا من سؤال الجاّهل والرّد إليه؟ ولو جاز أن
يكون ما استحسنه المرء ورأاه واجتهده^٣ رأيه فيه هو الحقّ لجاز أن يكون ذلك في أصل
الدين، وإنّما فنّ جاز أن يكون في فروعه ولا يجوز أن يكون في أصوله؟ فلو جاز
ذلك لكان أهل كلّ نحلة ودين وملة على الحقّ لأنّهم كلّهم قد استحسنوا ما دانوا به
واجتهدوا في إصابة الحقّ فيه ورأواه رأياً. قال الله تعالى ﴿وَلَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾
﴿الَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾.

فقد أنزل الله جل ذكره كتابه وجمع فيه كل ما تعبد العباد به، فأوضح في ذلك ما رأى عز وجل إياضه وأعمض فيه ما رأى إغماضه ليضطر العباد بذلك إلى الحاجة إلى من فضائلهم عليهم وتعبدهم بطاعتهم ولديهم بذلك عليهم وعلمه عز وجل علم ذلك دونهم وأحوجهم فيه إليهم. ولو لا ذلك لاستوى الناس بالعلم كلهم ولم يكن منهم فاضل ولا مفضول. فقال ﴿وَتَنَكَ الْأَمْثُلُ نَصِّرُهَا لِلنَّاسِ هُنَّ مَا يَعْقِلُهَا إِلَّا عَالَمُونَ﴾ وقال ﴿فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُثُرٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ولم يقل أسألوا أنفسكم يا أيها الملاهلون ولا ردوا إليها ما تجهلون.

١ ز، خ، ل: يعلموا، وقد يكون الصواب: يعلون. ٢ ز، خ، ل: فيجهد. ٣ ز، خ، ل: وأجهد. ٤ خ: وليدل.

- ^{٤٣} وقد اختلفت العامة في أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم وأولي الأمر الذين أمر الله عز وجل بطاعتهم. فقال قوم منهم هم الفقهاء يعني أصحابهم. فيقال لهم إن هؤلاء الذين تعنفهم^١ فيما يسألون عنه مختلفون، يحتج بعضهم ما حرمته الآخرون. فهذا يجوز عنكم أن يأمر الله بسؤال من علم أنهم مختلفون؟ فإذا سئلوا فاختلقو فقول من يأخذ السائل منهم؟ وهل يجوز أن يكون الحق في قولهم كلهم أو في قول بعضهم؟ وفي هذا كلام يطول وليس هذا الباب موضع استقصائه. وسوف نذكر إن شاء الله تعالى ما يتهمها ذكره منه عند الرد على من قال بالاجتهاد وقد ذكرنا من قول الله عز وجل فيما تقدم ما ذكر به الاختلاف وهي عنه. فكيف يجوز أن يأمر عز وجل عباده بالأخذ عن المختلفين في دينه وهو يعيدهم في كتابه؟
- ^{٤٤} وقال آخرون أولو الأمر الذين أمر الله عز وجل بطاعتهم هم أمراء السرايا. فيقال لهم طاعة أمراء السرايا واجبة اذا أقامهم من تجب طاعته وأمر من أمرهم عليهم بالسمع والطاعة لهم في الحق على من قدموه عليه ولا يدعونهم في ذلك إلى غيرهم من لم يؤمرروا عليه. وهذا القول من الله عاص لجميع المؤمنين. قال الله عز وجل ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ أَمْرٌ مِّنْكُم﴾ فعم بالأمر بطاعة أولي الأمر جميع المؤمنين. فكيف يجوز أن يخص بذلك بعضهم وهم أمراء السرايا كما زعمتم؟ أوليس طاعة الإمام الذي^٢ يخرج السريعة ويؤمر عليها أحق وأولي من طاعة الذي يؤمره؟ وليس يجوز أن يسمى أولي^٣ الأمر في الحقيقة إلا من يكون الأمر له، وصاحب السريعة إنما له من الأمر ما يجعله الإمام له.
- ^{٤٥} والقول في تثبيت الإمامة يخرج عن حد هذا الكتاب. وإنما قصدنا في هذا الباب إلى البيان عن مذهب أهل الحق فيما اختلفت العامة فيه مما لم يجدوا نصه في ظاهر القرآن ولا في سنة الرسول. فقال أهل الحق فيه نزد إلى أولي الأمر كما أمر الله عز وجل فيه وسائل أهل الذكر عنه. وقالت العامة ونسبيته من قبل أنفسنا. وقد ذكرنا خلافهم في ذلك لكتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وبيته

^١ يعنيهم. ^٢ ساقطة في ز. ^٣ ساقطة في ل. ^٤ ب ل: أولو، خ:ولي. ^٥ ل: اختلف.

ذَكْرِ مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَقْبَرَةِ فَمَا لَمْ يُعْلَمْ وَجْهَ الْمَقْبَرَةِ

أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَكَلَ دِينَهُ وَجَمَعَ كُلَّ شَيْءٍ تَعْبَدُ بِهِ خَلْقَهُ فِي كَابِهِ. عَرَفَ ذَلِكَ مِنْ
عِرْفَهُ وَجَهَلَهُ مِنْ جَهَلَهُ.



الباب الخامس

ذكر أصحاب التقليد والرد عليهم في انتحالهم إياه

قد تلونا فيما تقدم من أبواب هذا الكتاب من قول الله جل ذكره في الأمر^١ باتباع كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله والردا إلى أولي الأمر وسؤال أهل الذكر ما إن كرناه في هذا الباب وفيما بعده من الأبواب ما يحتاج فيها إلى الاحتجاج به طال^٢ بذلك الكتاب، فيما تقدم ذكره من ذلك حجة وبلاغ لذوي الألباب.

فلم يأمر الله بتقليد أحد بعد رسوله والأخذ عنه فيما جعله غير أولي الأمر^٣ الذين أقامهم بعد الرسول في السمع والطاعة في مقامه ونصبهم لبيان^٤ ما أشكل على الأمة من فرائض دينه وأحكامه واحداً بعد واحد في كل زمان وعصر قائم منهم وشاهد. فمن ردا إلى من لم يأمر الله عز وجل بالردا إليه وقد من لم يأذن بتقلide فاتبعه وقال قوله وتدين به ورغم أنه الحق الذي أمر الله عز وجل به ولم يأمر الله به فقد اتخاذ إلهاً من دونه وأشرك به. قال الله تعالى ﴿أَتَخْدُنَا أَخْبَارُهُمْ وَرُهْبِنْهُمْ أَمْ بَآبَا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ وهم يرون أن عدي بن حاتم قال أتيت النبي صلى الله عليه لما أسلمت فرأى في عقبي صليباً من ذهب، فقال لي ألق هذا الوشن من عنقك. ثم افتحت^٥ بسورة براءة حتى إذا انتهى إلى قوله ﴿أَتَخْدُنَا أَخْبَارُهُمْ وَرُهْبِنْهُمْ أَمْ بَآبَا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فقلت يا رسول الله ما لك نعبدهم. فقال أليس كانوا يحللون لكم ويحرمون عليكم فتسخلون ما أحلوه وتحرموا ما حرموه؟ فقلت بلى. فقال فذلك عبادتهم. وتلا هذه الآية جعفر بن محمد صلوات الله عليه ثم قال إنهم ما صلوا إليهم ولا صاموا لهم

^١ ساقطة في لـ: في الأمر. ^٢ لـ: لطال. ^٣ لـ: لبيان. ^٤ لـ: افتح.

ولكنهم أحلوا لهم حراماً فاستخلوه وحرموا عليهم حلالاً فخرموه فكانوا لهم بذلك أرباباً. ومن هذا ونحوه قول النبي صلى الله عليه وعلى آله لتسلكن سبل الأم قبلكم حذو النعل والنعل والقدمة بالقدمة حتى لو دخلوا حجر^١ ضب لدخلتموه. وروي عن علي صلوات الله عليه أنه قال أدنى ما يكون به المرء مشركاً أن يتدين بشيء يزعم أن الله أمر به ولم يأمر به الله عز وجل وإنما أمر به من دونه، ويعبد من رعم أنه أمر بذلك وهو غير الله عز وجل فيشرك به. ثم قال عليه السلام إن من الشرك ما هو أخفى من الذرة السوداء على المسح الأسود في الليلة الظلماء^٢. وتلا قوله عز وجل «وما يؤمنُ أَكْرَهُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ».

وقد أبان عن ذم التقليد في غير موضع من كتابه وعلى لسان رسوله لغير من افترض طاعته وأمر بالأخذ عنه والقبول منه. فقال جل من قائل «إِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ الرَّسُولُ قَالُوا حَسِبْنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ إِبَاءَتَنَا» وقال «مَنْ آهَتَدَ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ» ^ص ومن ضل فلنما يضل عليهما ^{هـ} ولا تزره وزرها ^{وـ} وزر أخرى ^{هـ}. وقال «وَيَوْمَ يَعْصُمُ الظَّالِمُونَ عَلَى يَدِيهِ يَقُولُ يَلَيْنَى آخْتَدُ مَعَ الرَّسُولِ سَيِّلًا يُوَلِّي لِيَتِنِي لَمْ آخْتَدْ فَلَانَا خَلِيلًا لَقَدْ أَضْلَلْتِي عَنِ الْذِكْرِ بَعْدِ إِذْ جَاءَنِي». وقال «إِذْ تَرَى الَّذِينَ أَتَيْتُمُوهُمْ كَمَا تَرَى وَمَا تَرَى كُلُّكُمْ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلُهُمْ حَسَرَتِ عَلَيْهِمْ صَلَوةً لَنَكَرَهَ فَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ كَمَا تَرَى وَمَا تَرَى كُلُّكُمْ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلُهُمْ حَسَرَتِ عَلَيْهِمْ صَلَوةً وَمَا هُمْ بِخَيْرٍ مِنَ النَّاسِ». وقال عز وجل مخبراً عن التقليدين «وَقَالُوا مَنْ بَنَ إِنَّا أَطْعَنَا سَادَتَنَا وَكَرَأَنَا فَأَضْلَلُونَا السَّيِّلًا» في آية كثيرة يذم فيها عز وجل من قلد من لم يؤمر بتقليده ويأمر باتباع من أمر الله عز وجل باتباعه.

وقد روا عن ابن عمر أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله يقول العلم في ثلاثة: آية حكمة وفريضة عادلة وسنة قائمة، وما سوى ذلك فهو ضلال. وقال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما كاب الله وسنتي. وإني أخاف على

أمّي من بعدي من أعمال ثلاثة من حكم جائز وزلة عالم وهو متبّع. فهذه رواياتهم وفيها أكبّر الحجّة على من قدّ أسلفthem منهم.

٥٠ فأمّا الثابت من الرواية الصحيحة أنّه قال النبي صلّى الله عليه وعلى آله ترثك فيكم أمرينٌ ما إن تمسّكت بهما نلّتضاًوا من بعدي كتب الله وعترتي أهل بيتي وإنّهما نلّ يفترقا حتّى يردا على الموْضِعَ كهاتين، وجمع بين المسجّتين من يديه جميعاً وساوى بينهما وقال ولا أقول كهاتين. وجّمع بين المسجّة والوسطى من يده اليمني إحداهما تسقّب الأخرى. وهذا القولان فلن تزالوا بخير ما تمسّكت بهما. ورووا عن رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله أنه قال بسّ مطية الرجل رعم. في أخبار كثيرة. وفيما ذكرناه منها مع نصّ الكتاب بلاغ لذوي الألباب.

٥١ وقد ذكرنا فيما تقدّم قوله^١ في تقليد الصحابة وترك الخروج عن قولهم إلى غيره وإنكار بعضهم تقليدهم عليهم مما يتعاظمه عامتهم ويرونه كالخروج عن الله عندهم جهلاً منهم حتّى أن بعض من يأبى من التقليد منهم لم يصرّ بالرّد في إنكار تقليدهم عليهم إلا بإشارات وكایات ولو عقلوا لكان في تقليدهم من لم يأمر الله عزّ وجلّ بتقليده أعظم النكير عليهم ولكنّهم هم ما سبق إليهم وعظم في صدورهم قام مقام الحق عندهم.

٥٢ وأكثّر ما احتجوا في تقليدهم بحديث روحه برّعهم عن رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله قال أصحابي كالنجوم بأيديهم اقتديتم. فرّعوها أن كلّ من صحب رسول الله يقتدى به في كلّ ما يقوله ويفعله ويأمر به وينهى عنه. وأوجبوا بذلك تقليد جميعهم والأخذ عنهم ما أتوا به مما ليس في كتاب الله عزّ وجلّ برّعهم ولا في ستة نبيّهم. وقد أصبنا هؤلاء الذين زعموا أنّهم أصحاب رسول الله قد تفرقوا واحتلّوا من بعده وتحاجزوا واقتلوه وقتل بعضهم بعضاً. ول الحديث الذي احتجوا به يمنع نصّه من ذلك فيما بينهم ويبيح قتلهم لغيرهم ويهدّر دماءهم لهم ويتفاحش إن حملت عليه أحکامهم.

^١ ز: التقليدين. ^٢ ز: أقوالهم. ^٣ خ: عن، وفي ز، ل: من. ^٤ ز: سبق. ^٥ ل: يقول له.

- فَأَمَّا مَا يَنْعِنُ مِنْ ذَلِكَ^١ اخْتِلَافُهُمْ مَعَ مَا ذَكَرَاهُ مِنْ ذَمَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَ الْاخْتِلَافُ
وَأَهْلِهِ مَمَّا أَبْشَتَاهُ فِيمَا قَدَّمْنَا ذَكْرَهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لِمَنْ فَعَلَ فَعْلًا مِنْهُمْ أَنْ يَخْالِفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ
مِنْهُمْ وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَلَوْذِهِنَا^٢ أَنْ يَقْتَدِي بِالْاقْتِداءِ بِهِ
فَخَالَفُوا فِي هَذَا أَمْرًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَلَوْذِهِنَا^٣ أَنْ نَذْكُرَ اخْتِلَافُهُمْ
وَمَا اخْتِلَافُهُمْ فِيهِ خَرَجَ عَنْ حَدَّ الْكِتَابِ لَكُثُرَتِهِ وَاتْسَاعَ الْقَوْلِ فِيهِ مِنْهَا اخْتِلَافُهُمْ أَوْلَأَ
فِي الْإِمَامَةِ وَأَنَّ الْأَنْصَارَ أَوْلَى مَنْ قَامَ بِهَا وَأَرَادُوا عَقْدَهَا لِعَصْبَهِمْ وَأَنَّ الْمَهَاجِرِينَ
أَبْوَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَخَاصِّهِمْ. وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ عَلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَخْالِفُوهُمْ وَأَنْ
يَقْتَدِيَا بِهِمْ لَا سِيَّمَا أَنَّ اخْتِلَافُهُمْ هَذَا كَانَ فِي أَصْلِ عَظِيمٍ مِنْ أَصْوَلِ الدِّينِ وَالْقَوْلِ
فِي اخْتِلَافِهِمْ فِيهِ يَطْوِلُ.
- وَمِنْ ذَلِكَ مَا اخْتِلَافُهُمْ فِي مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فَأَحَلَّ بَعْضُهُمْ مَا حَرَمَهُ
الآخَرُونَ مِنْهُمْ وَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَخْالِفُوهُمْ وَأَنْ يَقْتَدِيَا بِهِنْ
سَبْقٍ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِمْ فَلَمْ يَفْعُلُوا بِلِتَادِهِمْ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ وَذَلِكَ كَثِيرٌ يَطْوِلُ
ذَكْرُهُ وَمَعْلُومٌ لَا يَدْفَعُهُ الْمُخَالَفُ وَلَا يَنْكِرُهُ^٤. وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِ
فَنِّهِمْ مِنْ رَجَعٍ إِلَى قَوْلِ مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَادَى عَلَى أَمْرِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ
نَظِيرٍ مَا رَوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ لَمَّا أَرَادَ قِتَالَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ لِيُنْسِيَ لِكَ ذَلِكَ. إِنَّ
سَمِعَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ يَقُولُ أَمْرَتُ أَنْ أَقْتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دَمَاهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ
عَلَى اللَّهِ. قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ مِنْ حَقِّهَا الرِّزْكَةُ وَقَدْ مَنَعُوهَا. وَتَمَادَى عَلَى قِتَالِهِمْ، فَلَا عَمَرٌ
يَقْتَدِي بِأَبِي بَكْرٍ أَوْلَأَ فَتَرَكَ الاعتراضَ عَلَيْهِ وَلَا أَبُو بَكْرٍ يَقْتَدِي بِعُمَرٍ فِيمَا ذَكَرَ لَهُ
وَأَشَارَ بِهِ عَلَيْهِ.
- وَأَمْرُ عُمَرٍ بِرْ جَمْ حَامِلُ اعْتِرْفَتْ بِالرِّتَنَا خَلْصَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ يَدِ رَسُلِهِ وَقَالَ لَهُ
لِيُسَّ لَكَ سَبِيلٌ عَلَى مَا فِي بَطْنِهِ. وَلَمْ يَقْتَدِي بِهِ عَلَيْهِ مِنْهُ أَمْرٌ وَفَعْلٌ.

^١ ساقطة في ل. ^٢ ز: باقتداء خ: باقتداءه، ل: باقتداء. ^٣ كذا في ز، خ، ل، ولعل الصواب: رأينا أو أردنا. ^٤ ز:
اختلافاتهم. ^٥ ل: يخرج من. ^٦ ل: ينكِر.

- وررووا أن عبد الله بن مسعود قال يوماً لا يقول أحدكم إني مؤمن، فإنه إن قال إني مؤمن قال إنه في الجنة، وإذا قال إنه في الجنة فهو في النار. فقال له يزيد بن عمرو^١ من مثلك حذرنا معاذ. قال ابن مسعود وما قال معاذ؟ قال قال إن الشيطان ليتلق الكلمة على لسان الحكيم فتتكلم بها فلا تتكلمها فإياك وزيفة الحكيم. قال قلت فكيف لي بعلم ذلك؟ قال إن على الحق نوراً. لم يجده عبد الله بن مسعود وكان بعد ذلك إذا^٢ أتاه أكرمه. فلم يكن على ظاهر الحديث ينبغي ليزيد أن يرده على ابن مسعود، بل كان يجب عليه أن يقتدي به. وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قال لا يقلد أحداً إن آمن آمن وإن كفر كفر.
- ٥٦ وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قال أخذ عالماً أو متعلماً ولا تقد إمعة بين ذلك والإمعة منكم محقّب دينه الرجال.
- ٥٧ وروي عن عبد الله بن عباس أنه قال أما تختلفون أن يخسف الله بكم الأرض؟^٣
أقول لكم^٤ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولون^٥ قال أبو بكر وعمر؟^٦
- ٥٨ وهؤلاء الصحابة ينكرون التقليد، فكيف يجوز لأحد أن يقلد هم وهم ينكرون ذلك؟^٧
- ٥٩ ولو كان تقليدهم يجب لقلده^٨ بعضهم بعضاً، وقد نراهم^٩ يردد بعضهم على بعض ويخالف بعضهم بعضاً. ولو كان الاقتداء بهم هدىً كما جاء في ظاهر الحديث لوجب^{١٠} أن يكون قتالهم وقتلهم هدىً لأنهم قد حارب بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضًا بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله واماتازوا وتحاجزوا وصاروا أحراباً. فكان يجوز على ظاهر الحديث أن من اقتدى بحزبي واحد منهم فقتل الآخرين وقاتلهم كان^{١١} على هدى، وكذلك من اقتدى بحزبي الآخر فعل مثل ذلك كان كذلك على هدى. وهو التضاد والتغاير الذي لا شبهة فيه ولا ستر عليه. وتكون دماءهم على هذا حلالاً مباحة^{١٢} إذا^{١٣} كان من قتالهم على هدى من الله فيكون الحق في الشيء وخلافه والأمر وضده ويستوي القاتل والمقتول وتسخّل دماء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله.

^١ خ: عمير. ^٢ ل: إذ. ^٣ ل: أحداً. ^٤ ل: دين. ^٥ ل: تزيد هنا: ما. ^٦ ل: تزيد هنا: ما. ^٧ ل: تقليد. ^٨ كذا في خ: ل، وفي ز: تراهم. ^٩ ل: يوجب. ^{١٠} ز، خ: ل: آنه. ^{١١} ز، خ: الحزب. ^{١٢} ز: مباحاً. ^{١٣} ل: اذ.

وكذلك ما اختلفوا فيه خرمه بعضهم وحله بعضهم. إن اقتدي بهم فيه كلهم
وكان المقتي بهم على هدى من الله كما جاء في ظاهر الحديث صار الحلال حراماً
والحرام حلالاً، وكان للمقتي بالواحد منهم أن يحرم ما حرمه فيكون ذلك الشيء
حراماً عند الله لأن الذي حرمه على هدى ثم يبدوا له فيستخل بتحليل الآخر فيكون
حلالاً عند الله لأن الذي أحله على هدى من الله. ولو جهد المشركون على أن
يدخلوا مثل هذا النقص على دين الإسلام لما قدروا عليه، فكيف من يستخله ويذهب
إليه؟ وسوف أستقصيه^٣ بما يحضرني من الحج في هذا المعنى في باب الاجتهداد
إن شاء الله.

فإن كان الحديث أصحابي كالنجم بأيمهم اقتديتم. ثابتًا عن رسول الله فقد
غلط فيه أهل التأويل بأن جعلوا أصحاب النبي هؤلئك من صحبه، وقد يصح البر
الفاجر والمؤمن الكافر وقد ذكر الله في كتبه عز وجل في أصحابين أحدهما مؤمن
والآخر كافر «وَأَضْرَبَ لَهُم مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لَأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَبٍ وَحَفَقَهَا
بِخَلْلٍ» إلى قوله في الكافر «وَدَخَلَ جَنَّتَهُ، وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ» قال ما أظن أن تيَدَ
هُذِهِ أَبَدًا وَمَا أَظَنُ السَّاعَةَ قَاءِمًا وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَ حَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلِبًا
قال له صاحبه، وهو يحاوره، أهْرَكْتُ بِالذِّي حَلَقْتَ مِنْ تُرَابٍ لَمْ يَمْتَنِ نُطْفَةً لَمْ
سَوَّيْكَ رَجُلًا لَكَاهُ هُوَ اللَّهُ مَرِيَ وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا». سماه صاحبه وهو على
خلاف دينه. فليس كل من صحب أحداً نسب إليه في دينه ومذهبه وحاله وطبقته
وطريقته وطريقته. ومن هذا قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله بعض نساءه
إتكن صريحات يوسف. يعني النساء اللاتي كان من أمرهن وأمره ما قصه الله عز
وجل في كتبه ولم يكن من صحبن يوسف عليه السلام ولكن من كن على أمرهن^٤.
وفي ظاهر القول ما يدل على أن الصاحب قد يكون على غير المذهب الذي
عليه صاحبه ويكون من يصحبه بidine كصحبة المتصابين في السفر وغيره. وقد

^١ ل: المقتي. ^٢ حدا في خ، وفي ز: لأن الذي أحله يستحله، وفي ل: لأن مستحله. ^٣ خ، ل: استقصي ما. ^٤ ز،
خ، ل: أمره.

قال الله عز وجل ﴿وَاصْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْبَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ وقال ﴿أَصْحَابِ مَدِينَ﴾ و﴿أَصْحَابِ آسْفِينَ﴾ و﴿أَصْحَابِ الرَّسِّ﴾ يعني أهل ذلك المكان وسكناه^١. وإن كان الصاحب مشتقاً من الصحبة في السفر وأشباهه فقد يقال لكل من لازم شيئاً أو ملكه أو الله صاحبه، كما يقال صاحب العبد وصاحب الدار وصاحب الأرض وصاحب الأمر وفلان صاحب سنة وفلان صاحب بدعة وفلان صاحب حق وفلان صاحب باطل وصاحب مال أي ذوماً يكون الصاحب في ذلك نعمتاً ويجري بجري الاسم.

^{٦٣} فيكون على هذا قوله أصحابي كالنجوم بأئمهم أقدمتهم اهتديت. يعني بهم الأمة من أهل بيته صلوات الله عليه وعليهم فهم القدوة الذين يهتدي بهم للمهتدون والذين أخبر عنهم بأنهم كتاب الله الثقلان لن يفترقا حتى يردا على المو尸. والذين صحّت لهم الشهادة من الرسول أحق بالهداية والتفضيل. وقال صلى الله عليه وعلى آله ناصرهما لي ناصر وخاذلهم لي خاذل ووليهما لي ولبي وعدهما لي عدو. وقد قال الله تعالى لرسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله ﴿قُلْ هُذِهِ سَبِيلٌ أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَّا وَمَنْ أَشْبَعَنِي﴾ يعني على أمر الله ونهيه والاقتداء به صلى الله عليه وعلى آله واعتقاد النية في ذلك. ولم يقل ومن صحبني لأن الاتّباع لا يكون إلا عن نية وقد يكون أكثر^٢ الصحابة على المجاز كما بيننا آنفاً.

^{٦٤} وكذلك^٣ في قصة نوح وابنه ونفيه إيه أن يكون من أهله ما دل به عز وجل على حاجة العباد إلى مختار من قبله يؤيدهم ويرشدهم ويبين لهم معالم دينهم. ولو كان ذلك يمكن أن يكون في جميع الصحابة لامكأن أن يكون في كافة آل محمد وعامتهم أوجد منه في الصحابة. ولكن لا نجد ذلك منهم إلا في الواحد بعد الواحد في الزمن بعد الزمن بنص من أولياء الله المختارين بعضهم على بعض. ولو كان ذلك مصروفاً إلى اختيار الناس واجتهادهم كما زعم من قال بذلك لجرت الحال فيه على ما جرت مع طواغيت بني أمية وبني العباس^٤ ومن أسس ذلك لهم ولا ندرست معالم الدين فهلك كافة

^١ ز: ومكانه. ^٢ ساقطة في ل. ^٣ خ: ل تزيدان هنا: قوله. ^٤ ز: خ: ل: آل عباس.

للمؤمنين ولكن الله أرحم بخلقه وأعلم بحيث يجعل رسالته . فأما المخالفون بعد الرسول
من صحبه ومن غيرهم فقد ذكرنا فساد الاقداء بهم لاختلافهم .

٦٥ وهذه جملة من القول ذكرناها في إبطال تقليد الصحابة غير من أوجب الكتاب
تقليده منهم . وكل من ذهب من العامة إلى إبطال التقليد بذلك يقول وإن لم يصرح
مثل هذا التصريح لاتقائه شناعة الجھال له والعوام والطعام . ذلك وخوفهم إيهما
على أنفسهم في دول من قدمنا ذكرهم من الذين لما طلبوا حطام الدنيا فأدركوه أسلموا
الدين لمن أسلم الدنيا لهم ورفضوه واسترضوه بذلك العوام وضعف الدين وغيرت
الأحكام وكثير الجھال واستطال الطعام . وقلنا بحمد الله ما قلناه من الحق آمين لما
أظهر الله عز وجل الحق وأقام مناهج الدين على أيدي أوليائه المهدىين صلوات الله
عليهم . ولم نقصد بما ذكرناه تقص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله ولا
الزيارة عليهم إذ فيهم أهل الفضل والسابقة والدين والثقة والعدالة وإن كان فيمن
صاحب النبي صلى الله عليه وعلى آله وأظهر الإسلام في عصره وبعد عصره منافقون
كما وصف الله عز وجل في كتابه ولكن إنما قصدنا إلى الرد على من قلدتهم وهم ينهون
عن التقليد كما بيّنا عنهم .

٦٦ ثم نقول لمن قلد من بعدهم من التابعين واللاحقين ولتقديرهم في الدين كمثل ما قلناه
لمن قلد الأئلين ونخرج له في اختلافهم عليهم بما احتجنا به في اختلاف^٤ من تقدّرهم
إذا القول في هؤلاء أكد^٥ في الجهة عليهم لقصيرهم بهم عن تقدّرهم . وإن كان القول
عندنا واحداً في جميعهم فيما استنبطوه لأنفسهم واحتزروه من آرائهم بغير نص من
كتاب الله جل ذكره ولا رواية عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله مع أن أكثر من
قلدوه في ذلك وأخذوا عنه قد شهد لهم على نفسه بما يبني عنه تقليدتهم إيه فأشهر
من قلدوه وقالوا برأيه واستحسانه وقياسه واجتهاده ونظره مثل النعمان بن الثابت
الكوني ومالك بن أنس المدني ومحمد بن إدريس الشافعى . فعلى هؤلاء الثلاثة مدار
أكثر القوم ومن أخذ عنهم وجرى مجرراً من أصحابهم .

^١ ز، خ، ل: حيث . ^٢ ل: غيره . ^٣ ز، خ، ل: ذكره . ^٤ ل: اختلافهم . ^٥ ل: أكد . ^٦ ز، ل: عن .

- فَأَمَّا أَبُو حِينِيْفَةُ النَّعْمَانُ بْنُ ثَابَتٍ فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ صَاحِبُهُ الْحَسْنُ بْنُ زِيَادٍ الْوَلَوْيَيِّ
 ٦٧ مَا أَثَبَتَهُ فِي صَدَرِ كَابِهِ الْمَعْرُوفُ بِهِ الَّذِي سَمِّاهُ الْمَجْرُدُ وَحَكَاهُ عَنْهُ قَالَ أَبُو حِينِيْفَةُ
 عَلِمْنَا هَذَا رَأِيًّا وَهُوَ أَحْسَنُ مَا رَأَيْنَا فَنَّأَتَانَا بِخِيَرٍ مِنْهُ رَجَعْنَا إِلَيْهِ فِيهِ وَقَبَلَنَا مِنْهُ.
 وَقَالَ أَبُو حِينِيْفَةُ بِقَوْلٍ كَثِيرٍ مِنْ رَأْيِهِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ وَقَالَ بِخِلَافَهُ وَكَانَ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ وَيَرْعِمُ
 أَنَّ الْحَقَّ فِيهِ ثُمَّ يَقُولُ فِي غَيْرِ شَيْءٍ^١ وَالْقِيَاسُ فِي هَذَا كَذَا وَلَكِنَّيُّ أَدْعُ الْقِيَاسَ وَأَسْتَخْسِنُ
 فِيهِ كَذَا بِخِلَافَهُ مَا قَالَهُ أَوْلًَا.
- وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ فَرُوِيَ عَنْهُ أَشَهَبُ صَاحِبِهِ وَكَانَ مِنْ جَلَّ أَصْحَابِهِ عِنْدِهِمْ
 ٦٨ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَهُ وَهُوَ بِحُضُورِهِ عَنِ الْبَشَّةِ فَقَالَ مَالِكٌ هِيَ ثَلَاثٌ تَطْلِيقَاتٌ قَالَ أَشَهَبُ
 فَأَخْذَتِ الْوَاحِي لِأَكْتُبَ ذَلِكَ عَنْهُ فَقَالَ مَا تَصْنَعُ؟ قَلَّتِ الْأَكْتُبُ عَنِّي. قَالَ وَمَا يَدِرِيكَ
 أَيّْ لَأَ^٢ أَقُولُ بِالْعَشَيْ إِنَّهَا وَاحِدَةٌ؟ كَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يَقْلُدَ مَنْ لَمْ يَأْمُرْ بِتَقْليدِهِ وَأَبْانَ عَنْ
 نَفْسِهِ بِأَنَّهُ يَقُولُ الْقَوْلُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خِلَافَهُ؟
- فَهُلْ يَرْجِعُ مِنْ قَلْدٍ مِثْلِ هُؤُلَاءِ إِلَى مَثْلِ مَا رَجَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خَرَاسَانِ
 ٦٩ لِيَ أَبَا حِينِيْفَةَ بِمَكَّةَ فَكَتَبَ عَنْهُ مَسَائِلٌ وَانْصَرَفَ إِلَى بَلْدِهِ فَرَوَاهَا وَأَفْتَى بِهَا فِي مَوْضِعِهِ
 ثُمَّ انْصَرَفَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى مَكَّةَ فَلَقِيَ أَيْضًا أَبَا حِينِيْفَةَ فَعَرَضَ تَلَكَ الْمَسَائِلَ عَلَيْهِ فَرَجَعَ
 عَنْهَا كَلَّهَا إِلَى خِلَافَهَا فَضَرَبَ الرَّجُلُ وَجْهَهُ وَأَعْوَلَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ مَا لَكَ؟
 قَالَ سَأَلْتُ هَذَا الرَّجُلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَأَجَابَنِي فِيهَا وَأَخْذَنِهَا عَنِّي وَصَرَتْ إِلَى بَلْدِي
 فَأَفْتَى بِهَا وَحَلَّتْ وَحْرَمَتْ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَيْهِ فَرَجَعَ لِي عَنْهَا كَلَّهَا. قَالَ لَهُ أَبُو
 حِينِيْفَةُ رَأَيْتِ فِيهَا أَوْلًَا مَا رَأَيْتِ فَأَفْتَى بِهِ وَرَأَيْتَ إِلَيْهِ خِلَافَهُ فَرَجَعْتَ عَنْهُ. قَالَ
 لَهُ فَإِنَّ أَنَا أَخْذَتْ عَنِّكَ هَذَا الَّذِي رَجَعْتَ إِلَيْهِ هَلْ تَرْجِعُ بَعْدَ هَذَا عَنِّهِ إِلَى غَيْرِهِ؟
 قَالَ أَبُو حِينِيْفَةُ لَا أَدْرِي. قَالَ لَهُ الْخَرَاسَانِيُّ لَكِنِّي أَدْرِي أَنَّ عَلَيْكَ لِعْنَةُ اللَّهِ. وَمَرْقَ
 الْكَابِ وَرَمَى بِهِ إِلَيْهِ وَانْصَرَفَ. فَهَذَا الَّذِي يَوْجِبُهُ مِنْ قَلْدٍ مِثْلِ هُؤُلَاءِ وَأَخْذُنَهُمْ.
 ٧٠ وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَأَخْذَ أَوْلًَا عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ. وَقَالَ هَنَاكَ
 بِأَشْيَاءِ فَلَمَّا صَارَ إِلَى الْعَرَاقِ وَلَيْقَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسْنِ^٣ رَجَعَ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا كَانَ قَالَ

^١ ل: قبلنا. ^٢ خ: في غيره. ^٣ ساقطة في ل. ^٤ ز، خ: ل: رجع. ^٥ خ: وجل. ^٦ ساقطة في ز. ^٧ ز، خ: الحسين.

به^١ إلى خلافه ثم صار إلى مصر فرجع أيضاً عن كثير مما قاله بالعراق والمحاجز. وكان ينهى عن التقليد أشد النهي ويعيب أهله ويرد على من قال به. وابتعه على ذلك بعض أصحابه وقال بعضهم نتبعه في كل شيء ونقول بقوله فيه إلا في نهيه عن التقليد فإذا نخالفه فيه وقلدته^٢. فلا أدرى من أضل من اتبع هؤلاء وقدروا من نهاهم عن تقليده^٣ أو من ينهاهم عن التقليد ويفتيهم برأيه واستحسانه.

فأما الرسل والأئمة فما أخذ الناس عنهم إلا ما أمرتهم بأخذه، وأماماً بليس^٤ فما أطاعه من أطاعه إلا بعد أن دعاه إلى ما زرته له وأمره به ولو لا ذلك لما^٥ تابعه عليه فلا باتباع الأنبياء والأئمة اهتدوا ولا باتباع الشيطان تأسوا واقتدوا. والقول في الرذ على المقلدين يسع ويطول وفيما ذكرنا منه بلاغ لذوي الألباب.

١: قاله. ٢: لـ: وقلدـ. ٣: زـ: تقليـهمـ. ٤: زـ: خـ: لـ: ماـ. ٥: زـ: زـيدـ هناـ: ماـ.

الباب السادس

ذكر البيان عن فرق ما بين التقليد والردة إلى أولى الأمر

وقد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا الباب قول أصحاب التقليد والردة عليهم فيه بكتاب الله عز وجل وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله وقول من قلده أصحاب التقليد من أسلافهم في إنكاره ودفعه والتقول بخلافه. وفيما جاء من ذلك عن الله عز وجل في كتابه وعن محمد رسوله صلى الله عليه وسلم ما يغنى عن الاحتجاج بغيره من أن من أحل وحرم شيئاً برأيه ومن ذات نفسه من غير أمر من الله ومن رسوله فقد أحدث ديناً من ذاته وارتکب نهي^١ الله لا شريك له في قوله جل ثناؤه «ولَا تَوْلُوا لِمَا تَصِفُ السِّنَّتُكُمُ الْكَذِبَ هُذَا حَلَلٌ وَهُذَا حَرَامٌ لِتَقْرَرُوا عَلَيْهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْرَرُونَ عَلَيْهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ مَتَعْ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^٢.

فالتحليل والتحريم لا يكونان إلا بنص الكتاب أو قول الرسول فمن أحل وحرم ما لم يأت بتحليله أو تحريمه^٣ الكتاب ولا جاء به الرسول فهل يكون إلا مكمن قال سائلن مثل ما أنزل الله؟ ومن اتبعه على ذلك وقدله فيه^٤ فهل هو إلا أسوأ حالاً منه؟ وقد ذكرنا مثل هذا فيما قدمناه في الباب الذي قبل هذا الباب^٥ وبيننا الحجة فيه من ظاهر كتاب الله وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله.

^١ ل: على. ^٢ كذا في ز، خ، ل، ولعل الصواب: ما نهى. ^٣ زيادة اقتضتها السياق: أو تحريمه. ^٤ ساقطة في ز. ^٥ ساقطة في ل: الذي قبل هذا الباب.

فإن قال قائل فأنتم تأخذون عن أئمتك ما لا تجدون في كتاب الله نصه ولا في
 ٧٤ ستة رسوله صلى الله عليه وعلى آله بيانه وأخذكم عنهم تقليد منكم لهم^١ فلم تتكلرون
 التقليد على غيركم؟ قلنا^٢ بسٍ ما تأولتم ومثلتم وشبّهتم. إنما لم تقلد أئمتنا من قبل أنفسنا
 كما قلّدتم أئمٍ من اتبعتموه وقدّمتموه من أسلافكم من قبل أنفسكم وهم يدفعون تقليدكم.
 ولكنّا امتنثنا في الرد إليهم فيما جعلناه ولم نعلمهم قول الله ﴿فَلَوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُثُرَ
 لَا تَعْلَمُونَ﴾ وقوله ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَمْرٌ مِنْكُمْ﴾ وقول رسول
 الله صلى الله عليه وعلى آله تركت فيكم ما إن تمكّنتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي
 أهل بيتي. وقد تقدّم القول في هذا الكتاب بالبيان عن أولي الأمر وأهل الذكر أنّهم
 الأئمة من أهل بيته رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وفاساد ما تأولتموه أنّهم غيرهم
 ممن اتبعتموه. فاغنانا ذلك^٣ عن إعادة ذكره في هذا الباب وأئمتنا يدعونا إلى طاعتهم
 وردة الأمر إليهم بحسب ما افترض الله عزوجل من ذلك عليهم.

والذين اتبعوهم أنتم وقدّمتم لهم ينكرون تقليدكم إياهم ويدفعون ذلك عن أنفسهم.
 ٧٥ وقد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا الباب بعض ما رويتكمه من ذلك عنهم. وهم مقرؤون
 معترفون أنّ الذي اقديتم بهم فيه وقدّمتم لهم إيمانه رأي رأوه من قبل أنفسهم لم يجدوه
 في كتاب الله جل ذكره ولا رواه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله بعينه.
 وأخبرناكم أئمٍ قد خالفتم في اتباعكم إياهم على ذلك وتقليدكم لهم أتباع النبيين ومن
 استغواه إلى العين واستهواه الشياطين لأنّ كل من ذكرناه لم يتبع من اتبعه منهم
 واستجواب إليه إلا بعد أن دعاه إلى ذلك وقرره لديه وأنتم اتبعتم من نهاكم عن اتباعه
 وقدّمتم من أنكر تقليده وتقليد غيره وأخبركم أنّ الذي قدّمته إيمانه واتّبعتموه فيه رأي رأاه
 من قبل نفسه ونهاكم عن تقليدته. فما لكم عليهم من حجة في تقليدكم إياهم يوم الحساب
 ﴿إِذْ تَرَأَّ الَّذِينَ أَتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ أَتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ هُمُ الْأَسْبَابُ﴾.

٧٦ وأئمٍ في اتباعكم وتقليدكم ما هم مقرؤون لكم أنه ليس في كتاب الله ولا في ستة رسوله
 صلى الله عليه وعلى آله تشهدون على أنفسكم وعليهم بمخالفة الكتاب والسنة ومقرؤون

^١ ساقطة في ل. ^٢ ز، خ تزيدان هنا: لهم. ^٣ ساقطة في ل. ^٤ ل: دعائه.

أَنْتُمْ أَحَدُهُمْ دِيَنَا وَاسْتَبْطَمْ حَلَالًا وَحَرَامًا مِنْ قِلْكُمْ وَهُكُمْ بِهِذَا خَلَافًا لِكَتْبِ اللَّهِ إِذْ يَقُولُ جَلَّ مِنْ قَاتِلٍ ۝ أَتَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رِزْكُمْ وَلَا تَنْتَعِثُ مِنْ دُونِهِ تَأْوِيلَاتٍ ۝ قَلِيلًا مَا تَدَرَّكُونَ ۝ وَقُولُهُ ۝ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السَّنَنُكُمُ الْكَذِبُ هَذَا حَلٌّ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَقْرِيرٍ وَعَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ إِنَّ الَّذِينَ يَقْرَئُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ مَتَّعْ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝ مَعَ مَا تَلُونَاهُ مِنْ مَثَلٍ هَذَا فِيمَا تَقْدَمُ مِنْ كَتْبِ اللَّهِ وَأَثْرَنَا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ

وَنَحْنُ فَلَمْ نَقْلُدْ أَهْمَنَا شَيْئًا جَهْلُهُمْ ثُمَّ اسْتَبْطَوْهُ كَمَا قَلَدْتُمْ فِي مَثَلِ ذَلِكَ أَنْتُمْ مِنْ قَلَدْتُمُوهُ
 ۷۷ وَإِنَّا سَأَلْنَاهُمْ عَمَّا لَمْ نَعْلَمْهُ كَمَا أَمْرَ اللَّهُ بِسُؤَالِهِمْ عَنْهُ وَأَطْعَنَاهُمْ كَمَا افْتَرَضَ اللَّهُ طَاعَتُهُمْ
 وَأَجَابُونَا بِمَا ۲ أَثْرَوْهُ وَرَوَوْهُ وَأَوْدَعُوهُ مِنْ عِلْمِ الْكَتْبِ وَالسُّنَّةِ الَّذِينَ ۳ جَمَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 فِيهِمَا كَمَا كَيْنَتَا ذَلِكَ فِيمَا تَقْدَمُ كُلُّ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِيمَا تَقْدَمُ
 مِنْ هَذَا الْكَتْبِ.

فَأَخْذَنَا عَنْ أَهْمَنَا عَنْ نَقْلِ مَوْصُولِ وَسَمَاعِ مَنْقُولِ عَنْ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضِ رَوْيَةِ عَنِ
 الرَّسُولِ لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّقْلِيدِ الَّذِي أَنْكَرَنَا وَلَا الرَّأْيِ الَّذِي رَفَضَنَا وَلَا الْقِيَاسِ الَّذِي
 أَبَيَنَا وَلَا الْإِسْتِحْسَانُ الَّذِي أَسْتَشْنَعَنَا وَلَا الْإِجْتِهادُ الَّذِي كَرَهَنَا وَلَا الْإِسْتِدَالُ
 الَّذِي دَفَعَنَا. وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَثْرَنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَهُ
 عَمَّا تَقُولُهُ الشِّيَعَةُ قَالَ وَمَا يَقُولُونَ؟ فَقَاتَلَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْإِمَامَ يُوحِي إِلَيْهِ وَيَقُولُ
 آخَرُونَ إِنَّهُ يَنْكُتُ فِي أَذْنِهِ وَيَقُولُ آخَرُونَ إِنَّهُ يَرِي فِي مَنَامِهِ وَيَقُولُ آخَرُونَ إِنَّهُ يَلْهُمُ مَا
 يَفْتَنُ بِهِ وَيَقُولُ آخَرُونَ إِنَّ رُوحَ الْقَدْسِ يَأْتِيهِ فَبِأَيِّ قَوْلِهِمْ آخَذَ جَعْلَنِي اللَّهُ فَدَاكَ؟ فَقَاتَلَ
 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَجْحَانَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَوْلِ الْمُبْطَلِينَ وَعَمَّا يَصِفُ بِهِ الْجَاهِلُونَ لِآيَاتِهِ ۴.
 لَا تَأْخُذْ بِشَيْءٍ مِمَّا يَقُولُونَ . بَلْ حَالَنَا مِنْ كَتْبِ اللَّهِ وَحْرَامَنَا مِنْهُ .

فَإِنْ رَعَمْتُمْ أَنَّ وَلَاءَ الْأَمْرِ وَأَهْلَ الذِّكْرِ هُمُ الْفَقِهَاءُ عِنْدَكُمُ الَّذِينَ قَلَدْتُمُوهُمْ وَأَنْتُمْ امْتَلَمْتُمْ
 أَمْرَ اللَّهِ كَذَلِكَ أَيْضًا فِيهِمْ فَقَدْ تَقْدَمَتِ الْقَوْلُ فِي هَذَا الْكَتْبِ فِي فَسَادِ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ

۱ ز، ل: نَسَأَلْهُمْ، وَالسَّيَاقُ يَقْتَضِي زَمِنَ الْمَاضِي . ۲ ز، ل: مَا . ۳ ز: لِلَّذِينَ ل: الَّذِينَ . ۴ سَاقِطَةٌ فِي ل.

ويونّكده^١ أنَّ الَّذِينَ قَلَدُوكُمْ لَمْ يَدْعُوكُمْ لَكُمْ وَلَا تَجْرِأُوا عَلَيْهِ لِأَقْسَمِهِمْ كَمَا تَجْرِأُتُمْ أَنْتُمْ عَلَى ذَلِكَ لَهُمْ. إِلَّا فَأَخْبُرُوكُمْ عَمَّنْ تَأْثِرُونَ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ لَكُمْ أَنَا وَلِيُّ الْأَمْرِ الَّذِي أَمْرَكُمُ اللَّهُ بِطَاعَتِي أَوْ أَنَا وَاحِدٌ مِّنْ أَهْلِ الذِّكْرِ الَّذِي تَعْبُدُوكُمُ اللَّهُ بِالرَّدِّ إِلَيَّ. فَإِنَّكُمْ لَنْ تَجْدُوا وَاحِدًا قَالَ ذَلِكَ لَكُمْ مِّنْهُمْ بِحَقِيقَةِ الْقَوْلِ وَلَا قَالَ أَحَدٌ مِّنْهُمْ لَمْ يَنْ تَقْدِمُوكُمْ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهٖ وَسَلَّمَ كَوْلٌ عَلَى صَلَواتِ اللَّهِ عَلَيْهِ سَلَوْنِي قَبْلَ أَنْ تَفْقَدُونِي فَلَنْ تَجْدُوا أَعْلَمَ بِمَا بَيْنِ الْوَحِينِ مِنِّي. مَعَ مَا ذَكَرْنَا عَنْهُ مِنْ نَحْوِهَا مَا تَقْدِمُ فِي هَذَا الْكَابِ.

٨٠ وقد ذكرنا فيه تختلف أئمّتكم وإقرارهم بالجهل على أقوالهم وشهادتهم به عليهم. وكثير مما نذكره من ذلك كقول أبي بكر وليتم ولست بخيركم وإذا جهلت فقوموني. وقول عمر وقد أنكرت عليه امرأة قوله على المنبر لا تعالوا في صدقات النساء فإنها لو كانت مكرمة أو تقوى عند الله لكان أولاً لكم بها رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما أصدق امرأة من نسائه أكثر من خمسمائة درهم. فقالت له امرأة من وراء الناس يا أمير المؤمنين لم تمنعنا حقًاً جعله الله لنا؟ إنه يقول لا^٢ شريك له وإن **﴿إِنَّمَا يَنْهَا حَدَّهُنَّ﴾** قطًا^٣ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا^٤. فقال كل الناس أعلم من عمر. ثم نظر إلى من بين يديه فقال تسمعوني أخطأت ثم لا تكونون علي حتى تكر علي امرأة؟! وقوله لولا علي لهلك عمر، فيما يطول به من ذلك الخبر.

٨١ وقد ذكرنا بعض قول علي صلوات الله عليه من دعاء الناس إلى سؤاله والرذ إليه وإخبارهم عن علمه وفضل ما لديه. ونحن نخبر بمثل ذلك عنمن بعده من الأئمة صلوات الله عليهم وعليه. فمن ذلك ما رويناه عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه سئل عن قول الله **﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَمْرٌ مِّنْكُمْ﴾** من أولو الأمر؟ فافتتح فقرأ **﴿إِلَّا مَنْ أَنْهَا كُفَّارُ اللَّهِ أَنْهَا هُوَ لَهُمْ أَهْدَى مِنْ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِالْجَحْدِ وَالظُّفُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هُوَ لَهُمْ أَهْدَى مِنْ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُوا سَيِّلًا﴾** وعطف على السائل وقال يقولون لأئمة الضلال والمدعاة إلى النار هؤلاء أهدى من آل محمد

^١ ز، خ، ل: ونونكده. ^٢ ساقطة في ل. ^٣ ساقطة في ل. ^٤ كذا في خ، وفي ز، ل: عن بعده.

سبيلًا ثم تلا ﴿أَوْلَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ أَنَّهُ اللَّهُ وَمَنْ يَعْنِي اللَّهَ فَلَنْ يَجْدَهُ وَنَصِيبًا مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نِقِيرًا﴾ ثم عطف على السائل فقال له يعني نصيبياً من الإمامة والخلافة. والنقيير النقطة التي تكون في وسط النواة^١. ثم تلا
 ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا إِتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِۚ فَقَدْ أَتَيْنَاكُمْ أَلِكْبَرَ وَالْحَكْمَۖ وَإِتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ ثم عطف على السائل فقال نحن الناس الحسودون على ما آتاكم الله من الإمامة وهي الملك العظيم ثم تلا بعد ذلك إلى قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ مَنْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمْرَتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ ثم عطف على السائل فقال إيانا عنى بهذا أن يؤذى الأول منا إلى الإمام الذي يكون بعده العلم الذي استودعه والكتب والصلاح ثم تلا
 ﴿وَإِذَا حَكَمُتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ ثم عطف على السائل فقال أمراً الله عز وجل إذا ظهرنا أن نحكم بالعدل الذي في أيدينا ثم قال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لجميع المؤمنين إلى يوم القيمة ﴿أطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ مِنْكُمْ﴾ فنحن أولو الأمر الذين^٢ عنى.

٨٢

وسائل عن قول الله عز وجل ﴿إِنَّا وَلِكُمْ أَنَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقْبِلُونَ الْصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الْزَّكَوةَ وَهُمْ رَكُونُ﴾ فقال إيانا عنى بقوله هذا. وعلى أولنا وأفضلنا بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى الله. وسائل عن قول الله عز وجل ﴿بَلْ هُوَ أَيْتَ بَيْنَتِ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحُدُ بِأَيْتَنَا إِلَّا أَلْظَلُونَ﴾. قال إيانا عنى بهذا ونحن الذين أوتوا^٣ العلم. وسائل عن قول الله عز وجل ﴿إِنَّا أَنْتَ مُنْذِرٌۚ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِ﴾ فقال المنذر رسول الله صلى الله عليه وعلى الله ونحن الهداة في كل عصر منا إمام يهدي الناس إلى ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وعلى الله مما جعلوه، وأول الهداة بعده على صلوات الله عليه. وسائل عن قول الله عز وجل ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ وَإِلَّا اللَّهُۚ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾. فقال رسول الله أفضل الراسخين في العلم قد عالمه الله جميع ما أنزل عليه من التنزيل والتأويل وما كان ينزل عليه شيء إلا يعلم تأويله. والأوصياء من بعده الراسخون في العلم يعلمون تأويله كله.

^١ خ: وسط النواة. ل: وسط النواة. ^٢ خ: ل: الذي أتيتنا. ^٣ خ: ل: الذي أتيتنا.

وسائله بعض الشيعة العامية عن قول الله عز وجل ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَلَّا يَرَى مِنْكُمْ﴾ من أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم؟ فاتقاهم فقال لهم هم العلماء، فلما خرجوا من عنده قال بعضهم لبعضهم ما صنعوا شيئاً إلا كأسالناه عن العلماء من هم؟ فرجموا إليه فسألهوه فلم يجد بدأ من الجواب، فقال نحن أهل البيت. وسئل عن قول الله عز وجل ﴿وَلَوْمَدُوهُ إِلَيَّ الرَّسُولُ وَإِلَيْهِ أُولَئِكُمْ مِنْهُمْ﴾ فقال نحن أولو الأمر الذين أمر الله بالرد علينا. وسئل عن قول الله عز وجل ﴿فَسَلُوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ فقال نحن أهل الذكر وإيانا أمرتم أن تسألوا عمما لا تعلمون، في أخبار طويلة كثيرة من مثل هذا توثر عنه وعن غيره من الأئمة صلوات الله عليهم. فهل قال مثل هذا القول أو ادعى هذه المزلة أحد من علمائكم الذين قدموهم؟ أو هل أمروكم بتقليدهم؟ وقد بتنا في ذلك قولهم ومذهبهم.

فَخَنْ لَمْ نَقْلَدْ مِنْ لَمْ يَأْمِرَ اللَّهُ بِقَتْلِهِ كَمَا قَلَدْتُمْ أَنْتَمْ مِنْ قَلْدَتُهُ وَلَا أَخْذَنَا عَنْ أَمْتَنَا
أَمْرًا كَانُوا يَجْهَلُونَهُ فَاسْتَبْطَوْهُ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَخْذَتُمْ أَنْتَمْ ذَلِكَ عَنْهُ . وَإِنَّا قَلَنا عَنْهُمْ
مَا أَثْرَوْهُ لَنَا وَرَرُوهُ وَحَمَلُوهُ وَلَمْ يَتَدْعُوهُ وَلَا تَقُولُوهُ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَخْذَتُمْ أَنْتَمْ
ذَلِكَ عَنْهُ وَقَلَدْتُهُ . فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَ الرَّدِّ إِلَى أُولَئِكَ الْأَمْرِ وَسُؤَالٌ أَهْلُ الذِّكْرِ الَّذِي أَمْرَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ فَامْتَشَنَا وَبَيْنَ التَّقْلِيدِ الَّذِي ذَمَّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كَابِهِ فِيمَا يَبْتَهَ لَكُمْ
فِيمَا تَقْدَمْ وَتَلُونَاهُ . وَقَدْ بَيَّنَا لَكُمُ الْقَوْلُ فِيهِ وَاحْتَصَرَنَا بِقَدْرِ مَا رَسَّمْنَا عَلَيْهِ هَذَا الْكَلْبُ
وَقَدْرَنَا . وَلَوْ وَسَعْنَا الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ وَأَطْلَنَا لَطَالَ وَاتَّسَعَ وَفِيهَا ذَكْرُنَا مِنْ ذَلِكَ بِلَاغٍ
لِمَنْ عَقْلٌ وَابْتَعَمْ .

فإن قالوا لنا جاهلين متعتدين^٩ وعن حقيقة السؤال ناكين وأئتم قلدم أئمتك فيما أذوه إليكم وقلوه وصدقوهم في ذلك وقلتموه وهذا هو التقليد الذي انكروه قيل لهم ليس القول كاً قلتموه ولا التأويل في ذلك كاً تأولـتوه . فالتقليد غير التصديق، والتقليد أن يتبّع المقلد^{١٠} من قلده على ما ذهب إليه وقال به مما لا حقيقة عند المقلد فيه أكثر

١) ز:لـ:منهم. ٢) ز:فاسـلـوـهـ. ٣) لـ:نـوـرـ. ٤) زـ:مـذاـهـيـمـ. ٥) زـ:يـتـعـوهـ. ٦) زـ:تـقولـهـ. ٧) سـاقـطـةـ فـيـ لـ. ٨) كـذـاـ فيـ خـ:وـفـيـ لـ:رسـنـاهـ. ٩) زـ:مـعـتـبـيـنـ. ١٠) زـ:مـاـ. ١١) لـ:الـقـلـدـ.

من تقليد من قلده^١ واتباعه على ما هو عليه كائناً ما كان ولا علم منه لديه كقوله^٢ الله إخباراً عن تقليد المتقدين «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسِبْنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ إِبَاءَتَنَا أَوْلَوْ كَانَ إِبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ» ^٣ وقال وهو أصدق القائلين «وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَبَّةٍ مِنْ نَّدِيرٍ إِلَّا قَالَ مُرْتَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا إِبَاءَتَنَا عَلَى آتِيهِ وَإِنَّا عَلَى آثِرِهِمْ مُقْتَدُونَ قُلْ أَوْلَوْ جِئْنُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْنُمْ عَلَيْهِ إِبَاءَتَكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْ أَوْلَوْ جِئْنُكُمْ بِكُفْرِنَّ» ^٤. فهذا شأن المقلدين في تقليد من يقلدونه أن يقولوا بقوله ولا يتبعوه ولا يحتجوا فيه بأكثر من أن يقولوا من قلدهاه هو أعلم مثـا فلذلك اتبـعاـه.

^{٨٦} والتصديق لأخبار المخبرين غير تقليد المقلدين لأن الأخبار واجب قبولها عن الصادقين بذلك ثبت النقل وصحـتـ الروايات وتأـدـتـ الأخـبـارـ وقامت الشـهـاداتـ. فيـنـ التـصـدـيقـ وـالتـقـلـيدـ فـيـ المعـنىـ بـوـنـ بـعـيدـ. وـنـحـنـ فـلـمـ نـكـرـ عـلـيـكـمـ تـصـدـيقـ مـنـ قـلـدـتـمـوـهـ لـوـكـانـ إـنـماـ يـنـقـلـ إـلـيـكـ خـبـرـاـ مـنـ أـهـلـ الصـدـقـ فـصـدـقـتـهـوـ إـنـماـ إـنـكـرـنـاـ عـلـيـكـمـ تـقـلـيدـ مـنـ قـلـدـتـمـوـهـ مـنـ جـاءـكـ بـرـأـيـ نـفـسـهـ فـاتـبـعـتـهـوـ فـيـمـاـ لـمـ تـكـوـنـوـاـ مـنـ قـوـلـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ سـمعـتـهـوـ وـلـاـ عـنـ رـسـوـلـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ آهـهـ لـكـ وـلـاـ أـثـرـتـهـوـ. وـلـوـ روـيـ لـكـ ذـلـكـ أـهـلـ الـيـتـ عـنـ الرـسـوـلـ لـقـلـنـاـ يـجـبـ عـلـيـكـ أـخـذـعـنـهـمـ وـالـقـبـولـ كـاـ أـوـجـنـاـ ذـلـكـ عـلـىـ أـنـفـسـنـاـ فـيـمـاـ نـقـلـهـ إـلـيـنـاـ أـنـمـاـتـاـ.

^{٨٧} فليس سبيل التقليد الذي انكرناه عليكم واستعملتموه كسبيل التصديق الذي ذهبنا إليه وجهمتم الوجه فيه^٥. وأنتم لا تدفعون قول صحيح الأخبار إذا جاءتكم كما دفعنا نحن التقليد وإنكرناه^٦ عليكم فلا تدفع^٧ الأخبار إذا ثبتت عندكم ولو دفع الثابت من الأخبار دافع بطل على قوله الدين وفسدت الشرائع لأن ذلك إنما ثبت وصحـ بـنـقلـ أـهـلـ الصـدـقـ مـنـ المـخـبـرـينـ فـلـوـ فـسـدـ ذـلـكـ لـأـخـلـ نـظـامـ الدـيـنـ وـلـيـسـ يـجـزـ فـيـ التـقـلـيدـ المـخـبـرـينـ إـذـاـ كـانـوـ مـجـهـولـينـ غـيرـ مـعـرـوفـينـ أوـ بـالـكـذـبـ مـتـهـمـينـ أوـ مـوـصـفـينـ أوـ بـالـأـخـبـارـ الـتـيـ جـاؤـاـ بـهـاـ جـاهـلـينـ أوـ فـيـهـاـ شـاكـيـنـ وـلـهـاـ غـيرـ مـبـتـيـنـ. كـاـ كـانـ ذـلـكـ مـنـ قـلـدـتـمـوـهـ

١: تقليده. ٢: لـ: لـقولـ. ٣: ساقـطـةـ فـيـ لـ. ٤: لـ: انـكـرـنـاـ. ٥: زـ: لـ: يـدـفعـ.

ذكر البيان عن فرق ما بين التقليد والرذ إلى أولى الأمر

في الدين ولو ثبت أن الناقل استنبط الخبر عن نفسه كما استنبط لكم من قدّمته أنتم عن رأيه لسقط^١ خبره وبطل نقله ونسب إلى الكذب الذي افتعله وبحسب ذلك يكون من ابتداع^٢ حكماً برأيه ليس في كتاب الله تعالى ولا في سنة نبيه صلى الله عليه وبحسبه يكون من اقتدي به وقلده واتبعه.

ففي ذكرناه والله ولني التوفيق^٣ فرق ما بين التقليد والتصديق وبين صحة الرذ إلى أولى الأمر وسؤال من لا يعلم من أمر الله عز وجل بسؤاله من أهل الذكر .

^١ ز تزيد هنا:عن. ^٢ ز:ابتداع,ل:ابتداً. ^٣ ل:لل توفيق.

الباب السادس

ذكر أصحاب الإجماع والرد عليهم في انتقالهم إياها^١

قد ذكرنا فيما تقدم قول العامة فيما لم يجدوا فيه بنعهم نصاً من كتاب الله عزوجل ولا في سنة رسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله وما ذهب كل فريق منهم في ذلك إليه وقول من قال منهم بالإجماع وإن حجة عندهم يحب عليهم به الرجوع إليه وترك الخروج عنه وشرطت فيما قدمت أن أذكر قول كل فرقة فيما قالته من ذلك والرد عليها فيما فارق الحق فيه. وقول القائلين بالإجماع داخل في قول أصحاب أهل التقليد وقد ذكرت قولهم والرد عليهم فيه وذلك أنهم قدروا المخاعة عندهم ولم يروا أن يخرجوا عن قولهم وخالفوا في صفة الإجماع فرأيت إفراد قولهم في باب وذكر أصل ما ذهبوا إليه واحتلاظهم فيه والرد عليهم فيما فارقا الحق منه. وبالله أستعين.

قال القائلون بحجية الإجماع إن الإجماع أصل من أصول الدين يحب اتباعه والانقياد له به^٢ ولا تحلى مخالفته. وكفر بعضهم من خرج عنه واحتلوا في ذلك بحجج منها قول الله جل ذكره ﴿وَكُلُّكُمْ جَعَلْنَاكُمْ أَهْلَ وَسْطًا لِتَنْكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ وقوله ﴿هُوَ أَجْتَبَكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ هُمْ أَئِيمَكُمْ إِنْرِهِيمَ هُوَ سَمِّكُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلٍ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ وقوله ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ هُمُ الْأَصْدِيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، وقوله ﴿كُلُّمَ حَيْرٌ أُمَّةٌ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ

١ ز: ذكر قول القائلين بالإجماع والرد عليهم فيما اختلفوا فيه الحق، خ: ذكر قول القائلين بالإجماع والرد عليهم فيما خالفوا الحق فيه. ٢ ز، ل: من. ٣ ساقطة في خ، ل. ٤، خ، ل: يحفل.

تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَهُنُّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ^١ وقوله: «وَمِنْ حَلَقْنَا أُمَّةً يَهُدُونَ بِالْحَقِّ وَيَرْجِعُونَ» وقوله «وَآتَيْتُكُمْ سَبِيلًا مِّنْ أَنَابَإِلَيَّ» وقوله «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا شَيَّئْنَا لَهُ الْهُدَى وَيَتَّمَّ عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّ وَنُنْصِلُهُ جَهَنَّمَ صَلَوةً وَسَاءَتْ مَصِيرًا» فرغموا أنَّ الأُمَّةَ التي ذكرها الله عزَّ وجَلَّ هُنَّا في كَابِهِ والمُسْلِمِينَ الَّذِينَ جعلُوهُمْ شُهَدَاءَ عَلَى عِبَادَهِ وَهَدَاهُ خَلْقَهُ جَمِيعُ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَوةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَآلِ سَلَمٍ لَهُ، وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ ذَكَرُوهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَأَمْرُ باِتَّبَاعِ سَبِيلِهِمْ وَجَعَلُوهُمْ صَدِيقِينَ وَشُهَدَاءَ عَنْهُمْ جَمِيعُ مَنْ آمَنَ بِهِ وَبِرَسُولِهِ، وَأَوْجَبُوا اِتَّبَاعَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مَا لَمْ يَأْتِ بِزِعْمِهِمْ بِهِ اللَّهُ عزَّ وجَلَّ فِي كَابِهِ وَلَا عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ وَاحْتَلَفُوا فِي إِجْمَاعٍ^٢ مِّنْ إِذَا أَجْعَمُ^٣ مِّنْهُمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونُوا جَمَاعَةً عَنْهُمْ يَجِبُ تَقْيِيدُهُمْ لَدِيهِمْ وَلَا تَسْعَهُمْ مُفَارِقَتِهِمْ وَسِنَدُكُمْ اِخْتِلَافُهُمْ فِي ذَلِكَ وَالرَّدُّ فِي عَلَيْهِمْ بَعْدَ البَيَانِ عَلَيْهِمْ فِي فَسَادِ أَصْلِهِمْ هَذَا الَّذِي أَصْلَوْهُ لَأَنْفُسِهِمْ فَإِنَّ مِنْ فَسَدِ أَصْلِهِمْ عَلَيْهِ فَسَدَتْ فَرْوَعَهُ لَدِيهِ.

٩١

وَأَمَّا احْجَاجُهُمْ لِمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ يَقُولُ اللَّهُ عزَّ وجَلَّ «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطَا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَكَيْفَ كُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا» وقوله «هُوَ أَجْبَتُكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَّلَأَ أَيْمَانَكُمْ إِبْرِهِيمَ هُوَ سَمِّكُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» وقوله «وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ هُوَ أُولَئِكَ هُمُ الْصَّدِيقُونَ صَلَوةً وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ» وقولهم إنَّ ذَلِكَ المراد به جَمِيعُ الْأُمَّةِ وَجَمِيعُ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُولُوا لَا يُبَثِّتُ فِي الْعُقُولِ وَلَا يُصْحِحُ عَنِ التَّحْصِيلِ لِأَنَّ اللَّهَ سُجَانُهُ لَا يَذَكُرُ بِمُثْلِ هَذَا التَّفْضِيلِ وَيُنْسِبُ إِلَى مُثْلِ هَذَا الْحَسْنِ الْجَمِيلِ جَمِيعُ الْأُمَّةِ وَلَا كُلُّ مَنْ آسَمَ بِهِ وَبِالرَّسُولِ وَفِيهِمُ الْمُهْجَرُ وَالْجَهَالُ وَأَهْلُ الْمَعَاصِي وَالضَّلَالِ، فَيُسَأَلُ مَنْ قَالَ بِهَذَا القُولَ بِمُثْلِ هَذَا السُّؤَالِ فَإِنْ دَفَعَ أَنْ يَكُونَ مُثْلُ هُؤُلَاءِ فِي الْأُمَّةِ فَقَدْ دَفَعَ الْعِيَانَ وَلَجَأَ إِلَى الْبَهْتَانِ وَإِنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ لِزَمْهَ أَنْ يُوجَبَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ جَلَّ ذَكْرُهُ وَالْاجْتِبَاءُ لِهِمْ الْأُمَّةُ وَرَعَاعُهَا وَجَهَالُهَا وَفَسَاقُهَا وَعَصَاتُهَا وَمُذْنِبُهَا وَضَلَالُهَا.

^١ خ. ل: اجتمعوا. ^٢ ل: و. ^٣ خ. ل: اجتماع. ^٤ خ. ل: اجتمع. ^٥ ز. ل: يسعهم.

٩٢ وإن رعم كارعهم بعضهم أنه ليس في كون كثير من أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله فساقاً ما يفسد ما قالوه^١ وذهبوا إليه من قبل أنه شائع إطلاق الوصف للأمة بذلك على معنى إنما جعلنا فيكم قوماً خياراً مستمسكين^٢ بالحق شهداء على الناس على مجاز قول القائل بنو هاشم علماء وشجاعاء وحملاء^٣ وهو يريد أن ذلك فيهم موجود على خلاف ما هو في غيرهم من الناس قال وهذا كلام سائر غير مدفوع في مثل هذا^٤ للعرب فيه مذهب معروف يستعملونه في مفاخرهم ومعاييرهم^٥ وهو أنهم إذا وجدوا في قبيلة من قبائلهم شيئاً هو أفضى^٦ وأكثر منه في غيرها أضافوا ذلك الوصف إلى القبيلة بأسرها^٧ وإن لم يكن ذلك في أكثراها. وخرجت تلك القبيلة به على غيرها من القبائل إن كان ذلك مخراً وحيث^٨ به إن كان مما يعاد بمثله^٩ وأكفوا بمعروفة السامع لوجه المقصود^{١٠} في ذلك والمراد به فلم يوجبا إطلاق لفظهم في ذلك على عموم القبيلة. فعلى نحو هذا أجرى الله^{١١} إطلاقه^{١٢} إضافة العدالة إلى جملة الأمة فقال ﴿وَكُلُّكُمْ جَعَلْنَاكُمْ مَعْشِرَ أَهْلَ مُهَاجَّةً أَمَّةً وَسَطَا﴾^{١٣} وهو يريد أن ذلك فيكم لأن معلوماً أن الله لا يريد بهذا الوصف استكمال العدالة في جميعهم مع وجود الفسق المضاد للعدالة في بعضهم. هذا قول أحمد بن علي^{١٤} الإخشاذ البغدادي.

٩٣ ثم قال بعد هذا فإن كتم تذهبون إلى أن الأمة اسم قد يقع على جماعة ما كانت، وإن لم يكونوا أمة محمد بأسرهم قلنا إن هذا وإن كان جائزأً في اللغة فإنه لا يجوز أن يراد به ذلك ه هنا لأن الأمة اسم مهم بكاء وطاقة وفرقة ونحو ذلك وقد يستعمل في بعض الموضع للرجل الواحد كقول الله عز وجل ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أَمَّةً قَائِمًا لِلَّهِ﴾^{١٥} ويستعمل على معانٍ شتى في اللغة، هذا وإن كان هكذا فليس المعروف القائم واللفظ المستعمل في^{١٦} المسلمين إلا أن ذلك إذا أفرد لم يقرن بغيره فهو اسم جماعة^{١٧} محمد، وغير جائز لأحد العدول في الألفاظ المبهمة في الأصل عمّا وقع عليه الاستعمال وفشا في الكلام.

^١ ز، ل: قالوا. ^٢ ز: مستمسكين. ^٣ ساقطة في ز. ^٤ كذا في خ، وفي ز، ل: في هذا. ^٥ ز: معائهم، خ، ل: معائهم.

^٦ ز: إفشاء. ^٧ ساقطة في ل. ^٨ ز، ل: وحيث. ^٩ ز، خ، ل: مثله. ^{١٠} ز: للقصد. ^{١١} كذا في جميع النسخ، ولعل

الصواب: ين. ^{١٢} ز، خ: تريدان هنا: أمة.

- ٩٤ فيقال لمن قال بهذا القول أَمَا مَا احتجت به صاحبكم من أَنْ بجاز القول فيما ذهب إليه من مخاطبة الأُمّة في هذه الآية قول القائل بنو هاشم علماء وشجاعاء وحملاء وأن ذلك مذهب العرب، فذهب العرب في ذلك معروف وإن موئه به فليس يجوز تمويهه على ذوي المعرفة بذلك. والعرب لا تكاد تقول ذلك ومثله إِلَّا فين فشا ذلك فيهم وكثيرٌ يَكُون الفالب عليهم. فَأَمَّا إِذَا كَان قَلِيلًا وَغَيْرِه أَغْلَب نَفْتُ الْقَلِيل وَحَكَمَتْ بِحُكْمِ الْأَغْلَب، فيقولون بنو فلان أَجْبَنَ الْعَرَب وَأَجْهَلَ النَّاس وَأَحْمَقَ الْبَرِّيَّة وَأَسْفَهَ الْخَلِيقَة إِذَا^٣ كَان ذَلِك هُوَ الْأَغْلَب فِيهِمْ وَإِنْ كَان فِيهِمْ ذُو شَجَاعَةٍ وَعِلْمٍ وَعَقْلٍ وَحَلْمٍ فَيُنْسِبُونَهُمْ إِلَى الْأَكْثَرِ فِيهِمْ وَالْأَغْلَبِ عَلَيْهِمْ.
- ٩٥ فإن قلت أو قال هذا القائل الذي قلت بقوله إنَّ الْأَكْثَرَ وَالْأَغْلَبَ وَالْأَشْهَرَ في أَمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ عَنْ آخِرِهَا الْعَدُولُ الَّذِينَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ مُثَلَّهُمْ شَهَدَاءَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، فَقَدْ أَكْبَرُكُمُ الْعَيَانِ، إِذَا^٤ أَكْثَرُهُمْ لَا تَجُوزُ شَهادَتُهُمْ بِحُكْمِ اللَّهِ الَّذِي تَعْبُدُ عِبَادَهُ بِأَنْ يَحْكُمُوا بِهِ وَالَّذِينَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ مُثَلَّهُمْ شَهَدَاءَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فَأَقْلَقَ عَدَدًا أَوْ أَعْدَمَ وَجْهًا مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هُوَ دُونَهُمْ فِي الْحَالِ عِنْدَكُمْ بِالقلْةِ فَقَالَ ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصِّلْحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾، وَقَالَ ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾، وَقَالَ ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، وَقَالَ ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾، وَقَالَ ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصَتْ بِمُؤْمِنِينَ﴾، وَقَالَ ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ في آيَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَشَهِّدُ لِمَا قَلَنَاهُ وَالْعَيَانُ وَالْأَخْتَارُ الَّذِينَ يُؤْكِدُنَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ.
- ٩٦ وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ بَطْلَ مَا اعْتَدَ^٥ بِهِ هَذَا الْقَائِلُ وَلَمْ يَقِنْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرَادَ بِذَلِكَ كُلَّ الْأُمّةِ وَهُوَ قَدْ نَفَى ذَلِكَ إِذَا^٦ لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى إِيْجَابَهُ أَوْ يَقُولَ إِنَّ الْمَرَادَ بِالْأُمّةِ هُنَّا بَعْضُ هَذِهِ الْأُمّةِ كَمَا قَدْ ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ جَائزٌ فِي الْلُّغَةِ وَيَدْعُ^٧ مَا عَارَضَ بِهِ مِنْ^٨ الْمُحَالِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْصَّ بِهِ الْبَعْضُ وَإِنْ كَانَ جَائزًا فِي

^١ خ: ذي. ^٢ ز: وحكم. ^٣ خ, ل: اذ. ^٤ كذا في ز, خ, وفي ل: واذا, ولعل الصواب: فإن. ^٥ ز: والذى. ^٦ خ: ل: يشهد. ^٧ ز, خ: اللذان. ^٨ ز: اعتزل. ^٩ كذا في خ, ل, وفي ز: اذ. ^{١٠} ل: يضع. ^{١١} ل: عن.

اللغة قوله لا يجوز وإن كان جائزًا دعوى منه يحتاج إليها إلى البيان وبيانه عن قوله بزعمه هو وجة عليه ^١ لو تدبره لأنّ قوله إنّ النافي أن يكون المراد بذلك كلّ الأمة على ما فيها من الفساق.

٩٧ قيل له ذلك ^٣ ماينفي، أن يكون هي بأسرها المخاطبة بهذا الخطاب ولأن الخطاب إنما جرى مجرى التفضيل للمخاطبين ولا يكون ذلك للفاسقين، وأصل الأمة الجماعة من الناس والدواب وغير ذلك والمتعارف في الكلام الجارى بين الناس أنّهم يقولون حضر أمركذا أمة من الناس واجتمع على أمركذا أمة من الناس يعنون من المسلمين الذين هم أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وفي هذا تقض قول ^٥ هذا القائل لأنّ المتuarف من الكلام أنّ الأمة لا تكون إلاّ أمة محمد كلّها إذا لم تنسب إلى غيره صلى الله عليه وعلى آله وهذا الذي ذكرناه معروف لا ينكر وفاص ^٦ لا يُستره.

٩٨ وكذلك يقال أمة من الناس يراد من المسلمين ويقال أمة من الدواب وأمة من الطير . وكذلك قال أصحاب التفسير في قول الله عز وجل **﴿وَمَا مِنْ ذَبَابٍ فِي الْأَرْضِ**
وَلَا طَرِيرٌ يَطِيرُ إِلَّا أَمْمَرٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ قال أبو عبيدة ^٨ يعني أصنافاً مثل بني آدم في طلب الرزق والغذاء وتوفيق المهالك والتماس النسل، وقال غيره أمثلكم في الدين وتلا قوله جل ذكره **﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسْعِي بِمَحْدِهِ﴾** قوله **﴿وَلَلَّهُ لَيَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ**
وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ ذَبَابٍ﴾ والأمة أيضاً الصنف من الناس لقول الله جل ذكره **﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَحِدَةً﴾** أي صنفاً واحداً في الصلاة. والأمة الحين ومن ذلك قوله **﴿وَادْكُرْ بَعْدَ أُمَّةً﴾** وقد سمع النبي أمة وكذلك الإمام الواحد والأمة الجماعة وهم الذين عنى الله عز وجل بالأمة هم هنا لقول الله عز وجل **﴿إِنَّ إِمْرَاهِمَ كَانَ أُمَّةً﴾** أي إماماً يقتدي به الناس لأنّه ومن اتبّعه أمة فسي أمة لأنّه سبب اجتماع من اتبّعه . هذا قول بعض أصحاب التفسير . وقال آخرون منهم سمي أمة لأنّه اجتمع فيه من خصال ^٩ الخير ما يكون مثله في أمة قالوا ومن هذا يقال فلان أمة وحده لأنّه يقوم

^١ ز، خ، ل:عن. ^٢ ل:لديه. ^٣ خ:وذلك. ^٤ ل:ينفي. ^٥ زيادة من خ. ^٦ ز، ل:إذ. ^٧ ز، خ، ل:يستره. ^٨ ل:
 أبو عبيدة. ^٩ خ: خلال.

مقام الأمة . وقال آخرون الأمة جماعة العلماء وتلوا قول الله عز وجل ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْلَمُونَ﴾ . وقال آخرون في قول الله عز وجل ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ قالوا يعلم الناس الخير . وقال آخرون أمة أي يأتم الناس به . وقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله في زيد بن عمرو بن نفيل يبعث يوم القيمة أمة وحده .

٩٩ وتصرف الأمة على وجوه كثيرة غير ما ذكرناه . فإذا كان هذا معروفاً في لسان العرب موجوداً في ظاهر الكتاب فمن أين يدفعه هذا القائل وإنما أراد بما ذهب إليه أن يجعل الجماعة حجة وأن يجعل هذه الجماعة أفضل لما ذهب إليه من سائر الناس ، ولو تدبر كتاب الله جل ذكره حق تدبره وسمع عن أولياء الله بيانهم له لوضح له الحق الذي جعله ونحن نذكر من ذلك ما ينفع به إن شاء الله من وفق لرشده وهدي إلى حظه .

١٠٠ فأما ظاهر كتاب الله عز وجل الذي ذكر فيه هذه الأمة^٣ فقد تقدم قبل ذكرها فيه ما يبين مراد الله عز وجل عن الأمة من هم وذلك قوله لا شريك له يتلو بعضه بعضاً في ذكر الأمة إلى هذه الآية التي جرى في ذكرها ما جرى من الكلام قال ﴿وَإِذْ أَبْتَلَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّهِ بِكِلَّتِ فَأَتَمْهَنَّ﴾ قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى قال لا يتأتى عهدى الظالئين^٤ يعني من ذريته الذين سأل لهم الإمامة ثم قال ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمَّا وَآتَخَدُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ رَبِّهِ مُصَلَّى﴾ وعهدنا إلى إبراهيم ربي وأسماعيل أن طهرا بيته للطائفين والطهرين وألرجم السجود فإذا قال إبراهيم رب آجرت هذا ببلداً إماماً وارمز ق أهله ، من آثرت من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فآتنته قليلاً ثم أضطرره إلى عذاب النار ويس الخصير^٥ فلما سمع إبراهيم عليه السلام منع الله عز وجل الإمامة من ظلم من ذريته خاف أن يسأل الله لهم عاجل الدنيا من المرات فلا يجتاب في ذلك ، فسأل ذلك لمن

^١ اتفقى السياق كلية بصيغة أ فعل التفضيل لوقع حرف الجر من بعد ذلك . ^٢ ز: أوليائه . ^٣ كذا في خ ، وفي ز، ل: الآية .

آمن منهم فأجابه الله عز وجل في ذلك للمؤمن منهم والكافر إذ الدنيا، كما قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله، عرض حاضر يأكل منه البر والفاجر، وقال عز وجل ﴿وَإِذْ يَرْقُعُ إِبْرَهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ مِنَ الْيَتَمِ وَإِسْمَاعِيلُ مَرْبَأْنَا تَقْبَلُ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾، فلما أخبر الله أنه يكون من ذريته ظالمون سأل أن يستنقذ من ذلك هذه الأمة وأن يجعلها من ذريته، ثم من ذريته اسماعيل دون غيره من ولده، وهي التي ذكرها الله بالتفصيل واجتبها وارتضاها وجعلها شهداء، ولم يجعل عليهم في الدين من حرج، وأخبرهم أنه ملة أبيهم إبراهيم الذي سماهم المسلمين من قبل لقول إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ههنا ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أَئُّهُ مُسْلِمَةً لَكَ﴾، ثم قال ﴿وَأَرَانَا مَنَا سِكَّا وَثُبَّتْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ رَبُّنَا وَأَبَعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتَلَوَّ عَلَيْهِمْ إِيمَانِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُنَهِّمُهُمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ يعني محمدًا رسول الله من هذه الأمة الموصوفة ولذلك قال أنا دعوة أبي إبراهيم.

ثم قال ﴿وَمَنْ يَرْعَبُ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَهِ مِنْ سَفَهَةِ نَفْسِهِ وَلَقَدِ أَصْطَفَنِيهِ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لِمَنِ الْصَّلِيْحِينَ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبْرَهِ مِنْ بَيْنِهِ وَيَعْقُوبُ يَبْنُى إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَ لِكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُونُ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾. ثم خاطب عز وجل الأمة التي فضلها وقص من قبل هذا بيانها فقال ﴿أَمْ كُثُرَ شَهِدَاءِ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لَبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا تَبَعُّدُ إِلَيْكَ وَاللَّهُ أَبْأَنَكَ إِبْرَهِ مِنَ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْمَاعِيلُ إِلَيْهَا وَحْدَهُ وَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تَسْلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَقَالُوا كُنُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا لَقُلْ بَلْ مِلَّةِ إِبْرَهِ مِنْ حَيْنًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُولُوا أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنَ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْمَاعِيلُ وَاسْتَحْقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رِءْبِهِمْ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾.

١ ساقطة في ل. ٢ كذا في خ، وفي ز، ل: أَنْ. ٣ ز، ل: ظالمون. ٤ ل: نص.

فنسق الخطاب من أوله على هذه الأمة التي اختارها واجتبها من ذرية إبراهيم
واسمعيل كاترى وجعلها أمة وسطاً أي عدلاً لقوله عز وجل ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمُ الْأَقْلَمُ
كُمْ لَوْلَا تُسْجِنُونَ﴾ يعني أعدلهم، كذلك قال المفسرون. أقامهم شهداء على الناس
وجعل الرسول وهو محمد صلى الله عليه وعلى آله عليهم شهيداً بما بلغ إليهم عن الله
عز وجل من عالمه وأودعهم من حكمته وهم الأئمة من أهل بيته صلوات الله عليه
وعليهم أجمعين وجعل في كل أمة منهم شهيداً عليها بالبلاغ عن رسول الله صلى
الله عليه وعلى آله إليها وكذلك قوله جل من قائل لحمد رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَهَنَّمْ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدٌ وَجَهَنَّمْ بِكَ عَلَى هُوَلَاءِ شَهِيدًا﴾ يعني أولئك
الذين كانوا في عصره وأشار إليهم بقوله هولاء في وقه.

١٤ وقد روي عنه صلى الله عليه وعلى آله أله أمر عبد الله بن مسعود أن يقرأ عليه
قرآن سورة المائدة حتى انتهي إلى قول الله عز وجل ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يُعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ إِنَّكَ قُلْتَ لِلنَّاسِ أَتَخْدُونِي وَأَمَّا إِلَهُنِّي مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُجْنُكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولُ مَا لَا يَسِّرُ لِي بِحَقِِّ إِنْ كُثُرْ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾

١ ساقطة في ل.

إِنَّكَ أَنْتَ عَلَى الْغُيُوبِ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتُنِي بِهِ إِنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَرَبِّي وَرَبِّكُمْ
وَكُنْتَ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَا تُؤْتِنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ فَاسْتَعْبُرْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَالَ ذَلِكَ أَقُولُ يَا
رَبِّكَ كُنْتَ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دَمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تُؤْتِنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ فَالشَّهَادَةُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْبِيَاهُ وَالْأَمَّةُ الَّذِينَ هُمُ الْأَمَّةُ الْمَخَاطَبُونَ
بِالآيَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذَكْرَهَا لَا كَارَعْمَ هَذَا الْقَاتِلُ الَّذِي حَكِيَنَا قُولَهُ إِنْ شَهَادَ اللَّهُ عَلَى خَلْقَهُ
يَكُونُونَ مِنْ سَائِرِ الْأَمَّةِ بِلَا تَوْقِيفٍ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا مِنْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَلَا مِنْ أَحَدٍ عَلَمْنَاهُ مِنْهُمْ أَذْعَى ذَلِكَ لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنْ ذَكْرِ بَعِينَهِ
فَقَالَ أَنَا شَاهِدٌ اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَوْ فَلَانْ شَاهِدٌ عَلَيْكُمْ فَمَا لَمْ يَدْعُهُ أَحَدٌ وَلَمْ يُدْعَ لَهُ بَعِينَهِ
فَكِيفَ يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ وَيُدْعَى لِجَهُولٍ غَيْرِ مَعْرُوفٍ وَلَا مَعْلُومٍ.

١٥٥

وَأَمَا قُولَهُ عَزَّ وَجَلَّ ۝ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۝ أُولَئِكَ هُمُ الْصَّدِيقُونَ ۝
وَالْشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ ۝ فَالْمُؤْمِنُونَ هَا هُنَّ الْأَمَّةُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فَهُمْ رُؤُسُ
الْمُؤْمِنِينَ وَالْإِيمَانُ يَكُونُ التَّصْدِيقُ مِنْ قُولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَكَايَةُ عَنْ إِخْرَاجِ يُوسُفَ
۝ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْكَأَ صَدِيقٍ ۝ أَيْ مَصْدَقٌ فَالْأَمَّةُ الْمَصْدَقُونَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ
وَآيَاتِهِ وَهُمْ فِي ذَلِكَ رُؤُسُ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَمِنْ ذَلِكَ قِيلَ إِنْ كُلَّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ يَذَكُرُ فِيهَا
الْمُؤْمِنُونَ فَعِلَّا رَأْسُهَا لَأَنَّهُ أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا وَيَكُونُ الْإِيمَانُ الْأَمَانُ وَمِنْ ذَلِكَ قِيلَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ ۝ الْسَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمَهِيمُ الْغَرِيزُ الْجَبَارُ الْمُتَكَبِّرُ ۝ قِيلَ
فِي التَّقْسِيرِ أَصْلُهُ مِنَ الْأَمَانِ كَأَنَّهُ أَمْنٌ خَلْقَهُ مِنْ أَنْ يَظْلَمُهُمْ وَمِنْ ذَلِكَ قِيلُ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَهُ الْمُؤْمِنُ مِنْ أَمْنِ النَّاسِ بِوَائِقَةٍ ۝ فَالْأَمَّةُ عَلَى هَذَا أَحْقَنَ النَّاسَ
بِهَذَا الْأَسْمَاءِ لَأَنَّ^٨ النَّاسُ قَدْ أَمْنَا ظَلَمَهُمْ وَعَدُوَّهُمْ عَلَيْهِمْ وَهَذَا مِنَ الْعَامِ الَّذِي
يَرَادُ بِهِ الْخَاصُّ أَعْنِي قُولَهُ ۝ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۝ أَرَادَ بِهِ الْأَمَّةُ دُونَ سَائِرِ مِنْ
آمِنٍ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْ آمِنَ بِاللَّهِ وَرِسُولِهِ ۝ لَا يَصْحُ أَنْ يَكُونَ صَدِيقًا وَلَا شَهِيدًا وَهَذَا

١ ل: أَبْيَاءٍ. ٢ ز: توفيق. ٣ ساقطة في خ، ل: شاهد عليك. ٤ زيادة من خ، وسقطت من ز، ل: فالميدع أحد ولم يدع له بعينه. ٥ ز، ل: ورسوله. ٦ لعل الصواب: لأنَّ. ٧ ز: بوائقة. ٨ ل: كأنَّ. ٩ ل: ورسوله.

مثل قوله جل ذكره ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَعَوْا لَكُمْ فَأَخْشَوْهُمْ فَرَأَدُهُمْ إِيمَانًا﴾ يعني بعض الناس قال ذلك وبعضهم المراد بالجمع لهم لا كلهم وكذلك أراد بذلك المؤمنين ههنا وبذكراً للأمة.

١٦٢ وقد قطع بعض المفسرين من العامة من هذا ما وصله الله جل ذكره، وقال ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ هُمُ الصَّدِيقُونَ﴾ وتم الكلام ثم ابتدأ فقال ﴿وَالشَّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ فكانه رأى أن الصديق دون الشهيد وقطع هذا الكلام لغير حجة ولا دليل ولا فساد إعراب تقولاً منه على كتاب الله ومراده عز وجل فيه برأيه وإنما قصد الله بهذا مدح المؤمنين فليس يجب قطع ما وصفهم ومدحهم به لغير حجة ولا برهان. وخالف هذا القائل أكثر المفسرين فقالوا إن الشهداء من نعم المؤمنين، والشاهد من كاتب الله جل ذكره في هذا كثيرٌ وفما ذكرناه منه ما فيه أكثر الكفاية لمن تدبّره. ووفقاً للآية عز وجل لفهمه.

١٦٣ فأما ما شرطنا ذكره عن^٣ الأمة صلوات الله عليهم فقد رويانا عن جعفر بن محمد صلوات الله عليه أنه سئل عن قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا وَلِيَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقْيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاضُونَ﴾ فقال إيانا عن بهدا، قوله يقيمون الصلوة يعني إقامتهم حدودها للناس وتعريفهم الواجب فيها، قوله ويؤتون الزكوة لأن الله تعبد الخالق بدفعها إليهم وامتنهم عليها وحرمتها عليهم وأمرهم بايتانها أهلها. كذلك قوله ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، وقوله ﴿وَهُمْ رَاضُونَ﴾ أي متواضعون لله عز وجل مطيعون له، وقد جاء أن هذه الآية نزلت في علي بن أبي طالب صلوات الله عليه وأن سائلاً سأله وهو راكع فرنى إليه بخاتمه. وهي كما قال جعفر بن محمد صلوات الله عليه فيه وفي الأمة من ولده.

١٦٤ سئل جعفر بن محمد صلوات الله عليه عن قول الله عز وجل ﴿وَقُلْ أَعْلَمُوا فَسَيِّرِي اللَّهَ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ قال إيانا عن بالمؤمنين، وسئل عن قول الله ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَةً وَسَطَّا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ﴾

^١ خ: بلا. ^٢ ز: لكثير. ^٣ ل: من.

شَهِيدًا》 قال نحن الأمة الوسط ونحن شهداء الله على خلقه وبمحجه في أرضه، وسئل عن قول الله عز وجل 《يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّكُمْ وَآسِجُودُوا وَآعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَفَعَلُوكُمْ أَخْيَرَ لَعْلَكُمْ تَفْلِقُونَ وَجَهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جَهَادِهِ هُوَ أَجْبَتُكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَةً أَيُّكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمِّكُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ》 فقال إيانا عنى بهذا نحن الجتبون بملة أبينا إبراهيم والله سمعانا المسلمين من قبل في الكتب وفي هذا ليكون الرسول عليكم شهيداً، رسول الله الشهيد علينا بما بلغنا عن الله ونحن الشهداء على الناس فمن صدق يوم القيمة صدقناه ومن كذب على الله كذبناه، وسئل صلوات الله عليه عن أمّة محمد من هم ؟ قال نحن أمّة محمد قال السائل أوليس كل من آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم واتبعه من كافة الناس أمته ؟ قال نحن أمته ومن تولانا من آمن به وصدقه فهو ما تقول الله عز وجل 《وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ》، قوله حكاية عن إبراهيم 《مَنْ تَعْنِي فَإِنَّهُ مِنْهُ طَوْلَهُ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ》 فـنـ تـوـلـاـنـاـ فـهـوـمـنـ أـمـةـ مـحـمـدـ جـذـنـاـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـبـالـتـوـلـيـ لـنـاـ الدـخـولـ فـيـ جـمـلـتـنـاـ قال السائل وما الحجة في ذلك يا ابن رسول الله ؟ قال قول الله عز وجل 《وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمَ الْقَوْاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَاسْمَاعِيلَ رَبَّنَا تَقَبَّلَ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ الْسَّمِيعُ الْعَلِيمُ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمَنْ ذَرَّنَا أَمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكًا وَبُشِّرْنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْتَّوَابُ الرَّحِيمُ》.

فـلـمـاـ أـجـابـ اللهـ دـعـوـةـ إـبـراـهـيمـ وـاسـمـاعـيلـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ أـنـ يـجـعـلـ منـ ذـرـيـتـهـماـ أـمـةـ مـسـلـمـةـ وـأـنـ يـعـثـ فيـهاـ رـسـوـلـاـ مـنـهـاـ يـعـنـيـ منـ تـلـكـ الـأـمـةـ يـتـلوـ عـلـيـهـ آيـاتـهـ وـيـرـكـيـهاـ وـيـعـلـمـهاـ الـكـاـبـ وـالـحـكـمـ أـرـدـفـ إـبـراـهـيمـ دـعـوـتـهـ الـأـوـلـىـ لـتـلـكـ الـأـمـةـ الـتـيـ سـأـلـ لـهـاـ مـنـ ذـرـيـتـهـ بـدـعـوـةـ أـخـرـىـ يـسـأـلـ لـهـمـ النـظـهـيرـ مـنـ الشـرـكـ بـالـلـهـ وـمـنـ عـبـادـةـ الـأـصـنـامـ فـتـالـ 《وَاجْبَتْنِي وَيُنِي أَنْ تَبْعَدَ الْأَصْنَامَ》 يعني الـذـيـنـ دـعـوـتـكـ لـهـمـ وـأـجـبـتـنـيـ فـيـهـمـ وـوـعـدـتـنـيـ أـنـ تـجـعـلـهـمـ أـمـةـ وـأـمـةـ مـسـلـمـةـ وـأـنـ تـبـعـثـ فـيـهـاـ رـسـوـلـاـ مـنـهـاـ وـأـنـ تـجـنـبـهـمـ عـبـادـةـ الـأـصـنـامـ.

١ ساقطة في ل: عن الله. ٢ ز: ل: منهم. ٣ ز: ل: منهم. ٤ ساقطة في ز: وأجبتني فيهم. ٥ ز: وعدتني فيهم.

«رَبِّ إِنَّمَا أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ مَنْ تَعَنَّ فَإِنَّمَا مِنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ». فذلك دلالة على أن لا تكون الأئمة والأمة المسلمة التي بعث فيها محمد صلى الله عليه وسلم إلا من ذريته إبراهيم وإسماعيل من سكان الحرم ممن لم يعبد غير الله قط قوله «وَاجْتَنَّ وَيَنْأَى أَنْ تَبْدِلَ الْأَصْنَامَ». واللحجۃ في الدار والمسکن قول إبراهيم «رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي رَزْعٍ عِنْدَ يَنْتَكَ الْحَرَمِ رَبَّنَا لَيَقُولُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْدَهَ مِنَ النَّاسِ هُوَ إِلَيْهِمْ وَأَرْسِلْهُمْ مِنَ الْمُرْتَلَعَهُمْ يَشْكُرُونَ» ولم يقل ليعبدوا الأصنام فهذه الآية تدل على الأئمة والأمة المسلمة التي دعا لها إبراهيم من ذريته ممن لم يعبد غير الله قط، ثم قال «فَاجْعَلْ أَفْدَهَ مِنَ النَّاسِ هُوَ إِلَيْهِمْ» بغض دعاء إبراهيم عليه السلام الأئمة والأمة التي^١ من ذريته ثم دعا^٢ لشييعهم كما دعا لهم فأصحاب دعوة إبراهيم وإسماعيل عليهمما السلام محمد رسول الله وعلى وفاطمة والحسن والحسين ومن كان متولياً لهؤلاء من ولد إبراهيم وإسماعيل عليهمما السلام فهم من أهل دعوتهما لأن جميع ولد إسماعيل قد عبدوا الأصنام غير رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وعلى وفاطمة والحسن والحسين عليهمما السلام، فكانت دعوة إبراهيم وإسماعيل لهم ومن كان متبعاً لهذه الأئمة التي وصفها الله في كتابه بالتوبي لها فهو منها ومن خالقها ولم ير لها عليه فضلاً فهو من الأئمة التي بعث إليها محمد صلى الله عليه وعلى آله فلم تقبل.

وقد ذكر الله هذه الأئمة التي وجبت لها دعوة إبراهيم وإسماعيل في غير موضع من الكتاب فقال «وَتَنَكُّرُ مِنْكُمْ أَمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُلْكُلُونَ». فإن كان^٣ كارعماً لهذه الأئمة التي وصفها الله في محمد صلى الله عليه وعلى آله وقد وصف الله هذه الأئمة بالدعاء إلى الله لم يوجد ذلك فيهم فكيف يكونون منها^٤? وقال في موضع آخر يعني تلك الأئمة «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطَّا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا». فإن ظننت أن^٥

^١ كذا في ز، ل، وفي خ: آله. ^٢ ز تزيد هنا: دعا لها إبراهيم. ^٣ ساقطة في ل. ^٤ ز، خ: فهو، ل: وهو. ^٥ ز: كانت. ^٦ خ، ل: منهم.

الله جل شانه عنى بهذه الأمة جميع أهل القبلة أفتَرَى أنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَهادَةٌ تَجْوِزُ فِي الدُّنْيَا عَلَى صَاعٍ مِنْ تَمَرٍ أَنَّ اللَّهَ طَالَبَ شَهادَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقَابِلَهَا عَلَى الْأَمْسَاكَةِ؟ كَلَّا لَنْ يَعْنِي اللَّهُ مُثْلُ هُؤُلَاءِ مِنْ خُلْقِهِ.

١١٢ وقال في موضع آخر يعني تلك الأمة التي عنتها دعوة إبراهيم عليه السلام ﴿كُلُّمُخَرَّ أُمَّةٍ أَخْرَجَتِ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ فلو كان الله تعالى يعنى جميع المسلمين أنهم خير أمة أخرجت للناس لم يعرف الناس الذين أخرج إليهم المسلمين منهم. كَلَّا لَنْ يَعْنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ تَظَنَّنَ مِنْ هُنْجَ هَذَا الْخُلُقِ، وَلَكِنْ عَنِ الْأَمْمَةِ الَّتِيْ بَعَثَ فِيهَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

١١٣ قال السائل فإنه لم يكن معه إلا^٣ على وحده، فقال أبو عبد الله إنَّ مع علي فاطمة والحسن والحسين وهو الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا أصحاب الكساء الذين شهد لهم الكتاب بالتطهير.

١١٤ وقد كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وحده أمة لأنَّ الله يقول ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أَمَّةً قَاتِنًا لِلَّهِ حَيْنَفًا﴾ فكان إبراهيم وحده أمة، ثم رفده الله عزَّ وجلَّ بعد كبره بإسماعيل وإسحق وجعل في ذريتهما النبوة والكتاب. وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وحده أمة، ثم رفده الله عزلي وفاطمة وكثير بالحسن والحسين كما كثُرَ إبراهيم بإسماعيل وإسحق وجعل الإمامة التي هي خلف النبوة فيهما، ثم في ذرية الحسين منهما كما جعل النبوة في ذرية إسحق ثم ختمها بذرية إسماعيل وذكر باقي الحديث بطوله.

١١٥ وهذا الذي شرطناه من البيان عن^٧ فساد أصل من ذهب إلى القول بالإجماع ورغم أنه إجماع من قال برأيه وهوه واستحسانه وقياسه وغير ذلك مما ذكرنا أنهم^٨ قالوا به قد بيئاته وأوضحته وأتينا عليه وعلى أنَّ الذي ادعوه حجة من كتاب الله عزَّ وجلَّ هو الحجة عليهم فيما انتخلواه وقالوا به.

^١ ل: يعني. ^٢ ساقطة في ل. ^٣ خ: ل: غير. ^٤ ساقطة في ز. ^٥ ساقطة في ل. ^٦ ل: شرطنا. ^٧ ز, خ: ل: على. ^٨ ل: منهم.

- فإن قال قائل متجاسراً^١ على الله بالردة على أوليائه قوله من حكى قوله من أمتك في هذا دعوى لنفسه لا ثبت له فيه إلا بحجة، فلنا وأيّ حجة أكبر من كتاب الله جل ذكره الذي ذكره واحتج به؟ ونعكس^٢ عليه هذا القول فنقول وكذلك أنت وأمثالك ادعى تم ذلك لأنفسكم، وإن تهتّيتم التصريح به فإنّه مرادكم فلن ثبّت ذلك على قولكم لكم وإن قلتم إنكم لم تدعوه ولا نزى غيركم ادعاه فذلك أخرى ألا ثبّت لكم ولا لغيركم متن لم يدعه ومن ادعاه وثبت حجّته فيه فهو أحق به.
- واحتجوا أيضاً بأخبار رواها عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله لن يجمع الله أمتي على ضلاله، وقال لا يزال طائفه من أمتي على الحق لا يضرهم من نواهيم حتى يأتي أمر الله، فنقول لهم في ذلك قد بتنا لكم معنى الأمة ولن يجمعها الله على ضلال، وإن كانت من عنيتكم من جميع الأمة، والحق لا شك فيه مع بعضهم فيما اختلفوا فيه، فإن قلت بقول أهل الحق منهم فأنت عليه، وإن خالفتهم فارقتم الأمة التي وصفها الله بالعدالة. وروروا^٣ أيضاً من سره أن يسكن بمحوجة الجنة فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، وثلاث لا يغلوّ عليهم قلب مسلم، إخلاص العمل لله والنفع لأئمّة المسلمين ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من ورائهم، ويد الله على الجماعة، ومن فارق الجماعة مات ميتة جاهيلية.
- فيقال لهم أرأيتم أن لو قامت جماعة فاجتمعوا على باطل يجب عليكم لزومهم والكون معهم على باطلهم، فمن قولهم لا يكون إلا مع جماعة الحق، فنقول لهم صدقتم، أو ليس هي المراد بهذه الأخبار؟ فلا بد من نعم ولا يسعهم أن يقولوا هي جماعة أهل الباطل، فلنا لهم فلا فرق بينكم في هذا، ولكن علينا وعليكم طلب الحق والكون مع أهله حيث كانوا، لقوله أصدق القائلين ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا أَتَقُولُوا اللَّهُ وَكُونُوا مَعَ الصَّدِيقِينَ﴾.

^١ خ: متجاسر. ^٢ ل: يثبت. ^٣ ز: ينعكس. ^٤ ل: وقال.

وأنتم فلن تجدوا جميع الأمة تجتمع على مذهب واحد. فدل ذلك على أن جماعتهم
 التي رويتم^١ فيها ما رويتم^٢ جماعة أهل الحق منهم دون من فارقهم إذ^٣ كان اسم
 الجماعة يقع عليهم كلّهم ويقع على بعضهم كما بيتنا ذلك في الأمة والمؤمنين والناس
 وغير^٤ ذلك من العام الذي يراد به الخالص. وسنذكر بعد هذا قولهم في الجماعة
 والإجماع، كيف الوجه فيه وما تعلق به كل فريق منهم في ذلك وقال به والذى على من
 فارق الحق منهم إن شاء الله .

اختلاف الناس في وجوه الحجّة بإجماع الأمة ومذهب الجماعة^٥

واختلف الناس في وجوه الحجّة بإجماع الأمة ومذهب الجماعة، فرأى بعضهم أن الحجّة
 لا تجحب إلا بالكتاب والسنّة وأن الله عزّ وجلّ لم يأذن في اتباع غيرهما ولا أوجب
 حجّة إلا بهما، وأن من اتبع سواهما فقد عدل عنهما وفارقهما، ورأوا أن اتباع الجماعة
 تقليد ودفعوه واحتجوا في دفعه بخوما ذكرناه^٦ من الحجّ في ذلك. وفيما ذكرناه فيما تقدّم
 من هذا الكتاب كفاية لمن وفق لرشهده^٧.

وقال آخرون الإجماع أصل من أصول الدين لا تخل^٨ مخالفته ولا الخروج عنه
 واحتجوا في ذلك بحجج باي من القرآن مثل ما ذكرناه عنهم في أول هذا الباب من
 قوله عزّ وجلّ «وَكُلُّكُمْ أَتَهُ وَسَطًا» الآية وما بعدها مما ذكرناه، وقد بيتنا عن
 المراد في ذلك وأوضحناه.

ثم اختلف هؤلاء القوم في صفة الإجماع الذي يكون حجّة فقال بعضهم إنما ذلك
 إجماع الصحابة لسابقتهم وفضائلهم وشهادتهم القرآن بعد التهم وذكروا الآية التي ذكرناها
 وما بعدها وذهبوا إلى أن الصحابة^٩ هم المراد بالشهداء على الناس، والصديقين، والأمة

^١ ل:رأيت. ^٢ ل:رأيت. ^٣ ل:إذا. ^٤ ل:في غير. ^٥ كذا في زل، والظاهرأن هذا ليس عنوان أصلى لباب مستقل
 في الكتاب وإنما أضافه النساخ عند بداية الجزء الرابع والدليل على ذلك أنه ساقط في خ، وأخذوا نص العنوان من الجملة
 الأولى في النصّ بعد ذلك. ^٦ ل:ذكرنا. ^٧ ساقطة في خ. ل: كفاية لمن وفق لرشهده. ^٨ ل:يحل. ^٩ خ تزيد هنا: هم
 المراد بذلك وأنهم.

الوسط الجبين والذين ﴿يَهُدُونَ بِالْحَقِّ وَيَهُدِّلُونَ﴾ . قالوا لأنهم هم الذين خطبوا بذلك في وقت التزيل فما أجمعوا عليه فهو حجة لا يسع أن يخالفوا فيه . فقد ذكرنا الحجة على من قال بهذا القول في باب التقليد .

فارق هؤلاء آخرون وأنكروا أقوالهم وقالوا سبيل الصحابة في هذا الباب كسييل غيرهم ممن يأتي من بعدهم، وإذا أجمع المسلمون في وقت من الزمان على شيء لم يسع خلافه وثبتت الحجة به ووجب على من يأتي بعد ذلك الزمان القول به وترك مخالفته، قالوا لأن الله عز وجل قد أمر باتباع سبيل من أئب اليه ونهى عن مخالفة سبيل المؤمنين، قالوا الخطاب الذي رعتم ^١ أن الصحابة خطبوا به ورأيتم ^٢ أنهم هم المخصوصون به خطاب لسائر أهل الفرق من أمّة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم . ولا يجوز أن يخص بذلك أحد دون أحد من المسلمين إلا بدليل لأن الله أنزل القرآن بياناً للناس كافة وهدى للعالمين . فليس من ^٣ أحد أحق بالخطاب فيه من أحد إلا من قام له الدليل بأنه مقصود بالخطابة به، قالوا ولو جاز أن يكون الخطاب بذلك للصحاباة دون من يأتي من بعدهم جاز أن تكون الفرائض التي افترضها الله في كتابه وخطاب بها ^٤ عباده على الصحابة الذين كانوا في وقت التزيل دون غيرهم ممن لم يكن في وقت ذلك، وهذا إبطال الفرائض عن المتأخرین وما لا يقول به أحد من المسلمين .

ورغم هؤلاء أن الإجماع ينعقد وإن لم يعلم قول كل واحد من المسلمين في نفسه إذا كان القول قد اشتهر وفشا وظهر ولم يظهر فيه خلاف من أحد . وهذا قول واضح الفساد لأن الإجماع على القول لا يجوز ^٥ أن يكون بغير قول ولا إشارة ولا دليل ولا عبارة ممن يُعد ^٦ في الإجماع عليه ويدخل في جملة القائلين به .

ثم اختلف هؤلاء القائلون بهذا القول في صفة الإجماع هل يكون إجماع ^٧ جميع أهل القبلة أو إجماع بعضهم دون بعض؟ فقال فريق منهم لا تجب حجة الإجماع إلا بعد أن يجتمع ^٨ على القول الذي يكون حجة جميع أهل القبلة من الفرق

^١ ل: زعم . ^٢ ز، خ، ل: ذهبت، ولعل الصواب (رأيتم) كما أثبتناه . ^٣ ساقطة في ل . ^٤ ل: الذي . ^٥ ز: به . ^٦ ز، ل: يجب . ^٧ ل: بعد . ^٨ ز، ل: الإجماع . ^٩ خ، ل: تجتمع .

المختلفة المهدتية باتباع الحق والضالة بعض البدع. ومتى لم يجمعوا كذلك وشدّ منهم أحد فالإجماع فيهم غير منعقد ولو أجمعوا كلهم خلا طائفة منهم، واحتجوا في ذلك بالحديث الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يزال قوم من أمتي متسلكين بالحق وداعين إليه. قالوا فلم تكن الدلالة بهذا على قوم بأعيانهم وإنما هو دلالة على قوم من جملة الأمة لم يعرفوا. فأوجب الخبر بذلك أن الأمة كلها لا تجمع على ضلاله. فلم يكن لذلك فرقاً من فرقها منفردة^١ عن غيرها بائنة في ذلك من سواها. فلم يجز لنا أن نجعل قول بعض الفرق حجة دون أن نستدلّ على ذلك بما يدلّ على صحته من حجج العقول والتوفيقات^٢.

١٦٦ وقول هذه الطائفة هو إلى نفي الإجماع أقرب منه إلى إثباته والقول بحجته لأن شيئاً مما يقع من الأحكام قل ما يجتمع عليه من يعرني إلى دين الإسلام، وإذا اجتمعوا فلم يشد أحد منهم لم يكن اختلاف فيما بينهم. وإذا لم يكن ذلك لم تقم حجة على أحد منهم حتى يشدّ عنهم. فإذا شدّ بطل الإجماع على قولهم، فالإجماع على قولهم في الوجهين يبطل في كلام الحالين. ولا يقع اسم الإجماع على قولهم مع اختلاف واقتراق في الوجهين، وهذه من حججنا^٣ على المحتججين به ولا ينفك منها من اعتمد عليه.

١٦٧ وقال آخرون الإجماع ينعقد وتحبب حجته بإجماع المؤمنين من فرق الأمة دون من سواهم، لأنّ من لم يكن من المؤمنين لم يجز أن يكون من الشهداء لله على عباده المذكورين بذلك في كتابه الذين أوجب اتباعهم ونهى عن التنكّ عن سبيلهم، قالوا وليس يضرنا أن لا يكون هؤلاء الشهداء معروفين بأعيانهم إذ كأنّ قد علمنا أنّهم ليسوا من جملة الضالّين الذين اعتبرناهم، وأنّهم في جملة من أوجبنا القول باجتنابهم وابتاعهم.

١٦٨ فيقال لهؤلاء فما حجتكم على من اعتبرتموه من فرق الأمة ونسبتم أنفسكم إلى الإيمان وأدخلتموه في جملة أهل الضلال؟ أفهم^٤ أقرّوا بذلك لكم وسلّموا فيه إليكم واعترفوا لكم بأنّكم مؤمنون وهم ضالّون؟ أم هم يدعون مثل ما تدعون وينسبون إليكم^٥ مثل

^١ ل: بعض. ^٢ ل: مفترضة. ^٣ ز: التوفيقات. ^٤ ز: من. ^٥ خ: ز: شدّ. ^٦ ز: حجتنا. ^٧ ز: إنّهم. ^٨ ل: لكم.

ما أنتم إليهم تنسبون؟ فإن كانوا كذلك وأنتم مقررون لهم أن اسم الأمة يجمعهم وإياكم، فما الدليل على أنكم أولى باسم الإيمان منهم؟ وكيف لكم بأن تكونوا الفرقة التي شهد لها الرسول بالهدى منكم دونهم؟ والشهداء لله على عباده من جماعتكم دون جماعتهم، حتى يكون إجماعكم بحجة عليهم بلا دليل غير الدعوى التي اذعنتموها وهم يدعون مثلها^٢ فأنتم إلى خصوّتكم في أصل الدين وما يوجب اسم الإيمان للؤمنين أحرج منكم إلى إقامة الحجة لأنفسكم بالجماعة إذ لا تصح دعواكم فيما اذعنتموه إلا بعد قطعهم عما اذعنوه بتسلیم منهم لكم أو بحكم^٣ من يجوز له الحكم فيما بينكم.

١٩٩ ثم اختلف القائلون بحجّة الإجماع أيضًا في إثبات الإجماع بالعدد القليل دون الكثير من أجمعوا^٤ أن إجماعهم حجّة. فقال قوم منهم لا يجوز أن تكون^٥ الجماعة الحقة^٦ من تجوز الحجة بإجماعهم أقل عددًا من فرقة منهم تخالفهم، ولا يجوز عند اختلاف الأمة أن يكون الحق إلا مع الجمهور الأكثر والسود الأعظم. واحتجوا في ذلك بالحديث الذي رووه يد الله على الجماعة، وعليكم بالجماعة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد. وعلى هذا القول أكثر الحشوية والفاصل.

١٢٠ وقال آخرون من خالفهم بل قد^٧ يكون الحق مع الكثير ويكون مع القليل بحسب ما يتقدّم من الأحوال. واحتجوا لقولهم هذا وفي دفع ما قاله الآخرون من أن الحق لا يكون إلا مع الأكثـر^٨ بقول الله عز وجل «ولكن أكثـر النـاس لا يعلـون» قوله «ومـا أكثـر النـاس ولـو حـرـصـت مـومنـين» قوله «فـاءـا مـا نـمـيـلـيـمـوسـيـإـلا ذـرـيـةـ مـنـ قـوـمـ»، قوله «وـماـءـامـنـ مـعـهـ إـلاـ قـلـيلـ»، قوله «إـلاـ قـلـيلـ مـنـ أـنـجـيـنـاـ مـنـهـمـ»، وقالوا قد مدح الله عز وجل القليل في غير موضع من كتابه، وأخبرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله بآن الفتنة ستكثر وأن البدع في أمته ستفسو وآن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ غريباً. قالوا ولا يكون هذا إلا عند قلة المستكين^٩ بالحق. ولو لا ذلك لم يكن لهذا القول معنى. هذا قول أهل النظر بنزعهم.

^١ ز، ل: يكون. ^٢ ز: مثل هذا. ^٣ ل: يحكم. ^٤ ل: يجوز. ^٥ خ، وفي ز، ل: اجتمعوا. ^٦ ل: يكون. ^٧ ز: الحقيقة. ^٨ ساقطة في ل. ^٩ خ، ل: الكبير. ^{١٠} ل: المستكين.

وكلا الفريقين على غير صواب من دعوى كل فريق منهم^١ أن الحق دليله الكثرة^٢ من الناس أو القلة. ولو كان كارنعم القائلون بالكثرة أنها عالمة أهل الحق لكن قيام النبيين بالرسالة والقليل ممن اتبعهم من الأمة على غير حق، إذا كان المبعوث إليهم أكثر أعداداً بما لا ينتهي إلى عالمه ولو جب أن لا يدعى أحد منهم إلى خلاف ما هم عليه إلى ما عليه القليل إذ^٣ كانت حجة الحق معهم. ولو كانت الحجة بالقلة لوجب على كافة الأمة أن يرجعوا إلى من شدّ منهم وفارقهم فإذا فعلوا ذلك وکثروا ونظروا؛ أيضاً إلى من بقي^٤ منهم ممن لم يتبعهم على رأيهم فإن كانوا أقلّ منهم رجعوا إليهم، وهذا فساد الدين الذي لا ستر عليه ولا شك فيه، وفي ذلك البيان عن^٥ أن الحق لا يثبت بالكثرة ممن اتبعه ولا بالقلة منهم، وإنما يثبت بالحجة ويجب على كافة الخلق اتباع الحق لا اتباع الكثرة من الناس ولا القلة إلا من كان الحق معه منهم وهذا أبين وأوضح من أن يشك فيه المحتلون^٦ والأطفال فضلاً عن ذوي التكليف والرجال.

واختلفوا أيضاً في الإجماع فقال فريق منهم إن الإجماع الذي يجب حجته لا يكون إلا عن وصف قرآن وسنة، وقالوا التوقف على وجهين أحدهما نص ظاهر والثاني دلالة لا تكاد^٧ أن تخفي^٨، فأما التوقف^٩ الظاهر فكقول الله عز وجل حُرِّمت عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاثُكُمْ وَأَخْوَتُكُمْ وَعَمَّتُكُمْ وَخَلَّتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْرَ وَبَنَاتُ الْأُخْتَ وَأَمْهَاتُكُمُ الَّتِي أَمْرَضَنَّكُمْ وَأَخْوَتُكُمُ مِنَ الرَّضْعَةِ وَأَمْهَاتُ سَائِكُمْ وَرَبِّكُمُ اللَّهُ فِي جُحُورِكُمْ مِنْ سَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَّلَ أَبْنَائُكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلِيكُمْ وَأَنْ يَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ^{١٠} إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيمًا^{١١}. وأما الدلالة فك قوله «وَوَرَثَهُ، أَبُوهُ فَلِإِمَامِ الْأَنْثُلُثُ» فدل ذلك على أنّ الثلثين^{١٢} للأب لقوله وورثه أبواه. قالوا فلا يقع الإجماع أبداً إلا من جهة التوقف على الفهو الذي وصفناه^{١٣} فتى وقع فعلمنا له^{١٤} الجهة التي أجمعوا منها بذلك^{١٥} وإن لم نعلمها بعينها فالإجماع حجة لأنّه لم يقع إلا من جهة هي^{١٦} حجة وإن لم نعرفها

^١ ل: منهم. ^٢ ل: الكثرة. ^٣ ل: إذا. ^٤ ز, خ, ل: واظروا. ^٥ ز, خ, ل: يقى. ^٦ ز, خ, ل: على. ^٧ كذا في خ. وفي ز, ل:

المختلفون. ^٨ ل: فضل. ^٩ خ, ل: يكاد. ^{١٠} ل: يخفى. ^{١١} ز: التوقف. ^{١٢} ز: ثلثين. ^{١٣} ز: وصفنا. ^{١٤} ساقطة

في خ, ل. ^{١٥} ل: فذاك. ^{١٦} ز: فهي.

ولم تبلغنا. هذا قول قوم نفوا بزعمهم القياس فى الأحكام ولم يتهموا بالإجماع. وهذا قول بعض البغداديين.

وهو إذا حصل كان أوله بمعنى وأخره بضدته. لأن قولهم إن الإجماع الذى تجحب حجتة لا يكون إلا عن وصف كتاب الله وسنة رسوله قول محال لا معنى له، فإذا ثبت القول بالكتاب والسنّة أو بأحدهما استغني بذلك عن ذكر الإجماع لأن الكتاب والسنّة حجة الإجماع وغير الإجماع. والإجماع لا يقال إنه حجة الكتاب ولا السنّة. فليس بذلك مع الكتاب والسنّة ولا مع أحدهما معنى، بل^١ ذكره مع ذلك والاحتياج^٢ به هو جهل من المحتج ودليل على تخلفه. والذي ذكرهؤلاء أنه دلالة من قول الله ﴿وَقَرِئَ لَهُ أَبُوهُ أَبْوَاهُ فَإِلَّا مِنَ الظُّلْمِ ثُلُثٌ﴾ فهذا هو النص لا دلالة لأنّه قال وورثه أبواه وميراث الأمّ منه الثالث. وأمام رجوعهم إلى القول بالإجماع فيما لم يبلغهم ولم يعلموه بعد قولهم إنّ حجتة لا تثبت إلا بنص فاقرار منهم بأنّهم رجعوا إليه وقالوا به بلا حجّة. ومذهبهم مع ذلك إنكار التقليد فخلوا على تناقض القول واتّباع ما لا حجّة لمن اتبّعه على اتباعه إياه باقراره. وهذا غاية الجهل فنوز بالله منه.

وقال بعض البغداديين في الإجماع إنّ وقع من جهة النقل فهو حجّة، وإنّ وقع من جهة رأي واجتهاد فليس بحجّة. وكذلك قال بعضهم ممن يرى القياس في الأحكام ويوجب حجّة الإجماع إنّ كان الإجماع من قبل القياس فليس بحجّة، لأنّه لا يجوز عنده أن تتحقق^٣ الأمة على شيء من قبل القياس لاختلاف هممهم^٤. قال ولا يجوز أن يكون الإجماع حجّة إلا عن توقيف. فجعل هؤلاء الرأي والاجتهاد والقياس حجّة في الأحكام وأبطلوا ذلك في الإجماع الذي هو عندهم حجّة في الأحكام. وهذا التغير من القول الذي لا شك فيه ولا ستر عليه فإنّ كان ذلك لا يجوز أن يكون مثبتاً^٥ بحجّة فهو أخرى أن لا يكون حجّة لأنّه ما لم تقم به حجّة لم يكن في ذاته حجّة.

فاما قولهم إنّ الإجماع لا يكون حجّة إلا عن توقيف فهو كالقول الذي قدّمنا حكايته عن غيرهم إنّ الإجماع الذي تجحب حجتة لا يكون إلا عن وصف كتاب أو سنّة.

^١ ل تزيد هنا: يكون. ^٢ ل: واحتياج. ^٣ زيادة من خ. ^٤ ز: هذه. ^٥ ل: يتحقق. ^٦ ز، خ، ل: فهمهم. ^٧ خ، ل: شيئاً.

وقد بيّنا إغفال من تعلق بهذا القول. والتوفيق من الله تعالى أو من رسوله صلى الله عليه يغني عن ذكر الإجماع وغيره.

١٣٦ وقد خالف هؤلاء آخرون من أصحابهم قالوا قد يكون الإجماع عن توفيق ويكون عن اجتهاد رأى واتباع خبر من^١ يسوع تقليده وبحسب ما يتفق من الأسباب قالوا وغير مستحيل^٢ اجتماع ذوى الهمم^٣ المختلفة، والعدد الكبير^٤ على مذهب واحد ورأى واحد حقاً كان أو باطلأ لعلة^٥ يذهبون إليها وسبب يثبته^٦ كل فريق منهم لصاحبه ويوقفه عليه فيتافق أن يوافقه على ذلك السبب الواقع من حجة أو شبهة. فهو لاء وإن خالفوا من ذكرنا قوله قبلهم في اجتماع الأمة على أمر واحد من قبل الرأي والقياس والاجتهاد فقاتلون بما يتنافى في العقول ولا يثبت منه شيء على التفصيل. والله عز وجل يقول ﴿وَلَا يَرَأُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَجَمَ رَبَّكَ﴾ . فإن رعم من يذهب إلى قول هذا القائل أن ذلك يكون فليوجدنا شيئاً من ذلك اجتمع عليه الأمة من قبل الرأي والاجتهاد والقياس كما ذكر، ولن يجد ذلك على حال.

١٣٧ واختلف القائلون بحجة الإجماع أيضاً في صفة الإجماع، فقال بعضهم لا يكون الإجماع إجماعاً حتى يجتمع عليه جميع أهل القبلة فإن خالفهم واحد منهم بطل إجماعهم، لأن الإجماع إنما يثبت لعلة أن شهداء الله على خلقه فيهم، فإذا خالفهم واحد فقد يجوز أن يكون ذلك المخالف أحد شهداء الله. وإذا جاز ذلك بطل أن يكون إجماعاً. هذا قول بعض البغداديين، وهو قول يثبت على من قال بحجة الإجماع لأنّه متى كان الاختلاف لم يكن في الحقيقة إجماع، ولكن جهلهم بشهداء الله على خلقه يوجب جهلهم بدين الله عز وجل وأحكامه، لأن الله سبحانه إنما أقام الشهداء على عباده ليقيموا لهم معلم دينه وأحكامه ويشهدوا على من خالف ذلك عنده. فمن لم يعرفهم فیأخذ عنهم ويأمر لأمرهم ويرد ما جهله كا أمر الله عز وجل إليهم فقد جهل ما لا يسعه جهله^٧ ولا ينفعه علم ولا عمل إلا بعد معرفته.

١: من رسle صلى الله عليهm. ٢: ساقطة في ز، خ، ل، ولعله الصواب. ٣: المستحيل. ٤: ز: الآراء. ٥: ز: الكثيرة. ٦: ز: باطل الملة. ٧: ليشهـ ل: يثبت، ولعلـ الصواب ما ثبتـاه. ٨: شهداء. ٩: كذا في خ، وهي ساقطة في ز، ل.

وخالف هؤلاء آخرون فقالوا خلاف الواحد والمأمة القليلة لا يعد خلافاً. ولو ١٣٨ أوجبنا^١ ذلك لجاز لنا أن نتوهم على كل إجماع وقع أنه لم ينعقد لتجوينا أن يكون ثم إنسان يعتقد خلاف ذلك. وهذا قول بعض البغداديين أيضاً. وهو قول يستحيل ولا تلزم^٢ حجة الإجماع مع الاختلاف. والذي شرطه من القلة في ذلك بلا تقوية عدد أو بتقوية عدد لا حجة فيه، لأنّه لو قال إن خالف المأمة عشرون، أو عدد ما يذكره، لم يكن خالف حتى يبلغوا عدد كذا^٣ العدد يذكره. كان لغيره أن يخالفه في ذلك العدد فيزيد عليه أو ينقص منه ويختلف ذلك الآخر آخر^٤ إلى ما لا نهاية له من المخالفين، فلا تقوم لأحد منهم حجة على من خالفه، إذ ليس في تقوية العدد في ذلك حجة من كتاب الله ولا سنته ولا إجماع على ما يذهبون إليه، فاما أن يكون الإجماع بما يصح به لفظه بأن لا يكون معه مخالف أو يفسد من أصله، فهذه علة فساده الموجدة فيه غير المدفوعة لثبوت المشاهدة والعيان إليها^٥. فاما ما اعتل به أنه إن ثبت خلاف الواحد لم يصح له إجماع فذلك هو الحجة عليه التي لا يجد الخروج منها ولا الميل عنها. فهو بأن جعلها حجة له وهي عليه، وسبيله فيما اعتل به في هذا سبيل من دفع النبوة واعتلت في دفعه إليها بأنه إن ثبتت نبوةبني لرمته طاعته.

قال آخرون إذا أجمع من أهل القبلة أهل الحق منهم كان إجماعهم حجة، وإن ١٣٩ خالفهم من يجري عليه اسم الكفر^٦ والفسق من أهل القبلة. فيقال لهؤلاء قد صدقتم في قولكم إن قول أهل الحق حجة، ولكن الحق يدعىهم أهل كل مذهب^٧ وفرقة من أهل القبلة، وينسبون الكفر والضلال إلى من خالفهم. فكل فرقة منهم تدعى هذا الإجماع فإن كان ذلك ينال بالدعوى فلا حجة فيه لأحد على غيره. وإن كان لا ينال إلا بالحجة فخاصم مدعى ذلك معك حتى تقطعه، فحينئذ يصح لك من الإجماع ما ادعيته^٨، وقول هؤلاء ومن قدمنا ذكره من^٩ خالفهم يدخل في جملة قول الذين^{١٠} بدأنا بذكرهم، وإن كان أولئك استثنوا الفرق، واستثنى هؤلاء الواحد.

^١ ز: وجبا. ^٢ ز: ل: يلزم. ^٣ ز: كذلك. ^٤ ساقطة في ل. ^٥ ز تزيد هنا: من. ^٦ ل: تزيد هنا: لها. ^٧ ل: الكفرة.

^٨ زيادة من خ. ^٩ خ: ادعية. ^{١٠} ز: ومن. ^{١١} ز: الذي.

- ١٤٠ واختلف القائلون بحجة الإجماع أيضاً في الوقت الذي ينعقد فيه الإجماع، فقالت طائفة منهم لا ينعقد الإجماع حتى يذهب القرن الذي أجمعوا فيه عليه، لأنّه لا يدرى لعلّ أن يرجع بعضهم عمّا كان إجماعاً منهم إذ فرضهم النظر والاجتهاد، وقول كلّ واحد منهم بما يراه ويتوّجه له ويغلب على ظنه فلا يثبت عليه القول الذي قاله حتى يموت عليه. وهذا كالذى حكى ناه عن أسلافهم مثل أبي حنيفة ومالك والشافعى وغيرهم من إثباتهم ما يزعمون أنه من فرائض الله وأحكامه، ورجوهم عن ذلك إلى غيره. وقد بيّنا فساد ذلك عليهم، وأنّهم اخْتَذُوا لذلك كاما قال الله عزّ وجلّ دينهم لهؤلاً ولعباً.
- ١٤١ ويقال لهذا القائل وكذلك ينبعى لك على قوله هذا ألا تشهد لنفسك ولا لأحد من أهل عصرك بالإسلام، لأنك لا تدرى لعلك وإياهم تموتون على الكفر. وهذا الذى انكرتموه من قول ابن مسعود وقلتم إن الشيطان ألقاه على لسانه إذ قال لا يقولن أحد إيماني مؤمن فإنه إن قال إنه مؤمن قال إنه من أهل الجنة، ومن قال إنه من أهل الجنة فهو من أهل النار. وقد ذكرناه^١ من قولكم فيما تقدّم فقد جئتم أنتم بما يوجبه وإن كاً لم تُرِد بالرّد عليكم في هذا وغيره مما ذكرناه وندركه من مثل هذا إثبات الجماعة ولما رددنا عليكم سوء توجيئكم واحتجاجكم. ومن فسد مذهبكم وفسدت جحّتهم وعدم توفيقه^٢ ويلزمكم بذلك أيضاً ألا تكونوا جماعة إذ أنتم لا تدركون لعل بعضكم يرجع عمّا هو معكم عليه إلى غيره فأتم على ذلك من قولكم لستم من أهل الجماعة التي أوجبت جحّتها.
- ١٤٢ وقال آخرون من دفع قول هؤلاء من جملتهم قد ينعقد الإجماع وتحبّ جحّته قبل اقراراض^٣ القرن الذي أجمعوا عليه، وذلك عند انتشاره وظهوره وتراخي الزمان به والعلم بأنه لو كان ثم^٤ خلاف ما ينطوي عليه فريق من الناس ويعتقده لظاهر وفشا، ولم يستتر^٥ على ما توجّه العادات في ذلك. قالوا ومن الجهة في ذلك أنّهم إذا^٦ أجمعوا

^١ خ، ل: لعله. ^٢ كذا في خ، وفي ز، ل: ذكرنا. ^٣ ز، خ: توفيقه. ^٤ ز: انقرض. ^٥ ل: تم. ^٦ ساقطة في خ، ل.
كذا في خ، ل، وفي ز: يستر. ^٧ ز، ل: إذ.

هكذا على أمر فقد علم إجماعهم عليه، فإن حدث بعد ذلك قول يخالفه من بعضهم، فهو قول قد خالف الإجماع.

١٤٣ فيقال لهؤلاء أما ما ذكرتم من انتشار القول بالإجماع وترابي الزمان بذلك^١ بلا توقيت وقته أو بتوقيت فذلك غير حجة، لأن لغيركم^٢ أن لا يوقت في ذلك إن وقته فيخالف توقيتكم أو يوقت في ذلك إن لم توقتوا كما ذكرنا فيما تقدم في توقيت عدد الجماعة وعدد الخالفين لها. وإذا اختلف القول في ذلك بطل الإجماع إذ كان الاختلاف في أصله وما يوجبه وأنتم لا تدركون متى يرجع الراجح منكم عن قوله كما حكينا عن مالك من قوله لأشهب لما أفتني بحضوره في البيبة أنها ثلاثة، فأراد أشهب أن ثبت ذلك عنه في الواحه فنهاه وقال وما يدريك أني أقول بالعشرين إنها واحدة، فمن كان هذا شأنه فيما يقوله كيف ينبغي القطع بالقول عنه^٣ وإلزامه إياه، وكيف يصح الإجماع مع^٤ هذا من تدبره.

١٤٤ وأما قولكم إنه إذا ثبت عندكم إجماعهم ورجوع بعضهم بعد ذلك عن قولهم، أنزلتم قول من رجع منهم على خلاف الإجماع وخلاف الإجماع عندكم باطل إذا أوجبتم أن الحق في الإجماع، وأنتم قبل هذا لا تکرون عليهم الرجوع عما قالوا وتثبتون لهم أن من الفرض عليهم النظر والاجتهاد، وأنه متى ظهر لهم في النظر والاجتهاد خلاف ما ظهر لهم^٥ قبل ذلك رجعوا إلى ما ظهر لهم، وكان القول عندكم الثابت عنهم ما رجعوا إليه والمتي عنهم ما رجعوا عنه، فكيف خالفتم هذا الأصل بجعلتم الآن ما رجعوا عنه هو الثابت لإثباتكم به^٦ الإجماع، والذي رجعوا إليه باطل إذ جعلتموه خارجاً من الإجماع. وهم عندكم في رجوعهم مصيرون لحكم الله وفرضه الذي افترض عليهم، فأي تناقض من القول يكون أبين من تناقض قولكم هذا؟ وأي فساد يكون أوضح من فساده؟

١٤٥ ولا بد لكم من أحد التولين، إما أن تقولوا إنه لا يجب رجوعهم عما قالوا، فثبتوا الإجماع بقولهم الذي رجعوا عنه وتبطلوا ما زعمتم أن الله عز وجل افترضه وأوجبه

^١ ز، خ، ل: لذلك. ^٢ ز: غيركم. ^٣ ل: به. ^٤ ساقطة في ز. ^٥ ل: يثبتون. ^٦ ز، خ، ل: اليهم. ^٧ ساقطة في ل.

من النظر والاجتهاد والرجوع عن الباطل إلى الحق، أو أن ثبتو ذلك فبتلوا قولهم الذي رجعوا عنه، وتبطلوا الإجماع الذي اتفق به بإبطاله. فاما إن أثبتتم الأمرين وصحتم الوجهين فقد جئتم بمحكمين مختلفين وقلم بقولين متناقضين.

١٤٦ ولهم في مثل هذا قول عريض طويل وكلام كثير، هذا الذي حكيناه هو جماعة، وأصل القول فيه اختصرناه وأبنا فساده بقدر ما ربنا^٢ عليه هذا الكتاب، ولو استقصينا ما قالوا من تقيع هذه الأصول خرج الكتاب عن حدّه، وإذا فسد أصل الشيء، فسدت^٣ فروعه.

١٤٧ وذهب آخرون منهم إلى الاقصار في الإجماع على قوم سموهم وأهل بلدان ذكرهم. ورغم كل فريق منهم أن الجماعة التي تقوم الحجة بقولها هي التي ذكروها وأوجبوا ذلك بدعواهم لها. وفساد هذا الأصل في ذاته يفسد دعوى جميع من تعلق به، وإذا أوجب ذلك من أوجهه لمن أوجبه له باختياره ورأيه وهواء بلا حجة من كتاب الله جل ذكره ولا من ستة رسوله صلى الله عليه وعلى آله، فيما إذا زلم قوله من قال بخلافه وتحب حجته على من ادعى خلاف دعواه؟ فإن جاز ذلك عنده فلغيره أن يدعي ذلك جماعة غير الجماعة التي ادعى هو ذلك لها ولأهل بلد سوى البلد الذي أوجب ذلك لأهله. وإن ساغ^٤ ذلك ووجب قامت الدعوى مقام اليقنة، وسقط عن القائلين تکلف الحجة. وكان لكل قائل أن يتبع هواه ويقول بما رأه واستشهاده وادعاه، ويكون في ذلك مصيبة للحق قاتلاً به. وفي هذا إباحة الفرقة التي نهى الله عز وجل عنها وإبطال^٥ حجة الجماعة التي أراد هؤلاء إثباتها وقلوا بها، لأنهم متى أوجبوا أن جماعة التي تحب الحجة بقولها من رأوه بلا حجة، لم يعدموا من يرى خلاف رأيهم ويقول بنقيض^٦ قولهم، ويوجب ذلك لغير من أوجبه له، ويختلف أولئك آخرون ويختلف قوماً غيرهم ممن^٧ خالفهم إلى غير نهاية في العدد، ولا تقوم^٨ في ذلك حجة لأحد منهم على أحد فيعود الإجماع افتراقاً، والقول في الدين اختلاطاً واختلافاً.

^١ ز: ينعقد. ^٢ ز، ل: ربناه. ^٣ ز، خ، ل: فسد. ^٤ ز: أوجب. ^٥ ز، خ، ل: اذا ساغ. ^٦ ل تزيد هنا: بها. ^٧ ز: يتقصى. ^٨ ز، خ، ل: من. ^٩ ز، ل: يقوم.

١٤٨ فن هولاء القائلين بهذا القول المتدلين بمذهب مالك بن أنس ومن قال بقوله من أهل المدينة ورعموا أن الجماعة التي يحب اتباعها وتلزم الجماعة من قولها جماعة أهل المدينة. واحتجوا بذلك بأنها دار هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله وبها أقام بعد هجرته إلى أن قبض صلى الله عليه وسلم على آله وسلم فأهلها فيما رعموا أعلم الناس بيته، والذي هم عليه فإنما أخذوه عنه شفافاً وعياناً. قالوا وبها كانت الأئمة الراشدون بعده، وأكابر جمهور الصحابة الذين كانوا يشاهدون رسول الله صلى الله عليه وسلم آله، وبينهم كان يسترن بيته ويقضي قضياته، فهم في ذلك على خاصة من الناس. وذهب بعضهم إلى أن قولهم كله مسند وإن لم يستندوا فلم يقولوا منه إلا ما سمعوه ورأواه. وقال آخرون منهم إنما ما أستندوا فهو مسند، وإنما ما رأواه رأياً، فهم وغيرهم من أهل البلدان فيه سواء.

١٤٩ فيقال للذين احتجوا بكون النبي صلى الله عليه وسلم على آله فيهم إن كون النبيين صلى الله عليهم أجمعين في الموضع الذي يكونون بها ليس مما يُقضى به بالفضل لجميع أهلها، وإنما يُقضى بذلك لمن اتبعهم واهدى بهداهم من أهل مواضعهم ومن غيرها. ومن لم يتبعهم من أهل مواضعهم فهو وغيره من هو في مثل حاله بالسوية، لا اختلاف بذلك بين الأئمة، فإذا كان ذلك كذلك فليس الموضع بحجة في الفضل. وإنما الحجة فيه أهله. فهم يوجبون فضل البلد لا البلد يوجب فضلهما. وهذا إنما يسقط ذكر البلد في حجة الفضل، ويثبت حجة أهله. وإذا كان ذلك كذلك بطل احتجاجهم بالبلد.

١٥٠ وإن أدعتم الفضل لأهل المدينة كلامهم، كذبكم كتاب الله إذ يقول فيه^١: جل ثناؤه «وَمَنْ حَوَّلَكُمْ مِنَ الْأَعَزَابِ مُفْقُونَ ۚ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرْدُوا عَلَى التِفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ لَمَنْ تَعْلَمُهُمْ»^٢ فإذا كان الله عز وجل قد أخبر أن^٣ من أهل المدينة منافقين وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلمهم فما يدريكم أنتم أن بعض من وصفتهم

^١ ل: قام. ^٢ ز: هجرة. ^٣ زيادة اقتضاها السياق. ^٤ ز: ينسوا. ^٥ ز: أستد. ^٦ ز: رواه. ^٧ كذا في خ، وفي ز، ل: لاختلاف. ^٨ زيادة من خ. ^٩ ل: الموضع. ^{١٠} ساقطة من ل. ^{١١} ز: لنا.

بالصحبة من جملتهم وأنت لا تعرفونهم؟ فإن رأيتم أنَّ في أهل المدينة جمهور الصحابة الفاضلين فقد أخبركم الله عزَّ وجلَّ أنَّ فيهم من لا تعلموه من المنافقين. وقد كان بها اليهود فلم يقتضهم ولمنافقون فلم يزكيهم^١ فما فضلها في هذا الباب على غيرها؟ ومن أين أوجبتم الفضل لجميع أهلها والله عزَّ وجلَّ يخبر أنَّ المنافقين بها؟

وأقْتَلَ ما زعمتم من أنَّ قولهم وإن لم يسندوه فهو مسند فهذا إغراق في الجهل وغلوٌ في القول وكذب على الرسول، وقد قال رسول الله من كذب على متعمداً فليتبأوا مقعده من النار. فكيف تنسبون من القول إلى رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهِ مَا لَمْ يُبَتِّلْ لَكُمْ عَنْهُ^٢ إِلَّا بِتَوْهِمٍ^٣ توهمتموه على قاتله؟ وهذا نحو قول الذين غلوا في مالك لما أخذ عليهم قوله فيما يحكىه ويرويه عن رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهِ وَبِرِّهِ ويقول ليس العمل ببلدنا عليه، فيشهد على نفسه وعلى أهل المدينة الذين رأيتم أنَّ قوله وقولهم حجة بخلاف رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهِ وَبِرِّهِ، والله عزَّ وجلَّ يقول وهو أصدق القائلين **﴿فَإِنَّمَا يَحْذَرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾** أنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ^٤، فقال من احتج في ذلك لمالك متنٌ غلا فيه، إنما قال ذلك لأنَّ الحديث لم يصح عندـه. فيقال لهم هذا تقول منكم^٥ عليه وهو لم يقل إنَّ الحديث لم يصحـ. وكيف يقول ذلك وهو يرويه ويسنـه؟ فإنـ كانـ كـما زـعمـتمـ لم يـصحـ عنـدهـ فـكانـ يـنبـغيـ لهـ أنـ لاـ يـروـيـهـ،ـ وإـذـ قدـ روـاهـ وـذـكرـهـ فـيـجبـ عـلـيـهـ أـنـ يـذـكـرـهـ لـمـ يـثـبـتـ عـنـهـ،ـ وـلـاـ يـجـعـلـ الـعـلـمـ بـلـدـهـ حـجـةـ عـلـىـ خـلـافـ قولـ رسولـ اللهـ صـلـّىـ اللهـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ آـلـهـ.

وكذلك من غلا في أبي حنيفة ممن اتبعـهـ وقالـ بـقولـهـ لـمـ أـخـذـ عـلـيـهـ ماـ يـقـولـهـ فيـ كـثـيرـ منـ كـتبـهـ فيـ تركـ الـقيـاسـ الـذـيـ هوـ أـصـلـ مـذـهـبـهـ،ـ وـعـلـيـهـ بـنـاءـ قـولـهـ فيـ كـثـيرـ منـ المسـائـلـ،ـ وـأـخـذـهـ بـالـاسـخـسانـ فيـ كـثـيرـ مـنـ قـولـهـ بـعـدـ ذـلـكـ،ـ وـأـنـهـ يـقـولـ الـقـيـاسـ فيـ هـذـهـ المسـائـلـ كـذـاـ وـلـكـيـ أـدـعـ الـقـيـاسـ فـيـهـ وـأـخـذـ بـالـاسـخـسانـ فـأـقـولـ فـيـهـ^٦ كـذـاـ،ـ وـيـأـتـيـ بـقـولـ يـخـالـفـ القـولـ الـذـيـ قـالـ إـنـهـ الـقـيـاسـ عـنـهـ.ـ فـقـيلـ لـهـ إـنـ كـانـ الـقـيـاسـ حـقـاـ كـاـ قـالـ صـاحـبـ

^١ لـ: تـرـكـهـمـ. ^٢ زـيـادـةـ مـنـ خـ لـكـ عـنـهـ. ^٣ زـ بـنـوـمـ لـ: يـوـمـ. ^٤ زـ: فـنـ. ^٥ زـ: عـنـكـ. ^٦ زـيـادـةـ مـنـ خـ. ^٧ سـاقـطـةـ فـيـ لـ.

ومن مذهبه عليه خلاف الحق هو الباطل، فكيف يدع القياس ويأخذ بخلافه؟ وإن كان الحق فيما استحسنه والقياس خلافه فقد أقرَّ أن القياس باطل. فقالوا يعتذرون له إنَّ القياس إنما يكون فيما لا يثبت فيه خبر وإنما استحسن أبوحنيفة ما استحسن بغير عن الرسول ثبت فيه عنده.

١٥٣ فِيَقَالُ لَهُمْ هَذِهِ دُعْوَىٰ مِنْكُمْ وَتَقُولُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهٖ وَهُوَ يَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ كَذَبٍ عَلَىٰ مَتَّعِدًا فَلَيَتَبُوأْ مَقْعُدَهُ مِنَ النَّارِ . إِنَّ كَانَتِ الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ جَاءَتْ عَنِ الرَّسُولِ كَمَا رَأَيْتُمْ فَأَوْقَفُونَا عَلَيْهَا وَلَنْ تَجِدُوهَا . وَلَوْكَانَ ذَلِكَ كَمَا زَعَمُوا لِلْأَخْبَارِ ثَبَّتَ عَنْهُ وَهُوَ كَمَا يَرَى مُؤْمِنٌ إِنَّمَا يَقِيسُ مَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ خَبْرٌ ، فَمَنْ أَيْنَ وَجَبَ عَنْهُ أَنْ يَقِيسَ ذَلِكَ وَيَذَكِّرَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِيهِ كَذَا وَلَكَنَهُ خَالِفٌ^٢ ! إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِخَبْرٍ^٣ كَمَا زَعَمُوا رَوَاهُ فَلَا مَعْنَى لِذَكْرِ الْقِيَاسِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الدَّلَالَةَ عَلَىٰ فَسَادِ الْقِيَاسِ لَأَنَّهُ يَخْالِفُ السُّنَّةَ وَلَمْ يَرِدْ ذَلِكَ لَأَنَّ مَذَهَّبَهُ الْقِيَاسُ وَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَى ثَبَّاتِهِ فَكَيْفَ يَأْتِي بِمَا يَسْقُطُهُ ؟ وَإِذَا كَانَ فِي الْمَسَأَةِ خَبْرٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهٖ وَهُوَ مَعْنَى حَمْلِهِ إِيَّاهَا عَلَى الْقِيَاسِ ؟ وَلَوْكَانَ فِيهَا خَبْرٌ لِذَكْرِهِ وَاحْتَاجَ بِهِ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَمَا احْتَاجَ بِذَلِكَ فِيمَا جَاءَتِ الْأَخْبَارُ فِيهِ مَا قَالَ بِهِ وَذَهَبَ إِلَيْهِ ، وَلَكِنَّ أَصْحَابَهُ لَمَّا أَخْذُوا بِالْحِجَّةِ عَلَيْهِ قَوْلُوهُ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يَقُلْهُ ، وَاحْتَجُوا لَهُ بِمَا لَا حِجَّةٌ فِيهِ كَائِنُهُمْ أَوْهَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَغْلُطْ فِي شَيْءٍ ، وَهُمْ يَرَوُونَ عَنْهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ بِالشَّيْءِ وَرَجُوعِهِ عَنْهُ . إِنَّ أَكْبَرَ أَصْحَابَهُ كَأْبَيْ يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ^٤ وَالْحَسَنَ بْنَ زِيَادَ الْمُؤْلُوِيَّ وَزَرْفَ وَغَيْرِهِمْ خَالِفُوهُ فِي كَثِيرٍ مِمَّا قَالَ بِهِ .

١٥٤ قَالَ هُؤُلَاءِ الْقَاتِلُونَ بِإِجْمَاعٍ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَعَلَىٰ سَائِرِ أَهْلِ الْبَلَادِ اتِّبَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فَإِذَا اخْتَلَفُوا صَارُوا إِلَىٰ أَحْسَنِ أَقْوَابِهِمْ وَأَقْرَبِهِمْ شَبَّهًا بِالْأَصْوَلِ . وَقَدْ بَيَّنَا فَسَادَ دُعَوَاهُمْ^٥ مَعَ أَنَّ الذِّي ادْعَوْهُ مِنْ صَحْبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهٖ وَهُوَ قَدْ يَدْعُهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَلَادِ كَالَّذِي حَكَىٰ عَنْ مَالِكٍ أَتَهُ وَقَعَ مَرَّةً فِي أَهْلِ الْعَرَقِ

^١ كذا في خ، وفي ز، قيل، ل: قال. ^٢ خ، ل: خالفة. ^٣ ز: الخبر. ^٤ ساقطة في ز. ^٥ كذا في خ، وفي ز، ل: تقولوه. ^٦ ل: ذكرنا. ^٧ ز: الحسين. ^٨ خ، ل: أقرب بهم.

وقال من أين لأهل العراق علم؟ فقال له بعض من سمعه وكيف لا يكون لهم علم وكان بين أظهرهم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود؟ فقال مالك إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله قال إن المدينة تبني خبئها كما تبني الكير خبث الحديد. فإن كان أراد بذلك الخبر من ذكر له من الصحابة إذ كانوا قد خرجوا من المدينة وهو أشبه ما يوجبه قوله، فقد قال قولًا عظيمًا باهتمه واستحق المقت به من ربه.

١٥٥ وقال آخرون الإجماع ما أجمع عليه أهل الحرمين والمصريين^١ يعنون مكة^٢ والمدينة والكوفة والبصرة. واعتلو في ذلك بأن^٣ هذه الموضع كان بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله من أهل العلم. ولجة على هؤلاء كالمجنة على من قلد الصحابة وأهل المدينة. وقد مضى القول بذلك فيما تقدم من هذا الكتاب فأشغلي عن إعادةه.

١٥٦ وقال آخرون الإجماع الذي ينقطع معه العذر ويزول به الارتباط هو اتفاق الخاصة الذي لا يسأل عنه من العامة إلا^٤ متعلماً لا^٥ مناظراً ولا^٦ متحكماً. فإذا أخبر بالقول فيه قبله ولم يعرض فيه بمنازعة على من أخبره كجماع العلماء على موضع الكعبة من مكة وعلى التفريق بين الصفا والمروة وعلى المشاهد بمنى والمزدلفة وعلى أن شهر رمضان هو الشهر التاسع من السنة وأن يوم النحر هو اليوم العاشر من ذي الحجة، وما يجري مجرى ذلك مما يتسع فيه الخطاب، ويطول بسميته الكتاب. فما كان على هذه^٧ السبيل مما لا يقع فيه التنازع بأنه حجة الله على خلقه فلا يجوز دفعه ولا تسع^٨ مخالفته، وما عدا ذلك فلا أعلم له دليلاً قام^٩. فمن ادعاه وأقام دليلاً على دعواه وجوب قبول قوله، وإلا^{١٠} فالالأصل أن الحجة ليس ثبت إلا حين^{١١} أوجبها الله عز وجل، فما صحي أنه أوجبه فواجب، وما لم يصح أنه تعبد به فساقط. هذا نص قول محمد بن داؤد، وهو مذهب أبيه داؤد بن علي ومن قال بقوله.

^١ ل: المصريين. ^٢ ز تزيد هنا: في. ^٣ ل: أَنْ. ^٤ ل: لَا. ^٥ كذا في خ، وفي ز: وإن، ل: ولا. ^٦ ز: يوم. ^٧ ل: هذا. ^٨ ز: يسع. ^٩ ز: أقام. ^{١٠} ز: ولا. ^{١١} خ: حيث.

وهذا القول نحو من قول من قال إن الإجماع لا يكون إلا عن وصف كتاب أو
ستة. وقد ذكرناه وما يدخل على قائله لأن الذي حكاها ابن داؤد من موضع الكعبة
والصفا والمروءة والمشاهد وشهر رمضان ويوم النحر ليس مما أجمعوا عليه برأيهم،
ولكنه بتوقف من الرسول صلى الله عليه وسلم على آلة لهم. وقد ذكرنا أن التوقف
مستغنى به عن حجة الإجماع وغيرها.

وقال آخرون إن الإجماع ما لم يعلم فيه اختلاف، وهو لاء يقولون إن من خالف
الإجماع فقد كفر، وقد احتجت عليهم بعض من أنكر قولهم، فقال هذا قول يغنى تدبره
عن الحجة على قائله لأن الله يعرف على نفسه بأنه لا يكون في وقته جاهلاً بالاختلاف
يصير عالماً به، وهو يزعم أن من خالف الإجماع فقد كفر. فالواجب على أصله أن
يكون في وقت ما كان جاهلاً بالاختلاف في المسألة حاكماً بالإجماع فيها، قاضياً بغير
من خالفة وإن كان مخالفًا قد علم من الاختلاف ما لم يعلمه، فإذا علم هو ما علم من
قد أظهره على أصله صار بذلك الكفر مؤمناً وصار هو كافراً على مذهب من لا يعلم
اختلاف العلماء مثل عالمه. وكيف يتھيأ لعاقل أن يجعل عالمه وجهله معياراً على
حجج ربها ففيتها إذا كان جاهلاً وبطشه إذا كان عالماً؟ فإن حدى المدار الذي إذا
بلغه الرجل من العلم باختلاف الناس حدى^٧ صار وجهله بالاختلاف موجباً للإجماع،
سئل عن ذلك التقدير وطلب بالدليل على تحديده دون أن يجعل الحد نصفه أو
ضعفه. وإن لم يجعل لذلك حدى، وقال كل من لم يعلم في شيء من الأشياء اختلفاً
وجب أن يكون ذلك الشيء إجماعاً طلباً بالدليل على قوله. قال. وهذا قول واهية
عراه من جميع جهاته.

وقال آخرون إجماع أهل كل عصر حجة وإن خالفهم من تقدمهم وعارض هؤلاء
من خالفهم، فقال لا يتھيأ لقاتل أن يقول اتفاق أهل العصر حجة على باقيهم وإن كان
من قبلهم قد خالفهم. فإن قيل كيف يكون هذا إجماعاً ونحن نجد في العصر خلافه

^١ خ: قائلية. ^٢ ز: جاهل. ^٣ ساقطة في خ، ز. ^٤ ز: أعلم. ^٥ خ: عياراً. ^٦ ساقطة في ز. ^٧ ز: حد. ^٨ ساقطة
في ز.

قيل له وكيف يكون اتفاق أهل هذا العصر إجماعاً ونحن نجد في هذه المسألة من أئمة هذا الدين خلافاً.

١٦٠ وقال آخرون إذا^١ قال الواحد من الصحابة قوله قولاً، ولم يأت عن أحد من الصحابة خلافه كان قوله ذلك حجة، ولم يجز لأحد خلافه. وخالفه هؤلاء آخرون على ما قدمنا ذكره من مذهب من يقول إن الصحابة في هذا وغيرهم سواء، فقالوا لم^٢ قلتم هذا؟ لأن^٣ قول الواحد من الصحابة حجة على الخلق كافية أم لا يكون قوله حجة إلا بدليل يعويده؟ فإن قالوا قوله حجة سئلوا عن الدليل على ذلك^٤ ولن يجدوا^٥ إليه سبيلاً. ثم يقال لهم إذا كان كارنعمت قول الواحد من الصحابة حجة على غيره، فليس لأحد من أهل عصره^٦ ولا غيرهم أن يخالفه، لأن الحجة إذا ثبتت كان خالفاً كائناً من كان خططاً. وقد رأينا الصحابة اختلفوا، فإن قالوا أولئك صحابة مثله ولا فرق بين قولهم وقوله، قيل لهم فليس قولهم إذا حجة، وإذا^٧ كان للصحيبي مثله أن يخالفه^٨ فما بال التابعي، وهو مسلم مثله لا يجوز له خلافه؟ فإن قالوا لا يجوز ذلك للتابعين لأن الصحابة أفضل منهم. قيل لهم فيلزمكم^٩ على هذا أنه لا يجوز للمفضول خلاف من هو أفضل منه، فيكون ما قال أبو بكر عندكم لا يجوز لأحد من الصحابة ولا من التابعين خلافه لأن الفاضل عندكم، وليس للمفضول أن يعرض على من هو أفضل منه. قال هذا القائل. وهذا قول لظاهره^{١٠} رونق تقبه العامة، فإذا بحثت عن حقيقته^{١١} خواطر الخاصة تتحقق عند التحصيل.

١٦١ وذكر بعض من دفع أن يكون إجماع الصحابة حجة على من بعدهم، واحتج في دفعه ذلك بأن قال رعم قوم أن الجماعة من الصحابة إذا اتفقا على قول لم يجز لصاحب ولا غيره أن يخالفهم، فمن فعل ذلك كان شاذًا، وكان عليه الرجوع إلى قولهم. قال. وهذا خطأ من قولهم لأنهم حدوا حدوداً لم يأذن الله بها، ثم جعلوها سُنَّة^{١٢} لا تجوز^{١٣} مجاورتها، وتحديد الشائع لا يقبل إلا من الخالق تبارك وتعالى،

^١ ز:إذ. ^٢ ز، خ: كم. ^٣ كذا في خ، وفي ز:إلا،أ.ن،ل:لأن. ^٤ ساقطة في ز. ^٥ هـ:ل:يجدوا. ^٦ ز: العصره. ^٧ ز:إذ.

^٨ ساقطة في ز:أن يخالفه. ^٩ ز، خ،ل:فليلزمكم. ^{١٠} ز:الظاهره. ^{١١} ز:حقيقة. ^{١٢} ز:أسباباً، خ،ل:سبباً.

ولعل الصواب ما أثبتناه. ^{١٣} ز، ل:يجوز.

لأنه وحده يجب أن يسلم لأمره فيتثل^١ ما يأمر ولا يسأل عما يفعل، ومن سواه من الناس يسألون.

فيقال لهم هل تجدون عدد الجماعة التي إذا^٢ اتفقت كان مخالفتها شاذًا، أم لا
١٦٢ تحصرونها^٣ بعدد؟ فإن حصروها^٤ بعدد سئلوا عن الدليل على ذلك التحديد. وذلك
ما لا سبيل إليه، فإنهم لم يحصروها^٥ بعدد كان ذلك أخفش^٦ في الإغفال وأبعد
من طريق الاستدلال. وذلك أنهم أوجبوا فرضًا ابتدعوه لأنفسهم، ولم يتهيأ لهم
أن يوقوا على تحديد قولهم، دون الحجة التي تؤيده لهم. ومن عجز عن وصف المقال
كان أخرى أن لا يهتمي إلى وجوه الاستدلال. ثم يقال لهم أيضًا أخبرونا عن
الشذوذ. أنسبونه^٧ إلى الواحد إذا خالف الجماعة أو إلى الاثنين أو إلى الثلاثة؟ فإن
قالوا إلى الواحد دون غيره، قيل لهم ما الفرق بين الواحد وبين الاثنين وكلاهما منفرد
عمن هو أكثر منه^٨ عدداً؟ وإن سووا بين الواحد والاثنين والثلاثة، فعلوهم شاذين،
وجعلوا ما زاد^٩ على ذلك العدد متألقين، يسألوا عن الفرق بينهم وبين من حكم مثل
حكمهم فنعلم أن السيدة إذا انفردوا^{١٠} كانوا شواذ وما زاد عليهم. وذلك ما لا يوجد
على تحديده^{١١} دليل.

١٦٣ وزعم قوم أن الإجماع ما أجمع عليه مالك وأبو حنيفة والشافعي والأوزاعي ومن
قال بقولهم، وأن ما أجمع هؤلاء عليه حجة، ولم يلتفتوا إلى إجماع الصحابة ولا إجماع
أهل العصر. وخالف قولهم آخرون من نسبي بالجماعة.

١٦٤ وقال بعض من احتج منهم على من قال بهذا القول، وقال هذه الطائفة كان الأولى
أن يرفع قدر العلم وأهله عن أن يذكروا مع من ذكر معهم، ولو لا ما انتشر من ذكرهم
وكثير من تمويهاتهم وزخاريفهم لتركتها ذكرهم. فأماماً قولهم إن إجماعاً يكون حجة الله^{١٢}
على عباده لا تسع مخالفته، ولا تحمل بجاورته ما لم يعلم أن واحداً من ذكره خالفة،
فإذا علم ذلك بطلت حجة الله فيه، وزالت من قبله مرتبته^{١٣} بمخالفته هذا الواحد له.

١: ز: يتثل. ٢: ل: اذا. ٣: خ: ل: يحصرونها. ٤: خ: ل: حصروها. ٥: ز: خ: ل: وأنهم، ولعل الصواب ما أثبتوا وقد يكون
أيضاً: فإنهم إن. ٦: ز: يحصروه. ٧: زبخش. ٨: ز: أنسبون. ٩: زيادة من خ. ١٠: ز: أراد. ١١: ز: انفردوا. ١٢: ز:
تحمد. ١٣: ز: الله. ١٤: ز: مرتبة.

قول محققٍ بأن لا يلأ إليه ولا يعمد^١ في نازلة^٢ عليه، والله تعالى ذكره أحفظ لجج دينه وأصون لأمة نبيه صلى الله عليه وسلم من أن يكلها إلى إجماع يثبت بما وصفناه ويبطل بمخالفة من ذكرنا.

١٦٥ فهذا من بعض احتجاج بعض القوم على بعض ذكرناه، وهو من أبلغ ما انتهى إلينا وسمعناه لخبر عن قولهم فيه، وإن كا قد قدمنا من الجهة فيما ذهبنا إليه وقلنا من ذلك به ما هو آكده وأوضح وأيin وأصح إن شاء الله مما نزعن به لغيرنا. وبالله توفيقنا^٣ وعلى تأييد ولية اعتمادنا ومعولنا، وحسبنا الله ونعم الويل.

١٦٦ بهذه جملة قول القائلين بحجج الإجماع قد اختصرناها كما أوجبنا في صدر هذا الكتاب اختصار جمل ما نذكر فيه، ولحجج على من خالف الحق الذي تمسّكا به، وذهبنا إليه. وقد ذكرنا أيضاً من ذلك ما يستغنى^٤ بها عن التطويل، إذ لوأسهبنا في ذلك في القول لاحتاج كل باب من أبواب هذا الكتاب إلى عدة من الكتب، وفي الاختصار على جملة القول ما يكتفي به ذوو التمييز^٥ ويستغنى به ذوو العقول عن^٦ الإثار والتطويل.

١٦٧ فإن عارضنا معارض من ينتحل ما رددناه من هذا الباب، فقال أراكم تتكون حجج الإجماع، ومن انكر شيئاً وأبطله أثبت ضده وصححه^٧. فإذا كنتم قد دفعتم قول الإجماع وأبطلتموه أثبتم قول أهل الفرق وصححتموه، وقد نهى الله عز وجّل عن الفرق والاختلاف، وأمر بالاجتماع على الحق والاتفاق، وجاء ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وذكر في^٨ ذلك من الكتاب ما تلوناه، ومن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ما ذكرناه فيما تقدم من كتابنا هذا، كقول الله عز وجّل «أَنَّ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَقْرَفُوا فِيهِ»، وك قوله «وَمَا تَرَقَّدَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ أَلْيَهُنَّةَ»، وك الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يد الله على الجماعة، وك الحديث عنه عليه السلام لن يجمع الله أمتى على ضلاله. وقال إذا أبطلتم حجج الإجماع فكانكم أردتم الآ

^١ ز: محفوف. ^٢ ز: يعتمد. ^٣ ل: نازلة. ^٤ ساقطة في خ، ل. ^٥ ل: آكده. ^٦ ز: توفيقنا. ^٧ كذا في ز، خ، وفي ل: يكتفي. ^٨ ز: التمييز. ^٩ ل: من. ^{١٠} ل: صحيحه. ^{١١} ساقطة في ل.

تكون جماعة المسلمين، وأنت إذا حصلت مجمعة، فينبغي على قولكم ألا يكون قولكم حجة ولا يكون حجة إلا من افرد وشذ من الأمة.

١٦٨ قلنا معاذ الله أن نقول هذا الذي أررمتونا إياته أو ننسب^٢ الضلال إلى جميع الأمة أو نقول إنها اتفقت على ضلاله أو زرید^٣ بها الاختلاف والفرقة. ولكن نكرى ملن أجمع منها الإجماع على خلاف كتاب الله جل ذكره وسنة محمد نبیه صلی الله عليه وسلم آله والقول في دینه بما لم يأمر الله عز وجل به ولا رسوله صلی الله عليه وسلم بما عبناه من الرأي والقياس والنظر والاستحسان. وما يدعون إليه الهوى وتميل نحوه الشهوات دون اتباع المهدى.

١٦٩ وندعوا الناس إلى الاجتماع على كتاب الله وسنة رسول الله صلی الله عليه وسلم وعلى ما كان المؤمنون عليه في حياته عليه السلام من اجتماعهم على طاعته والأخذ عنه والقبول منه والتسليم له وترك التنازع والاختلاف عليه، كالمذى يروى عنه صلی الله عليه وسلم أنه قال افترق بنو اسرائيل على اثنين وسبعين فرقة وستفترق أمتى على ثالث وسبعين فرقة، واحدة ناجية وسائرها هالكة في النار. قيل يا رسول الله من الفرقة الناجية؟ قال أهل السنة والجماعة. قيل وما السنة والجماعة؟ قال ما أنا عليه وأصحابي اليوم. فلم يكن أحد من^٤ أصحاب رسول الله صلی الله عليه وسلم يقول معه في حياته في دین الله برأي ولا قياس ولا نظر ولا استحسان ولا استدلال، ولا كان هو صلی الله عليه وسلم يقول بشيء من ذلك، وقد بينا ذلك فيما تقدم وذكرنا ما جاء فيه من كتاب الله جل ذكره وقول رسول الله صلی الله عليه وسلم. بل كانوا مجتمعين عليه يقولون بقوله ويتبعون أمره وينتهون بهيه.

١٧٠ ولا يقع اسم الجماعة بعده إلا على من اجتمع على طاعة الإمام كما حد ذلك عليه السلام ومثله بما هو عليه وأصحابه. وكل جماعة تخرج عن طاعة الإمام وحكمه فليس يقع عليها^٥ اسم جماعة المسلمين، فإذا كان كذلك^٦ وجب على جماعة المسلمين المجتمعين

^١ خ: جماعة جماعة. ^٢ ز: ينسب. ^٣ ز: يزيد. ^٤ خ: ل: مما. ^٥ ساقطة في ل. ^٦ ساقطة في ز. ^٧ ز: عليهم، خ: ل: عليه. ^٨ ز: خ: ل: ذلك.

على إمامهم الأخذ عنه والرذ إليه بحسب ما وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم الجماعة به، فإن كان هؤلاء الذين ذكرنا ونذكر في هذا الكتاب قولهم، وزرده عليهم كذلك اجتمعوا على أمة نصبهم الرسول صلى الله عليه وسلم لهم، فسلموا إليهم وأخذوا عنهم أمر ما جعلوه من دينهم، فينبغي لهم أن يدعوا أنهم أهل السنة والجماعة. وإذا كان أئمتهم يجهلون كثيراً من أمر دينهم، ومنهم من لا يعرف ما يسأل عنه منه، وعامتهم قد جاهروا بشرب التحمر وسماع اللهو وارتكاب المعاصي والحرام واستطالوا على الأمة بالعدوان والظلم وساروا فيهم بالعنف والغشم.

١٧١ وانفرد هؤلاء القائلون بآرائهم وأهوائهم بإقامة الدين دونهم بزعمهم، وسلم المتسئلون بالإمامية ذلك إليهم، وأخذوه عنهم. فهل هذا الذي فعلوه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبعوها، أم بدعة أحدثوها وابتدعوها؟ فكيف ينسب إلى السنة والجماعة من خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعته اللذين أكد على ذلك بقوله إن السنة والجماعة ما هو عليه وأصحابه. ولو لم يقل ذلك لم يجب خلافه ولا كان القول في ذلك إلا ما قاله صلى الله عليه وسلم لأن البدعة تقضي السنة والفرقة ضد الجماعة.

١٧٢ فلينظر من خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الأصل الذي هو أصل الدين والقول الذي عنه اختلف من اختلف من المختلفين وخالف فيه جماعة المؤمنين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أئم الذين أدعوا أنهم أهل السنة والجماعة وقد خالفوهما أم نحن الذين تمسكنا بهما ودفعونا عنهما^٦؟ مما على الحق من ستر للبصیر^٧، «لَا تَعْمَلُ أَبْصَرٌ» كما قال الله عز وجل «وَلِكُنْ تَعْمَلُ الْقُلُوبُ أَتَتِي فِي الصُّدُورِ»^٨. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي احتجوا به لن يجمع الله أمتى على ضلال، فلن يجمع الله عز وجل بمحده على ذلك. وقد ذكرنا فيما تقدم من الأمة التي ذكرها الله عز وجل والرسول بمثل هذا من التفضيل^٩.

^١ ز: الذي. ^٢ ل: زردهم. ^٣ كذا في ز، وفي ل: الخ. ^٤ ز، خ: مع. ^٥ ز: الفرق. ^٦ ل: ودفعنا عنهم. ^٧ ل: البصر. ^٨ خ، ل: فلم. ^٩ ز: التفضل.

وإن رزعوا أنَّ الأُمَّةَ هُنَّا كُلُّ مَنْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُمْ كُلُّ ذَلِكَ
 ١٧٣ أَيْضًا لَمْ يَجْعَلُوكُلَّهُمْ عَلَى ضَلَالٍ إِذْ كَانَ مِنْهُمُ الْأُمَّةُ الْهَادِيَةُ الْمُسْتَخَاصَةُ وَمِنْ عَمَّهُ
 هَذَا الاسم بِاتِّباعِهَا، وَقَدْ يَبْتَدِئُ ذَلِكَ وَأَوْضَحَنَا فِيمَا تَقْدِمُ مِنْ هَذَا الْكِتَابَ وَشَرْحَنَا. وَأَمَّا
 قَوْلُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي رَوَاهُ وَاحْجَبُوا بِهِ يَدَ اللَّهِ عَلَى الْمَجَامِعَ، فَإِنْ تَوَهُمُوا أَنَّ
 الْيَدِكَمَا يَشَاهِدُونَ فَقَدْ وَصَفُوا اللَّهَ بِصَفَاتِ الْخَلَقِينَ نَفِينَا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَنَزَّهَنَا اللَّهُ عَزَّ
 وَجَلَّ عَنْ تَشْبِيهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَذَلِكَ مَعْنَى فِي الْكَلَامِ يَتَضَعَّ لَهُمْ وَلَا لِغَيْرِهِمْ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ
 يَجْرِي عَلَى التَّأْوِيلِ وَهُوَ الَّذِي يَصْحُّ وَيَبْثُتُ فِي الْعُقُولِ^١ فَإِنَّهُمْ لَا يَدْفَعُونَ أَنَّ الْيَدِ فِي الْغُلَةِ
 النَّعْمَةِ، وَلَيْسَ مِنْ نِعْمَةٍ^٢ أَعْظَمُ وَأَجْلُ مِنْ نِعْمَةٍ^٣ بَصَرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا عَنِ الْعَيْنِ، وَجَمِيعُهَا
 أَمْرُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا. وَهِيَ أَكْبَرُ نِعْمَةٍ جَلَّ ذِكْرَهُ عَلَى الْخَلَاقِ بِالْأُمَّةِ الْمُنْصُوبِينَ لَهُمْ مِنْ قَبْلِهِ.
 ١٧٤ وَقَدْ سُئِلَ جَعْفُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَّا لَتَّسْلَمُ
 يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ فَقَالَ لِلسَّائِلِ مَا يَقُولُ الْعَوَامُ فِيهَا؟ قَالَ يَقُولُونَ إِنَّهَا الشَّرِبةُ الْبَارِدَةُ
 مِنَ الْمَاءِ فِي الْيَوْمِ الْحَارِّ. قَالَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ نِعْمَةٍ^٤، اللَّهُ جَلَّ ذِكْرَهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَكُنَّهُ قد
 أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَعْتَدُ عَلَى عِبَادِهِ بِالْيُسْرَى مِنْ نِعْمَةٍ، وَلَا يَسْأَلُهُمْ
 عَنْ شَيْءٍ، قَدْ أَبَاحَهُ وَحَلَّهُ لَهُمْ، وَلَكُنْ نَحْنُ نَعِيمُ الَّذِي تَسْأَلُونَ عَنْهُ، تَسْأَلُونَ عَمَّا فَرَضَ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْكُمْ مِنْ طَاعَتِنَا. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَصْدِقِ الْقَائِلِينَ^٥ ﴿جَنَّتُ النَّعِيمِ﴾
 هِيَ الْجَنَّاتُ الَّتِي أَعْدَهَا اللَّهُ لَهُمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَأَبْتَاعُهُمْ نَسْبَهَا إِلَيْهِمْ. فِيدِ اللَّهِ الَّتِي
 هِيَ عَلَى الْمَجَامِعَ هُمْ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. لَا تَكُونُ جَمَاعَةٌ حَقٌّ إِلَّا بِهِمْ وَلَا تَنْسَبُ
 إِلَّا إِلَيْهِمْ. وَقَدْ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَجَامِعِ وَأَهْلِ
 السَّنَّةِ وَالْمُخَالِفِينَ وَأَهْلِ الْبَدْعَةِ مِنْهُمْ^٦؟ فَقَالَ أَمَّا الْمَجَامِعُ فَالَّذِي أَنَا عَلَيْهِ وَمِنْ أَبْعَنِي
 إِنْ قَلَوْا. وَأَمَّا أَهْلُ الْخَلَافَ^٧ فَالْمُخَالِفُونَ لِي وَلِنِّي^٨ أَبْتَعِنِي وَإِنْ كَثُرُوا. وَأَمَّا أَهْلُ الْبَدْعَةِ
 فَالْمُخَالِفُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكَابِهِ وَسُنْتَهُ الْقَائِلُونَ بِأَرَائِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ^٩ إِنْ كَثُرُوا.
 وَأَمَّا أَهْلُ السَّنَّةِ فَالْمُتَسَكِّنُونَ بِسُنْتَةِ اللَّهِ وَسُنْتَةِ رَسُولِهِ إِنْ قَلَوْا.

^١ ز: القول. ^٢ ز، خ، ل: نعمة. ^٣ ل: نعمة. ^٤ كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: نعمة. ^٥ ز: نسب. ^٦ ز، خ، ل:
 منهم. ^٧ الْخَلَاقِينَ. ^٨ ز: ومن. ^٩ كذا في خ: المتأملون بأرائهم وأهواهم، ز، ل: العاملون بأرائهم.

فهذا مالا يدفعه إلا مكابر مارق ضال فاسق . واسم المبادرة مشتق من الاجتماع .
 ١٧٥ والجماعة والجمع لا يكون إلا بجماع ممؤلف للجامعة، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم في عصره والإمام المنصوب من قبله من بعده، فتلك الجماعة والجمع المنصب إلى الحق، وما خالفه وإن كان جماعاً فنسب إلى الضلال والفسق . قال الله جل من قائل ﴿فَلَا تَرِئُوا الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُؤْمِنُونَ﴾ يعني جموع موسى عليه السلام وجمع فرعون . وقال ﴿وَمَا أَصْبَحْتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْجَمْعَانَ قَيْدًا لِّأَنَّ اللَّهَ يُعْلَمُ بِهِمْ﴾ يعني جموع محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمع المشركين . وقال ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُؤْلُونَ الدَّبَرَ﴾ .
 ١٧٦ فكل جماعة تكون مع إمام الحق فهي الجماعة التي تقوم الجنة بما هي عليه قلت أو كثرت . وكل جماعة فارقت إمام الحق فهي جماعة خاسرة ضالة، وأهل الفرقة والاختلاف خارجون عن أهل المبادرة والاختلاف . ولا يقع اسم المبادرة على قوم مفترقين مختلفين وإن كثروا، لأنهم لم يجتمعوا على أمر واحد ومؤلف جامع . ومن ذلك المسجد الجامع لأن الله يجمع الناس والمصحف الجامع لأن الله قد جمع القرآن . وقد وصف الله عز وجل قوماً اجتمعوا واختلفت قلوبهم بالتشتت ونفاهم عن الاجتماع . فقال ﴿تَحَسَّبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ فنفاهم عن الجمع لما اختلفت قلوبهم وتفرقوا أهواهم وخالفوا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدخلوا في جماعته . والجمع لا يجمعه ويؤلفه إلا الإمام وهذا معروف في لسان العرب ولغتها . قال ليدي:

وكت إمامنا ولنا نظاماً وكان العقد يحفظ بالنظام

فظام المسلمين وجماعتهم أئمته المنصوبون من قبل الله عز وجل لهم، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نظام أصحابه وأهل عصره ومؤلفهم . وكانوا جماعة إذا^٧ كانوا معه على حاليهم من التسليم له والردد إليه والسمع والطاعة له .

١ لـ: جامع . ٢ خـ، لـ: حق . ٣ زـ: يقوم . ٤ زـ: يجتمع . ٥ ساقطة في خـ، لـ . ٦ كذا في خـ، وفي زـ: بالتشتت، لـ: بالتشتت . ٧ زـ، خـ، لـ: إذـ .

- وكذلك تجري السنة كما قال صلى الله عليه وسلم من بعده، فمن خالفها كان بدأً
 كالذين ^{١٧٧} انقرقوا من بعده واختلفوا، وبرئ بعضهم من بعض، وكفر بعضهم ببعضًا ونصبوا
 أئمة لأنفسهم ممن وصفنا سوء حاليهم، ورغموا أنهم هم أهل العلم دون أئمتهم وسلم
 أئمتهم ذلك إليهم، ورضوه لهم، واتبعوهم ^١ في الدين، وأخذوه عنهم. فأي اتباع للكتاب
 والسنة وأي اجتماع على الحق يكون للأمة مع خلافهم هذا سنة الله جل ذكره، وسنة
 رسوله صلى الله عليه وسلم؟ فهذه الملاعة التي وصفنا فيما خالفة الحق قولها وأنكرا فيما
 تعاده فعلها. فأما جماعة أهل الحق فإنها ثانية ^٢ بقولها نقول وبمحاجتها على من خالفها فنحو
 ونستطيل إذ هي من كتاب الله جل ذكره، وسنة محمد رسوله صلى الله عليه وسلم.
 وما اجتمعت عليه هذه الملاعة التي أنكرا ما أنكراه ^٣ من قولها وفعلها والاقداء
^{١٧٨} ^٤ فيها وإنفرد به من افرد منها مما يوافق الحق ويوجه الكتاب والسنة لم ينكره عليها
 ولا على من قال به من غيرها. وإنما ننكر من قولها ما افعلته واختلقته وقالت بالرأي
 والهوى فيه. وننكر أن يكون إجماعها على ذلك مجتهدًا كارفع من أوجب ذلك.
 ولو ذكر لهم من الفضل والورع ما عسى أن يذكره ووصفهم من العادة بما عسى
 أن يصفه، فليس ذلك مما يجب الاقداء بهم فيما ابتدعوه مما ليس في كتاب الله
^{١٧٩} جل ذكره ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم. بل ورعنهم وعبادتهم وتقشفهم ^٥
 وما يوصيون به ويدركون ذلك عنهم فتنة لمن اغتر بهم. كما قال أمير المؤمنين علي بن
 أبي طالب صلوات الله عليه وقد خطب الناس فهد الله وأثنى عليه ثم قال:
 أما بعد فذمتي رهينة وأنا به زعيم، لا يهيج على القوى زرع قوم، ولا يظمآن على
^{١٨٠} القوى سخن أصل، وإن الحق والخير فيمن عرف قدره، وكيف بالمرء جهلاً أن لا يعرف
 قدره، وإن أبغض الخلق إلى الله تبارك وتعالى رجالان، رجل وكله الله إلى نفسه فهو
 جائز عن قصد السبيل، مشغوف ببدعة قد لمح فيها بالصوم والصلوة، فهو فتنة لمن
 افتتن بعبادته، ضال عن هدى من كان قبله، مضلًّا لمن اقدي به في حياته ومن
 بعده، حتماً خطايا غيره من أضل بخطيئته، رهين بها.

١: كالذين. ٢: واتبعوا. ٣: تبع. ٤: ز: أنكرنا. ٥: ز: وتقشفهم.

- ورجل قش جهلاً في أوباش الناس، غار بأغباس الفتنة، قد سماه الناس عالماً ولم يعن في العلم يوماً سالماً، بكر فاستكثراً. ما قل منه خير مما كثراً، حتى ارتوى من آجن، وجمع من غير طائل. جلس بين الناس قاضياً ضامناً لما اشتبه على غيره، إن خالف قاضياً سبقه لم يأمن في حكمه، وإن نزلت به إحدى العضلات هيئاً لها حشوًّا من رأيه ثم قطع به فهو على لبس الشبهات على مثل غزل العنبوت. لا يدري أصحاب أم أخطأ. لا يحسب العلم في شيء مما أنكره، ولا يدري أن وراء ما بلغ فيه مذهبها، إن قاس شيئاً بشيء لم يكتب نظرة. وإن أظلم عليه أمر أكتم به لما يعلم من جهله لئلا يقال لا يعلم. ثم جسر فضي فهو مفتاح عشوارات، ركب شبهات، خباط جهالات. لا يعتذر مما لا يعلم فيسلم. ولا يغضض بضرس قاطع في العلم فيغم. يدري الروايات ذرو الريح للهشيم، تبكي منه المواريث، وتصرخ منه الدماء وتحرم بقضائه الفرج الحال، وتباح الحرام، لا ملئ والله بإصدار ما ورد عليه، ولا هو أهل لما فوض إليه.
- أيها الناس! أبصروا عيب معادن الجور، وعليكم بطاعة من لا تعذرون بجهالته. فإن العلم الذي نزل به آدم عليه السلام من الجنة، وجميع ما فضل به النبيون صلى الله عليهم، في خاتم النبيين محمد وفي عترة الطاهرين، فلأن يتأهلكم؟ بل أين تذهبون؟
- فهذه صفة القاتلين في دين الله بآرائهم وأهوائهم، العادلين عن أولياء الله الذين أمر الله عز وجل بطاعتهم في كتابه وسؤالهم ورد ما اختلفوا فيه إليهم خiram تقليدهم ذلك واتبعهم عليه، أجمعوا على ما اجتمعوا عليه منه، واختلفوا فيه وانفرد منهم من انفرد به.
- والله ولئن عصمة من استعصم به^١ من ذلك، وتوفيق من سأل توفيقه لما يرتفع لديه ويزكو عنده.

^١ ز: صفاته. ^٢ ز: استعصمه.

الباب الثامن

ذكر قول القائلين بالنظر والرد عليهم

قال القائلون بالنظر وجة العقل من ينتحل ملة^١ الإسلام إن كلّ ما أتى به الرسول من قبل الله عزّ وجلّ من التنزيل وما أمر به ونهى عنه وأحله وحرمه فواجب على من أرسل إليه قوله عنه وترك الاعتراض عليه فيه والتسليم له وإنّه ليس لهم أن يعترضوا ذلك بنظر ولا رأي ولا أن يعرضوه على بحث العقول فيقبلوا منه ما قبلته ويدفعوا ما دفعته. إذ لو أنكروا شيئاً مما جاء به رسولهم أو دفعوه أو شكوا فيه، لم يكونوا مؤمنين به لقول الله عزّ وجلّ من قائل نبئه محمد صلّى الله عليه وسلم ﴿فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بِيَمِّهِ ثُمَّ لَا يَجِدُو فِي أَنفُسِهِمْ حَرْجًا تَمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ . وقوله ﴿وَمَمَّا أَتَكُمُ الرَّسُولُ فَذَرُوهُ وَمَا هَمَّكُمْ عَنْهُ فَانْهُوا﴾ .

قالوا فما أنزله الله في كتابه أو ثبت لنا عن رسوله صلّى الله عليه وسلم فليس لنا أن نتعقبه ولا ننظر فيه، بل علينا أن نتبعه ونسلم الأمر لله عزّ وجلّ ولرسوله صلّى الله عليه وسلم فيه. وما لم نجده في الكتاب ولا في السنة استعملنا فيه النظر وجة العقل. فما ثبت لنا في ذلك استعملناه، وما لم يثبت لنا في النظر وجة العقل رفضناه.

فاما قولهم في ترك الاعتراض على الله عزّ وجلّ وعلى رسوله صلّى الله عليه وسلم والتسليم لما جاء به الكتاب وثبت من سنة الرسول قول صحيح مقبول نطق به كتاب الله جل ذكره وجاء به رسوله صلّى الله عليه وسلم. ولو دفعوا ذلك أو اعترضوا عليه بالنظر الذي ذهبوا إليه وجة العقل الذي عولوا عليه لخرجوا من الملة وفارقوا أهل

١ زملة. ٢ ز تزيد هنا بذلك.

القبلة. وكذلك لو بنوا فروع هذا القول على أصله فردو ما جهلوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولي الأمر كما أمرهم الله عز وجل في كتابه لكانوا مصيبين.

١٨٨ وأما ما رأينا أنه ليس في الكتاب ولا في السنة وأنهم يستعملون فيه نظرهم وحجج عقولهم، فما ثبت بذلك عندهم أثبتوه، وما لم يثبت فيه رفضوه، فقد ذكرنا في كثير من أبواب هذا الكتاب البيان عن^١ إغفال قائليه^٢ ولحجه عليهم فيما ذهبوا إليه فيه من الكتاب والسنّة. وذكرنا قول الله عز وجل **«مَا فَرَضْنَا فِي الْكِتَبِ مِنْ شَيْءٍ»**. قوله فيه **«تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ»**. قوله **«الْيَوْمَ أَكْثَرُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَقْمَثُ عَلَيْكُمْ غَمَّةً وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِيَنًا»**. قوله أبي ذر رحمة الله عليه: لقد ترک رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يقلّب طير جناحه في السماء إلا وعندنا منه علم.

١٨٩ وأخبرنا عمّا يدخل على أمثال هؤلاء القائلين من ذهب إلى مثل ما ذهبوا إليه وقال بمثل ما قالوه وكلّهم في ذلك شرع^٣ سواه، وإن فرق بينهم في انتحالاتهم الأسماء، فقسمت بعضهم بالرأي وبعضهم بالقياس وبعضهم بالاستحسان وبعضهم بالاستدلال وبعضهم بالاجتهاد وغير ذلك مما تسموا به، إذ كلّهم يرجع فيما لا يعلمه إلى نفسه فيه وهو جاهل به، خلافاً لأمر الله جل ذكره إذ يقول **«فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُثُرُ لَا تَعْلَمُونَ»**. قوله **«وَأَنَّ رَدْوَهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَّا أُولَئِكُمْ أَمْرٌ مِّنْهُمْ لَعَلَّهُمْ لَدِينَ يَسْتَنْطُوْهُ وَمِنْهُمْ»**. قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم **«اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا»**، في كثير من مثل هذا قد ذكرناه في غير باب واحتجنا به عليهم في سائر الكتاب إن كرناه طال به وهو مثبت في أبوابه.

١٩٠ فيقال للقايلين بالنظر إن كتم كارatum سلمتم الله ولرسوله فيما جاءكم الرسول به، فلم تسلموه غير ذلك، فتسألوا عمّا لا تعلمون من أمركم بسؤاله في كتابه وتردوا ما اختلفتم فيه إليه وتدعوا تكلّفكم النظر فيما لم تؤمروا بالنظر فيه. بل نهيت عن^٤ أن **«تَقُولُوا مَا تَصِفُ السِّنَّةُ الْكَذِبَ هَذَا حَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ»** **«وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»**. ويقال لهم في فساد نظرهم وما يثبت في عقولهم كاقيل لمن تقدّم ذكره قبلهم فيمن نظر

^١ رفضه. ^٢ ز، خ، ل: على. ^٣ ز: قاتله. ^٤ خ، ل: شرعاً. ^٥ ل: فسائلون. ^٦ كذا في خ. وفي ز: من، ساقطة في ل.

كنظارهم واستدل بحججه عقوله كاستدلالهم خلافهم ما يكون جحثهم عليه في خلافهم وقد استعملوا ما استعملوه وذهب إلى مثل ما ذهبوا إليه. وهل يكون الحق فيما قالوه وفي قول من خلافهم فيه؟ فيكون الشيء بعينه حلالاً وحراماً. أم ماذا توجب جحثهم على غيرهم في ذلك بحسب ما لخصنا ذلك وبيّناه في غير موضع من هذا الكتاب فأغنى ذلك عن إعادةه في هذا الباب.

١٩١ وقد احتجوا بقولهم بالنظر بحجج سندكها عنهم والرذ فيها عليهم، فمن ذلك أنهم احتجوا بقول الله جل من قائل «وَقِيَّقُسْكُمْ أَفَلَا تُبَصِّرُونَ»، قوله «فَأَعْتَرُوا يَأُولَى الْأَبْصَرِ»، قالوا «أَمْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَ بالنظر والاعتبار.

١٩٢ فيقال لهم ليس أمره عز وجل هذا إياكم بسبيل ما ذهبتم إليه في دعوامكم، بل ذلك الجهة^٣ فيه عليكم، لأنكم لو نظرتم في أنفسكم كأمركم واعتبرتم حالكم لتبيّن لكم عجزكم ونقصكم، وتخلفكم وقصيركم عن أن تحدثوا كارزعتم ديناً لم يأذن الله به لكم، وأن تروا أن الله جل ذكره ما ترك شيئاً مما تعبد به خلقه وفروط^٤ فيه فلم ينزله في كعبه ولا أتي به على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، حتى أتمتم أنتم بنظركم وبحج عقولكم ما كان من ذلك ناقصاً، وأكمتم منه ما لم يكن كاملاً، وأتيتم بما لم يأت به الله عز وجل في كعبه ولا جاء به رسوله في سنته. في مثل هذا أمركم الله عز وجل بالنظر في أنفسكم وفي حججه وأياته التي أنزلها عليكم. ولم ويأمركم أن تخلوا وأن تحرموا من ذات أنفسكم ما لم ينزل به كتاباً عليكم ولا أرسل به رسولًا إليكم.

١٩٣ وإلا فأوجدونا حيث^٥ أباح ذلك لكم، فإنكم لا تجدون إلا تحظير^٦ ذلك عليكم. فالنظر فيما تعبد الله عز وجل عباده بالنظر فيه مما^٧ أمرهم الله به ونهاهم عنه وأعجزهم عن أن يأتوا بمثل ما أتي به وفي قدرته وما خلق وذرأ من خلائقه هو النظر الذي أمر عباده به، لا ما^٨ تعاطيتموه من النظر بعقولكم وأراءكم في دينه، وما تعبد به عباده مما لا علم لكم به عنه ولا عن رسوله تحدثوا ديناً من ذات أنفسكم وحالاً

^١ ز: قالوا. ^٢ ل: قالو. ^٣ ز: خـ لـ: حـجـةـ. ^٤ زـ: نـقـاصـكـ. ^٥ زـ: تـقـتـلـ. ^٦ زـ: خـ وـفـرـطـ، وـ فـرـطـهـ. ^٧ كـذـافـيـ خـ، وـ فـيـ زـ، لـ: مـاـ. ^٨ كـذـافـيـ خـ، وـ فـيـ زـ، لـ: حـيـنـ. ^٩ زـ: تـخـطـبـهـ. ^{١٠} زـ: مـاـ. ^{١١} زـ: مـالـ.

وحراماً عن أهواكم ومن قبلكم. وتعالى الله عن أن يشرك في ذلك عباده أو يسميه لأحد من خلقه.

١٩٤ وقد ذكرنا ما حظره من ذلك على أنبيائه ورسله وأنهم لم يأتوا خلقه إلا بما أرسل لهم به، لم يحدثوا في ذلك شيئاً من ذات أنفسهم، ولا أتوا به من نظرهم وعقولهم كما أذيعت أنتم ذلك لأنفسكم.

١٩٥ ورغم بعضهم أنَّ من دفع النظر وأبطله فإنما يحاول ذلك بالنظر لأنَّه إنما يحاول إبطاله بعل قوله وذلك^١ نظر منه فثبت النظر من أراد إبطاله من حيث أراد ذلك قالوا^٢. وهذا القول من أوثق ما عندهم في إثبات النظر والجحة على من أبطله عليهم. وهو إذا حصل تمويه ولوذان عند لزوم الجحة، وهروب من^٣ الانقطاع وتورية عنه بالدفاع^٤.

١٩٦ ونحن فلم نقتل عليهم في إبطال النظر بالنظر كما زعموا ولا احتججنا به عليهم كما قالوا. وإنما احتججنا عليهم بكتاب الله جل ذكره، وبأنه أبغى خلقه عن أن يأتوا بمثل ما أتى به وأمرهم بالرذ فيما لا يعلمونه إلى رسوله وإلى أولي الأمر من عباده، وبغير ذلك مما احتججنا به عليهم من آي الكتاب وأخبار^٥ الرسول صلى الله عليه وسلم. وقرنناهم^٦ على فساد ما قالوه^٧ وأوقفناهم على باطل ما ذهبوا إليه، اقتداءً متنا بالكتاب والسنّة واتباعاً لهما واحتجاجاً بهما لا بالنظر الذي ذهبوا إليه والاختراع في الدين الذي صاروا إليه. وإنما كان يصح لهم القول^٨ الذي قالوه لو^٩ استعملنا لهم^٩ النظر فيما احتججنا عليهم به كما استعمل ذلك من قال به خالفهم فيما ذهبوا إليه. فأماماً من نفي النظر ودعا إلى الكتاب والسنّة، وأنكر القول بالبدعة فكيف ينخلع النظر الذي انخلعوا من ذات أنفسهم وذهبوا إليه بآرائهم وأهواهم.

١٩٧ وبين النظر فيما أمر الله عز وجل به ونهى عنه ليعمل الناظر فيه بأمر الله ويبحث فيه وبين نظر الناظر فيما يجهله ولا يعلم شيئاً منه ليستبط حكم^{١٠} يخلل ويحرّم به من

١: ذلك. ٢: ز، خ، ل: فثبتت النظر قالوا من أراد إبطاله من حيث أراد ذلك. والظاهر أنَّ في النص تقديم وتأخير ولعل الصواب ما أثبتاه. ٣: خ، ل: إلى. ٤: ز: بالرفاع. ٥: ل: وإخبار. ٦: ز: قررنا. ٧: قالوا. ٨: ز: يصح لهذا القول. ٩: ل: استعملناهم.

قبل نظره، لم يأت نصه عن الله عز وجل ولا عن رسوله بون بعيد، لأنَّ ناظرَ الونظر وتتبَّرُ أمر معيشته مما يجوز ويحلُّ له، وما أباحه الله عز وجل لعباده وأحله كان نظره مباحاً جائزاً له. ولو نظر كذلك فيما حرمَه الله وحضره، ولم يبع النظر فيه ولا تناوله، لم يجز ذلك له ولم يحل النظر فيه.

وتحت فَإِلَى النظر في كتاب الله جل ذكره وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
 ١٩٨ دعوناهم، وبذلك أمنا أنفسنا وإياتهم وإلى العمل بأمر الله وأمر رسوله أرشدناهم. والنظر الذي ادعوه من ذات أنفسهم مما ليس في ذلك عبناه عليهم وعنهم نهيناهم بنص الكتاب وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم لا بالنظر من الخلق الضعيف الكليل. فنحن لم نبطل النظر كما زعموا بالنظر، وإنما بطلناه بالنص والخبر، مع أنه ليس علينا أن نأتي بالجنة على إبطاله وإنما الجنة على مدععيه في إثباته لأنَّه يدعى به إثبات أحكام وإقامة حلال وحرام وذلك لا يقوم لمدععيه إلا برهان من نص الكتاب أو بخبر الرسول وليس لمدععيه إلى ذلك سبيلاً^٣.

وَمَا احْجَوْا بِهِ بِرْزَعَهُمْ عَلَى مَنْ أَبْطَلَ النَّظَرَ بِالْخَبْرِ عَنْهُمْ أَنْ قَالُوا مَا الَّذِي^٤ صَحَّ
 ١٩٩ ذَلِكَ الْخَبْرُ عِنْكُمْ الَّذِي أَبْطَلْتُمْ بِهِ النَّظَرَ؟ أَخْبَرُ^٥ مُثْلَهُ أَوْ عَقْلٌ أَوْ نَظَرٌ؟ إِنْ قَلَمْ خَبْرٌ
 مُثْلَهُ فَذَلِكَ يَظْرُدُ إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ، إِنْ قَلَمْ بَعْلَ مُثْلَهُ رَجَعَتْ إِلَى حَجَةِ الْعُقْلِ، إِنْ
 قَلَمْ بِالنَّظَرِ أَثْبَتْ مَا أَنْكَرْتُمْ، فَلَادُوا مِنْ هَذَا القَوْلِ بِأَضْعَفِ رُكْنٍ وَتَمَسَّكُوا مِنْهُ بِأَوْهِيٍّ
 عَرْوَةٍ وَحَبْلٍ وَمَوْهِيَّا بِهِ فَرَاراً^٦ مِنْ لَزُومِ^٧ الْجَنَّةِ.

فيقال لهم أتکرون أن الأخبار الثابتة عن الرسول والنَّص في التنزيل حجَّةٌ؟ فإن قالوا
 ٢٠٠ ليس ذلك بحجَّةٍ خرجوا من الملة، وإن أقووا أن ذلك حجَّةٌ فقد أثبتوها على إبطال دعوامهم
 وَكَوَّا خصمهم مؤنة الاتجاج عليهم ورداً القول فيما موهوا به من باطلهم. ومن دفع
 حجَّةَ الخبر وأثبت حجَّةَ النظر فقد كفرَ فيمن كفرَ لأنَّه يدفع بذلك التنزيل وأخبار الرسول
 ويثبت بزعمه النظر ويحج العقول. وكَيْ بِقَائِلُ هَذَا خَرْيَةٌ وَفَرَاقًا لِّالمَلَةِ.

^١ ز: ويحلل. ^٢ ز: نهياهم. ^٣ ل: سبيلاً. ^٤ ساقطة في ز. ^٥ من المحتمل أن (مثله) هنا تكرار غير مقصود ويجب أن يمحذف. ^٦ ز: فرار. ^٧ ساقطة في ل.

- ٢٠١ وقالوا في إثبات النظر بزعمهم لو كان كل شيء لا يثبت إلا بالخبر لكن من نظر إلى رجل يندبح غلاماً، أو يقذف به في نار أو جنة بحر غير مستدل على ظلمه إياه إلا بالخبر. فإذا أبطل ذلك فلا بد للهور والعدل من عالمة يعرفان بها واستحسان الحسن من ذلك واستقباح القبيح هو النظر الذي ولد علم ذلك.
- ٢٠٢ فهذا قول إذا حصل كان دافعاً لاعتقاد الشرائع مبيحاً لاستعمال الأهواء والنظر في الدين بالآراء. ونحن نردد على هذا القائل من نص لفظه الذي جاء به، واحتج بالحال فيه، فقول إن كنت مقرراً بالشريعة فنحن نقول لك إن استقباح ذبح الغلام لم يكن قبيحاً إلا بالخبر عن الله عزوجل وعن رسوله الذي جاء بترحيم ذلك ومنعه. وإنما الفرق بين ذلك وبين ذبح سخل^٣ بعيمه من بهائم الأنعام. ونحن وأنت لا ننكره ولا نستقبجه إذ كانت الشريعة قد أباحته والأخبار عنها قد أحالته. فبالخبر^٤ استحسناً هذا واستقبينا ذلك لا بالنظر. ولو كان ذلك بالنظر لكن الأمر فيهما واحداً إذ هما نفسان وضبيان من الحيوان.
- ٢٠٣ وبعد هذا فإن الأنبياء صلوات الله عليهم كانوا أصح خلق الله نظراً وعقولاً وتمييزاً^٥ مما استعملوا ذلك في شيء من دين الله ولا اتبعوا إلا ما يوحى إليهم. وهذا موسى عليه السلام أنكر على العبد الصالح من قبل نظره قتل الغلام وخرق السفينة وإقامة الجدار. وكان الحق عند الله فيما أنكره من قبل نظره فلو ثبت النظر لثبت لأنبياء الله ورسوله صلى الله عليهم وسلم.
- ٢٠٤ وإن كنت تزعم أن كل ما استحسنته بنظرك حلال وما استقبحته حرام فهذا استغناء منك عن الكتاب والسنّة ورغبة^٦ عن حكم الشريعة. فإن قلت ذلك فقد كفينا في هذا الباب شعب الم nanopress فيه، ورجعنا معك إلى إثبات الشريعة والنبوة والتسليم لما فيهما والقبول عنهما حتى تقرئك على ذلك. قالوا ومن الدليل على النظر وجية العقل إجماع الناس على تصويب من أتي بما يستحسن العقل وشهادتهم

١ ز: وكذلك. ٢ ز، خ، ل: الهوى أو الأهواء، وما أثبته يوازي صيغة الجمع في كملة الآراء في قينة السجع التالية.
٣ كذا في خ، وفي ز، ل: ستحل. ٤ ز: فالغير. ٥ كذا في خ، وفي ز، ل: وتمييزاً. ٦ ز: الرغبة.

بالخروج عن الحكمة على من أتى بغير ذلك مما يميل إليه طبعه وتشتهيه نفسه . وذلك أن قاتلاً لو قال إنَّ فلاناً يُبَيِّنُ هواه ويُمْيلُ إلى ما شتهيه نفسه لكان قد ذمه . ولو قال إنه يعمل بما يحسن في عقله وما يؤديه^١ إليه نظره لكان قد مدحه . قالوا وهذا كله بين عند كل عاقل .

قالوا ومن الدلالة أيضاً أن للعقل أعمالاً إجماع الناس من متدين بشريعة وغير متدين بها على تعظيم العقلاة وتجيئهم والاستنابة إلى آرائهم والتشبث بهم والاقداء بجميل أفعالهم . قالوا فإن لم يكن للعقل عمل فلا شيء يفضل الناس العقلاة ويجعلونهم ويستثنون إلى آرائهم وما معهم من العقل لا يدركون به حقيقة ولا يميزون به خطاً من صواب ولا حثاً من باطل ولا حسناً من قبيح ولا جوراً من عدل . وما هم حينئذ بأولى بالتعظيم من الأطفال والمجانين ومن لا رؤية له . وفي وجودنا الناس كلهم مطبقين على تعظيم العقلاة ما يفسد قول مبطل حجج العقول .

فيقال لهم إنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يتبعُ الخلق باتباع ما تزيَّنَ به لهم عقولهم وتحسنَه عندهم نظرُهم^٢ ، فيكون الحسن عندهم هو الحلال والقبيح هو الحرام . وإنما تبعدُهم عزَّ وجَّلَ تخليل ما حله، وتحريم ما حرمه عليهم واتباع ما أنزله إلَيْهم وطاعة رسوله وأولي الأمر من عباده . وللعقل فضائل والذى هو أشرفها وأعلاها ما دعا إلى طاعة الله جَلَّ ذكره وتوحيده لا شريك له وتحليل ما حله وتحريم ما حرمه . ونهى عن تعدي ذلك وتجاوزه وادعاء شيء منه مع الله لا شريك له أو مع من جعل ذلك إليه من صفة خلقه . والعبادات شيء والعقل شيء . تعبد الله عزَّ وجلَّ بها من جعله فيه، ولم يتبعَ من جعله فيه به وبما تزيَّنَ به .

بل تفرد عزَّ وجلَّ بالأمر وحده، وتعبد خلقه بما أراده واقتضاه عليهم حسن ذلك عندهم أمْ قبح لديهم . فمن استحسن ذلك وقبله وعمل بما افترضه الله عزَّ وجلَ عليه منه فقد سمع عن الله وأطاعه، ومن قبح ذلك لديه ودفعه فقد عصى ربَّه وخالف أمره . وما كفرَ الكافرون ولا أشرك المشركون فاختذوا من دونه أولياء وجعلوا معه آلهة عبدوها

^١ خ: يؤدي . ^٢ خ: لـ: وتحسنَه عندهم لهم، وفي زياض مكان كلمة ويحسنه يتلوه: عندهم .

من دونه ورغموا أنها تقربهم إليه إلا بما زينته لهم عقولهم وسوالتهم لهم أنفسهم وحسنهم عندهم نظرهم. فلو كان النظر والعقل حجة كما رعمنا، لكانوا على صواب فيما فعلوه وحق فيما أتوه، وهم ذوو العقول التي لا تذكر والفطن^١ التي لا تتجاهل.

وذلك ما لا ينكر لقريش خاصة ولا يدفع عنها وغيرها من العرب ممّن عبد الأصنام من دون الله وأشرك به جل شناوه والخذ آلهة معه وكذب رسوله وصادف عن أمره. ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله يقول فيهم بعثت وفي هاتين القرتين، يعني مكة والطائف سبعون رجلاً ظن أحدهم كيئنكم، فما انتفع أكثر هؤلاء بعقولهم ولا بنظرهم وأذهانهم ولا قادهم ذلك إلى شيء مما يرضي الله عز وجل عنهم، ولا كانت حجة عقولهم ونظرهم حجة عند الله عز وجل ولا عند رسوله لهم. وقد قال الله عز وجل فيهم، وهو أصدق القائلين «أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَمُهُمْ بِهَذَا؟ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ»، فأخبر عنهم أنهم كانوا ذوي أحلام. ووصف نظر ناظر من ساداتهم وكبارائهم قيل هو الوليد بن المغيرة وقد استشارته قيس فيما يقولون في رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جاءهم به، فقال بعد أن رأى في ذلك ونظر يقولون إنه ساحر. فذكر الله عز وجل ذلك عنه فقال «إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَرَ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرَ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرَ ثُمَّ نَظَرَ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ثُمَّ أَذَبَ وَأَسْتَكَبَ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سَحْرٌ يُؤْرِكُ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ». فهذا شيخ قريش وأرجحها عقلاً عندها قد نظر فأداه نظره وعقله إلى ما وصفه الله عز وجل في كتابه، وأصلاه به كما قال عز وجل سعيده وفاره.

٢٠٩ وهذا أبو طالب بن عبد المطلب سيد قريش وأفضلها، ومكانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم مكانه، وبه أيده الله عز وجل ونصره في بدء أمره، ومن أجله توافت قريش عن قتله وبسط الأيدي بالمكروه إليه، قد عرف من فضل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله ما عرفه، وعلم من صدقه ما عالمه، وأيقن أن الحق الذي جاء به، يروى عنه أنه قال، وقد نظر في أمره وتذمّر فعله، إني لأعلم أن الذي جاء به محمد

١ ل: الفطن. ٢ ساقطة في ل. ٣ خ: روی. ٤ ل: فودأه.

هو الحق ولكتئي أكه أن تعلو اسمي رأسي يعني إذا سجد في الصلاة . فهذا الذي فتقه له النظر ، وهو من العقل والفهم بحيث لا يتهم فيما ولا يرى عليه أثر تقص منهما .
فأين النظر وحجج العقول من مفترض التصديق والقبول عن الرسول ؟

٢١٠ وإنما العقل حجة على من أوتيه فيما أرجمه وافتراض عليه ، وليس بحجة له فيما حسنـه
عنهـ وقادهـ إليهـ مماـ نهـىـ عنهـ وحرـمـ وحضرـ عليهـ . ولاـ لهـ أنـ يستعملـهـ فيماـ لمـ يؤمـرـ بهـ
ولـمـ يفـوضـ إـلـيـهـ فـيـهـ فـيـقـلـ ماـ حـسـنـهـ لـهـ وـيـحـرـمـ ماـ قـبـحـهـ لـدـيـهـ . إـذـ التـحـليلـ وـالـتـحـريمـ لـاـ يـكـونـانـ
إـلـاـ مـنـ قـبـلـ اللهـ بـاـخـبـارـ الرـسـوـلـ . قـالـ اللهـ جـلـ ذـكـرـهـ **﴿يَا أَيُّهـَا الـذـيـنـ أـسـمـوـاـ الـحـرـمـةـ مـاـ طـيـبـتـ**
مـاـ أـحـلـ اللـهـ لـكـ﴾ وـقـالـ **﴿وـحـرـمـوـاـ مـاـ رـمـيـهـ اللـهـ أـقـرـأـهـ عـلـىـ اللـهـ قـدـ ضـلـلـوـاـ وـمـاـ كـافـوـاـ**
مـهـتـدـيـنـ﴾ وـقـالـ **﴿وـلـأـقـوـلـوـاـ لـمـ تـصـفـ السـنـنـكـ الـكـذـبـ هـذـاـ حـلـ وـهـذـاـ حـرـمـ لـتـقـرـرـواـ**
عـلـىـ اللـهـ الـكـذـبـ﴾ . فـنـ أـحـلـ أـوـ حـرـمـ بـنـظـرـهـ أـوـ بـمـاـ يـرـاهـ مـنـ حـجـةـ عـقـلـهـ بـغـيرـ أـمـرـ مـنـ اللـهـ
وـلـاـ مـنـ رـسـوـلـهـ فـقـدـ افـتـرـىـ عـلـىـ اللـهـ الـكـذـبـ كـاـقـالـ لـاـ شـرـيكـ لـهـ .

٢١١ ثمـ يـقـالـ لـهـمـ أـرـأـيـتـ مـاـ اـدـعـيـوـهـ مـنـ النـظـرـ فـيـهـ ذـهـبـتـ إـلـيـهـ وـأـقـتـمـ لـأـنـفـسـكـ بـزـعـمـكـ حـجـةـ
الـعـقـلـ فـيـهـ . هلـ الـذـيـنـ خـالـفـوـكـ سـلـمـوـاـ لـكـ مـاـ اـدـعـيـتـ مـنـهـ أـمـ يـدـعـونـ مـنـ النـظـرـ مـثـلـ مـاـ
اـدـعـيـوـهـ وـيـتـخـلـوـنـ مـنـ الـعـقـلـ مـاـ اـتـخـالـمـوـهـ وـيـقـمـوـنـ لـأـنـفـسـهـمـ بـهـ مـنـ الـحـجـةـ مـثـلـ الـذـيـ أـقـتـمـ
أـنـتـ لـأـنـفـسـكـ بـهـ ؟ فـلـاـ بـدـ مـنـ إـقـارـهـ بـأـنـ خـصـمـاءـهـ يـدـعـونـ مـثـلـ دـعـوـاـهـ إـنـ لـمـ يـدـعـواـ
أـنـهـمـ هـمـ الـعـقـلـاءـ دـوـنـهـمـ ، وـذـلـكـ مـاـ لـاشـكـ فـيـهـ . وـلـوـ قـيلـ فـيـ ذـلـكـ لـلـجـائـنـ لـقـالـوـاـ إـنـهـمـ
مـنـ أـعـقـلـ النـاسـ .

٢١٢ فيـقـالـ لـهـمـ إـذـ كـانـتـ الـحـجـةـ عـنـدـكـ حـجـةـ الـعـقـلـ ، وـأـنـتـ وـمـنـ خـالـفـكـ تـدـعـونـهـ ، وـكـلـمـ يـحـجـجـ
بـهـ لـنـفـسـهـ فـاـ جـعـلـكـ أـوـلـىـ بـذـلـكـ مـنـهـمـ أـوـهـمـ أـوـلـىـ بـذـلـكـ مـنـكـ ؟ وـلـاـ بـدـ لـمـتـازـعـيـنـ مـنـ
حـكـمـ يـقـضـيـ بـيـنـهـمـ وـشـاهـدـ لـأـهـلـ الـحـقـ مـنـهـمـ . وـأـنـتـ تـقـولـونـ فـيـ قـوـلـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ
﴿وـمـاـ أـخـتـلـفـ فـيـهـ مـنـ شـيـءـ فـحـكـمـهـ إـلـيـ اللـهـ﴾ إـنـ الـمـرـادـ بـهـ كـاـبـ اللـهـ . وـذـلـكـ قـلـمـ
فـيـ قـوـلـهـ جـلـ ذـكـرـهـ **﴿فـإـنـ تـرـبـعـمـ فـيـ شـيـءـ فـرـدـوـهـ إـلـيـ اللـهـ وـأـرـسـوـلـ﴾** . قـلـمـ قـوـلـهـ إـلـيـ اللـهـ
تعـالـيـ يـعـنيـ إـلـيـ كـاـبـ اللـهـ ، إـلـيـ الرـسـوـلـ مـعـنـاهـ إـلـيـ سـنـتـ الرـسـوـلـ ، فـالـوـاجـبـ عـلـيـكـ عـلـىـ

١ ساقطة في ل.

قولكم أن تردا ما اختلفتم فيه من هذا إلى كتاب الله جل ذكره وإلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

فإثلكم إن فعلم ذلك وجدتم الكتاب والسنة يشهدان بالعقل الذي ادععتم حجة لنا ٢١٣ بما اتبناه من الكتاب والسنة دونكم الذين ادععتم النظر وجحة العقل. قال الله عز وجل ﴿فَيَسْرُ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَسْتَعْنُونَ أَحْسَنَهُ، أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ صَوْلَاتُهُمْ أُولَئِكُمُ الْأَلَّبِبُ﴾ يعني هم ذوو العقول، واللات هو العقل، وقال ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ
إِنَّمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رِبِّكُمُ الْقُرْآنَ كُمَّ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكُمُ الَّذِينَ يُوْفَوْنُ بِهِمْ
اللَّهُ وَلَا يَنْكُضُونَ الْقِيقَةَ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمْرَ اللَّهَ بِهِ تَحْتَ أَنْ يُوْصِلَ وَيَخْشَوْنَ مِنْهُمْ
وَيَخْافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ وَالَّذِينَ صَرَّبُوا إِبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا
بِمَا رَأَرُوا قُبْحَهُ سِرًا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرِءُونَ بِالْحُسْنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَقْنَى الدَّارِ﴾.
ووصف المخالفين في غير موضع من كتابه بأنهم لا يعقلون، فأخبر عز وجل أن أهل العقول المتبعون لما أنزل الله والعاملون^١ بما افترضه لا الذين اتبعوا أهواءهم، واستعملوا في دينهم وأحكامه عقولهم وآراءهم. وقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله العاقل من عقل عن الله عز وجل أمره. فذوو العقول بالحقيقة المبعدون لأمر الله عز وجل المقتدون بكتابه وسنة رسوله. والمدعون العلم من غير ذلك ومن غوص عقولهم برعندهم وإقامتهم إياها حجة لدين الله جل ذكره يحالون ما استحسنته ويحرمون ما استقبحته، هم الحق والجهال وأهل البغي والضلالة.

وابطاع أمر الله عز وجل وكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله هو الدليل على العقل. وخلاف ذلك هو دليل الحق. فالدين هو الشاهد للعقل وللحجة لإثباته. وحسب العاقل اتباع أمر الله عز وجل وترك التكلف في دينه برأيه وعقله. وذلك هو الشاهد له بالعقل. وخلافه ينبع ويدل على الحق والجهل.

وقال بعض مثبت النظر وجح العقول بمثل ما ثبت به أمر النظر وجح العقول يثبت القياس. ولو لا القياس الذي به يتلطف في استخراج الفرائض الخفية لما فضل عالم

١. والعاملون.

على جاهل ولما كان حينئذ للعلماء فضل أكثر من الرواية التي هي دون الدرية. ولكن الله بفضله علينا نص لنا على الأصول ووكلنا إلى الاجتهاد في الفروع. قالوا وقد يجوز أن تأتي الفروض بمحة ويتعذر الناس باستخراج كفيتها ومكانتها بشواهد الأصول.

٢١٦ فيقال لهم أما قولكم إن القياس يثبت بما يثبت به النظر، فلم يمرر أنه لو ثبت أحدهما ثبت الآخر، وقد أبنا فساد النظر؟ وأما قولكم إنه لو لا القياس الذي به تستخرج الفرائض الخفية ما فضل عالم على جاهل، فالذي افترض الفرائض أعدل على عباده وأرحم بخلقه من أن يفترض عليهم ما يخفى عنهم. وكل ما افترضه جل ذكره على عباده فقد استعمل عليه كتابه الذي أخبر أنه لم يفرط فيه من شيء وأن فيه **﴿تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾** وسماه مبيناً.

٢١٧ فكيف تزعمون^٣ أن الله أخى فرائضه فيما ذكر عزوجل أنه أبانه وأمر بذلك رسوله صلى الله عليه وسلم فقال **«وَإِنَّا إِلَيْكَ لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا تُرِكَ إِلَيْهِمْ»**. ثم قال **«إِنَّ عَلَيْنَا يَبَأَتْهُ﴾**؟ ولم يقل ليبيشو هم لأنفسهم إذا أشكل عليهم أو لم يعلموا. بل قال وهو أصدق القائلين **«فَسَلُوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»**. ولم يقل استخرجوا أنتم ذلك بالقياس كما زعمتم ولا انظروا فيه لأنفسكم، كما اذ عتم.

٢١٨ وأما قولكم إنه لو لا ذلك تعونون^٤ القياس والنظر لم يكن للعلماء فضل أكثر من الرواية التي هي دون الدرية، فأزيرتم بحمل العلم ووضعتم أهله ورفعتم عليهم المتتكلفين لعلم ما لا يعلموه. وحمل العلم أفضلي وأشرف، وإنما شرف^٥ النبيون صلى الله عليهم أجمعين بما حملوا من رسالة الله جل شأنه وما استودعوا من علمه لا بأنهم اخترعوا شيئاً من ذات أنفسهم ولا تكفلوا غير البلاغ الذي به عزوجل أمرهم. وكذلك يجب الفضل لمن حمل عنهم واستودعوا^٦ ما كان الله عزوجل أودعهم واحداً بعد واحداً، غير متتكلفين لغير ما حمله وأودعوه ولا زائدين عليه ولا ناقصين منه. فلو كان شيء فرق ذلك لا أعطيه النبيون.

^١ ل: القياس. ^٢ ز, ل: يستخرج. ^٣ خ, ل: يزعمون. ^٤ ل: اذ. ^٥ خ, ل: يعني. ^٦ خ, ل: شرف، ز: تشرف. ^٧ كما في خ، وفي ز, ل: واستودعواه. ^٨ خ, ل: عن.

- ٢١٩ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكمل هذا العلم من كل خلف عدوه، ينفون عنه تحريف الجاهلين وانتاج المبطلين وتأويل الفالين. فدل ذلك على فضل حملة العلم، لا للتكتفين لاستنباطه واستخراجه بزعمهم بنظرهم واجتهادهم وقياسهم وآرائهم. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله من سمع مقالتي فوعاها وبلنها من لم يسمعها، فرب حامل فقهه وليس بفقيره، ورب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه. فحضر على حمل العلم وتبلیغه، لأن يتکلفه من قبل نفسه من لم يعلمه.
- ٢٢٠ وإنما يقع اسم العالم على من علم. فأما من لم يعلم فآراؤه أن يستخرج بغضبه ونظره علماً لم ينقل إليه، فيليس من يقع اسم العالم عليه. بل هو إلى أن يسمى مبتدعاً ومتکلفاً أقرب. وإنما أعتقد الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم بما علمه لا بأنه هو صلی الله عليه وسلم استنبط ذلك العلم من قبل نفسه. فقال جل ذكره ﴿وَعَلَمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾. وأمر رسوله صلی الله عليه وسلم بطلب العلم وحضر عليه ورغب فيه ولم يأمر باستنباطه من جهله ولا باستعمال النظر فيه في استخراجه إذا لم يعلمه.
- ٢٢١ فقال صلی الله عليه وسلم والله أربعة تلزم كل ذي حجي وعقل من أمتى. قيل يا رسول الله وما هي؟ قال استقىاع العلم وحفظه والعمل به ونشره، ولم يقل باستنباطه من لا يعلمه.
- ٢٢٢ وقال علي صلوات الله عليه أربعة لوشدت المطايإ اليهن حتى ينضبن كان قليلاً. لا يرجو العبد إلا ربه ولا يخاف إلا ذنبه ولا يستحي الجاهل أن يتعلم ولا العالم إذا سئل عما لا يعلم أن يقول لا أعلم.
- ٢٢٣ فكمل العلم وتعلمه وقلبه والعمل به تعبد الله خلقه وفضل من وفته إليه من عباده، لا بتعاطيه واستنباطه ما لم ١ يعلمه إياه إذا سئل ٢ . والعلم والتعلم مشتق بعضها من بعض، فما لم يكن عن تعلم فليس بعلم ولا يؤخذ العلم إلا عن عالم به. فأما الجاهل الذي يدعى باستنباطه واستخراجه بنظره وقياسه وما عسى أن يسمى ذلك به فليس كما ذكرنا

١. ز، خ، ل: من ٢. خ، ل: لا. ٣. زيادة من خ: إذا سئل.

مَنْ لَا يَقُولُ اسْمَ الْعَالَمِ عَلَيْهِ وَلَا اسْمَ الْعِلْمِ عَلَى مَا لَدْنَاهُ . وَاللَّهُ يَهْدِي مِنْ يَشَاءُ وَيُوْفِقُ مِنْ أَحَبَّ إِلَى مَا فِيهِ نِجَاتُهُ بِرَحْمَتِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَصَّ لَكُمْ عَلَى الْأَصْوَلِ وَوَكْلَمْ إِلَى الْاجْتِهادِ فِي الْفَرْوَعِ
إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ الْفَرْوَعَ مَجْلَةً وَيَتَعَبَّدُ النَّاسُ بِاسْتِخْرَاجِ كَيْفِيَتِهَا بِشَوَاهِدِ الْأَصْوَلِ
فَقَوْلُكُمْ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا تَعَالَى اللَّهُ عَنْ أَنْ يُشَرِّكَ فِي حُكْمِهِ
أَحَدًا كَمَا وَصَفَ بِذَلِكَ فَسَهَّلَ فِي كَابِهِ . فَإِنَّ أَبْاحَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَكُمْ مِنْ كَابِهِ أَوْ عَلَى
لِسَانِ رَسُولِهِ أَنْ تَفَرِّغُوا أَصْوَلَ أَحْكَامِهِ، وَحَلَالَهُ وَحرَامَهُ، مَعَ مَا تَلَوَنَاهُ عَلَيْكُمْ مِنْ أَمْرِهِ
إِيَّاكُمْ بِاتِّبَاعِ مَانِزَتِهِ وَنَهْيِهِ عَنِ القَوْلِ بِالْهَوَى فِي دِينِهِ وَالْتَّحْلِيلِ وَالْتَّحْرِيمِ بِمَا تَصْفِهِ أَسْنَةُ
عِبَادَهُ وَأَمْرِهِ بِالرَّدِّ إِلَى أَوْلَى الْأَمْرِ وَبِسُؤَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ، وَقَدْ تَكَلَّلَ عَزَّ وَجَلَّ بِيَانِ مَا
أَنْزَلَهُ بِمَجَلًا فِي كَابِهِ وَلَمْ يَفْوِضْ مِنْ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِهِ مَا زَعَمْتُمْ أَنَّهُ فَوْضُ فِيهِ إِلَيْكُمْ؟
بَلْ قَالَ لَهُ جَلَ شَنَاؤهُ «لَا تَحْرِكْ بِهِ سَائِنَكَ لِتَجْلِي بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعًا، وَمَرْءَةً إِنَّهُ، فَإِذَا
قَرَأَهُ فَأَقْتَعْ قُرْأَةً، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بِيَاهُ». وَقَالَ «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا
مُرِّزَلَ إِلَيْهِمْ». فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ بِيَانِ الرَّسُولِ إِنَّمَا كَانَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . وَيَوْنَدُ
ذَلِكَ قَوْلُهُ «قُلْ... إِنَّ أَشْعَ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ»، وَقَوْلُهُ «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنَّ
هُوَ إِلَّا وَحْدَ يُوحِي» .

فَإِذْ عَيْمَتْ أَنَّ اللَّهَ سَجَانَهُ فَوْضُ إِلَيْكُمْ مَا لَمْ يَفْوِضْ فِيهِ إِلَى رَسُولِهِ . وَقَدْ أَنْزَلَ عَزَّ
وَجَلَ أَكْثَرَ الْفَرَائِضَ مَجْلَةً كَمْلَهُ قَوْلُهُ «فَاقْتِلُوا الظَّالِمَةَ وَأَتُوا الْزَّكُوَةَ» . فَإِذَا دَرَّ زَعْمَتْ أَنَّ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ وَكَلَمْ إِلَى اجْتِهادِكُمْ فِي الْفَرْوَعِ وَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ الْفَرْوَعَ مَجْلَةً وَيَتَعَبَّدُ
النَّاسُ بِاسْتِخْرَاجِ كَيْفِيَتِهَا وَكَيْفِيَتِهَا، فَهُلْ يَجُوزُ عِنْدَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَعْدَادُ الْصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ
وَمَوَاقِيْتِهَا وَرَكْعَاهُ وَسُجُودَهَا وَقِيَمَهَا وَقُوَودَهَا وَمَقَادِيرِ الزَّكُوَةِ وَمَا تَجْبَ فِيهِ وَمَا تَنْجِبُ
عَلَيْهِ مَفْوِضًا فِيهِ إِلَى الْعِبَادَ، وَهُمْ^١ مَعْتَبِدُونَ بِاسْتِخْرَاجِ كَيْفِيَتِهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْعِبَادَاتِ
مِنَ الصَّوْمِ وَالْحِجَّةِ وَالطَّهَارَاتِ، وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ؟ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ مِثْلَ
هَذَا لَا يَوْجِدُ إِلَّا عَنْ بِيَانِ الرَّسُولِ؟ وَكَذَلِكَ تَقُولُونَ .

^١ زيادة اقتضاها السياق.

٢٢٦ وإذا كان ذلك كذلك فain أباح الله لكم الاجتهد في الفروع وتعبدكم باستخراج كيفيتها وكيفيتها كما زعمتم بشهاد الأصول؟ وإن قلتم ذلك فهو زوا للجتهدين الزناده والقصص من أعداد الصلوات وواجب الزكوات^١ إن رأوا أن ذلك صواب عندهم في الاجتهد. فإن أبحتهم ذلك جاز أن تبجحهم ما سواه من الأحكام والحلال والحرام^٢. فإن كان ذلك لا يجوز لهم فما سواه من الفروع غير جائز لهم إلا بالنص والتوقيف عليه وبيان الرسول فيه الذي أمره عز وجل ببيان ما نزله بخلافاً من أحكامه وفرائض دينه وحالاته وحرامه.

^١ كذا في خ، وفي ز، لـ: الزكاة. ^٢ ساقطة في ل.

الباب التاسع

ذكر قول أصحاب القياس والرّد عليهم

قد ذكرنا فيما تقدم من أبواب هذا الكتاب ما أمر الله عز وجل به في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من اتباع ما أنزله جل ذكره في كتابه والأخذ عن رسوله صلى الله عليه وسلم والنهي عن خلاف ذلك والقول بغيره ما فيه بлаг وکاية وبيان وجة واضحة. وأبنا فساد قول من رعم أن الله عز وجل لم يبيّن في كتابه ولا على^١ لسان رسوله ما تبعده خلقه به وأحوجهم إليه وقمع دعوى من ادعى^٢ أنه يستبطئ من ذات نفسه حكماً لم يأت به الله عز وجل ولا رسوله. وذكرنا افتراق^٣ المنتحلين لذلك^٠ في أسماء سموا بها ما ذهبوا إليه بزعمهم من ذلك واستنبطوه. فنهم أصحاب القياس زعموا أن من الدين والأحكام والحلال والحرام ما لم ينزله الله عز وجل في كتابه ولا جاء على لسان رسوله كرعم عامة أصحابهم. وقد ذكرنا جملة قولهم والرد على جميعهم. وأبنا فساد أصلهم، وشرطنا أن نذكر بعد ذلك قول كل طائفة منهم على الانفراط والرد عليهم فيما فارقا الحق فيه واتبعوا أهواءهم عليه. فأورينا هذا الباب بذكر قول أصحاب القياس والرّد عليهم.

وقد اختلف أصحاب القياس فيما أوجبو القياس فيه. فقال فريق منهم القياس واجب في التوحيد والأحكام جميعاً. وقال آخرون منهم بني القياس في التوحيد واستعماله في الأحكام. وقال آخرون بني القياس في الأحكام وإثباته في التوحيد. وخالفهم غيرهم من العامة فقالوا بني القياس وإبطاله في التوحيد وفي الأحكام

^١ خ: ل: وعلى. ^٢ ل: اختلف. ^٣ ل: ذلك. ^٤ ز: ل: ذلك. ^٥ ز: ل: ذلك.

جميعاً، واحتجوا على أصحاب القياس بحجج كثيرة سند ذكر عنهم جملة منها في هذا الباب
إن شاء الله.

فأئم الرد عليهم في قولهم إن شيئاً من حلال الله وحرامه ودينه وأحكامه وما
تبتعد عزوجل عباده به ليس في كتابه ولا في سنة رسوله وإن لهم أن يستبطوا ديناً
وأحكامًا من ذات أفسفهم بقياسهم ذلك على غيره مما وجدوه في الكتاب والسنة
بزعمهم قول قد قدمنا الجهة على قائليه مع جملة من قال بمثل قولهم من أصحاب الرأي
والاجتهاد والنظر والاستدلال وغيرهم من خالق أمر الله جل ذكره في رد ما لا يعلمه
إلى أولى الأمر الذين أمر بالردة إليهم وسؤال أهل الذكر الذين أمر عزوجل بسؤالهم.
فأعني ما قدمناه من ذلك عن إعادته في هذا الباب فيما بعده من الأبواب.

ثم سألنا أهل القياس عن معنى القياس عندهم ما هو؟ فوجدوناهم يذهبون فيه إلى
تشبيه الشيء بالشيء وتمثيل الأمر بالأمر والحكم بالحكم. فيقال لهم هذا التشبيه الذي
 شبّهتموه والمثيل الذي مثّلتموه في الأشياء من بعضها لبعض، هوأن يشبه الشيء
غيره من كل جهاته وجميع معانيه وأسبابه فلا تتحكمون له بحكمه وتقيسونه^١ عليه حتى
 يكون كذلك، أم بأن يشبهه من بعض الجهات وإن خالفه في غيرها؟

فإن قالوا لا نقيس شيئاً على شيء حتى يكون موافقاً له في التشبيه به والمثيل
من جميع جهاته فقد أبطلوا القياس وتركوا القول به لأن شيئاً لا يكون يشبه شيئاً
من كل جهاته موجوداً في العالم أبداً من مثل ما مثّلوه وقادوا عليه من الأحكام
والحلال والحرام.

وإن قالوا إن قياس الشيء على الشيء^٢ يجب إذا وافق معناه وأشباهه من بعض
جهاته وإن خالف بعضها، فقد أبطلوا القياس أيضاً وتركوا القول به لأن الأشياء
الموجودة في العالم كلها لا بد أن يشبه بعضها ببعضًا وتتفق معاناتها في بعض حالاتها.
ولذلك تفرد الله عزوجل وتوحد بني الأشباح عنه. فإذا كان كل شيء مشتبهاً
كذلك يجب أن يقاس عليه غيره وجب أن يكون حكمها حكماً واحداً. وقد فرق

^١ ل: تقيسونه. ^٢ ل: يشبه. ^٣ ساقطة في ل: على الشيء.

الله عز وجل بين أحكامها وكذلك فرق القائسون بين الأحكام، فقد بطل أن يكون^١
ذلك بقياس.

٢٣٣ وإن قالوا يحكم الشيء بأغلب الأشباه عليه وأكثرها فيه، قلنا لهم قد يكون مثله
مما يغلب شبهه أيضاً عليه يخالفه في الحكم فإذاً تتحققونه منها مع أن القليل والكثير
في ذلك غير محصور ولا معلوم؟ ولا جنة في ذلك من قال بأكثر الأشباه على من
قال بأقلها، لأنّ متى وجدنا الشيء يشبه الشيء من عشر جهات، وغيره مما يخالف
حكمه^٢ يشبهه من تسع جهات، لم تكن نجد واحدة من تلك الجهات تشبه^٣ الجهة
الأخرى شيئاً لا اختلاف فيه بينهما حتى تكون كهي في الحقيقة. وإذا كان ذلك
كذلك بطل التوقيف في ذلك على القليل من الكثير. وإن كان الحكم في ذلك بالكثير
دون القليل أو القليل دون الكثير لا جنة فيه للسائل به إلا هوا و اختياره الذي قد
يقوم بمخالفته مثله.

٢٤٤ ويسألون عن القياس على الأمثل والأشباه من أين أوجبوه؟ وقد رأوا الله
تبارك وتعالى حكم في أشياء متنقفات بأحكام مختلفات وفي أشياء مختلفات بأحكام
متنقفات. فأوجب عز وجل في كثرة اليدين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير
رقبة، وفي المحارب القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف، وفي جراء الصيد
على المحرم هدي المثل من النعم أو الصدقة أو الصيام. وكل حكم من هذه الأحكام
خلاف الذي قبله وكلها شيء واحد. وأوجب سجحانه التيم على من لم يجد الماء من
أحدث أو بال أو جامع أو نام أو أمند أو أوذى أو خرج منه^٤ يرع أو احتم، فهذا
حكم واحد لأشياء مختلفة، ومثل هذا كثير لا يجري على قياس.

٢٥٥ ومن ذلك ما طالب به أبو عبد الله جعفر بن محمد صلوات الله عليه أبا حنيفة
النعمان بن ثابت الكوفي وقد سأله عمما يفي به، فقال بكتاب الله، فما لم أجده في كتاب
الله التمسه في سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله، فما لم أجده في الكتاب
والسنة قسته على ما وجدته فيهما.

١ ساقطة في ل. ٢ ساقطة في خ. ٣ ل:تشبهه. ٤ خ:عن.

- ٢٣٦ فقال له أبو عبد الله جعفر بن محمد صلوات الله عليه: ويحك! إنه أول من قاس إيليس، فأخذ لما أمر الله عز وجل بالسجود لآدم عليه السلام، قال «أنا خير منه حلقتي من تار وحلقته، من طين»، فقاد ما بين النار والطين فرأى أن النار أشرف من الطين، ورأى أنه من خلق من شيء كان أشرف من خلق من شيء دونه.
- ٢٣٧ ثم قال له أبو عبد الله جعفر بن محمد صلوات الله عليه أيهما أقرب إلى الطهارة، البول أم الجنابة؟
- قال الجنابة، ولا أقول أن يكونا متساوين.
- ٢٣٩ قال له فلم حكم الله عز وجل في البول بالوضوء، وفي الجنابة بالغسل؟ أليس كان البول أولى أن يكون الغسل منه على قوله؟ أو يكون حكمهما واحد؟ فسكت.
- ٤٠ قال له أبو عبد الله صلوات الله عليه وأيهما أعظم وأشد في الجرم والذنب، القتل أم الزنا؟
- قال له أبو حنيفة القتل.
- ٤٢ ثم قال أبو عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام: فلم جعل الله عز وجل في الزنا أربعة من الشهداء لا يحذ الرانى إلا بهم، وجعل في القتل شاهدين يقتل بهما من شهدا عليه بالقتل؟ فسكت.
- ٤٣ فقال له أبو عبد الله جعفر بن محمد صلوات الله عليه اتّق الله يا نعمان، ولا تقل لما يصف لسانك «الكذب هذا حلال وهذا حرام». فأفخم أبو حنيفة وتحير ولم يحر جواباً.
- ٤٤ وكان قد استأذن على أبي عبد الله صلوات الله عليه حينئذ، فخرج إليه وبهذه عصاً يتوكأ عليها. فلم يجد أبو حنيفة ما يقول له إلا أن قال يا أبو عبد الله ما بلغ بك من السن ما تحتاج معه إلى أن تتوكأ على العصا.
- ٤٥ قال هو كما قلت، ولكنها عصا رسول الله صلى الله عليه وسلم أردت أن أتبرك به.
- ٤٦ فقام إليه أبو حنيفة وقال أقبلها يا ابن رسول الله.

١ خ: ولا أقل من.

- ٢٤٧ فسر أبو عبد الله عن ذراعيه وقام وقال له والله لقد علمت أن هذا من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا من بشره، وأواماً إلى ذراعه، فلم تقبله، وهو أوجب حثاً من العصا. فأهوى ليقبل يده فجذبها إليه دونه. وقام فدخل إذ لم يره قبل عنه وقد قامت حجته عليه.
- ٢٤٨ وما احتج به من دفع القياس على من قال به من العامة أن قال القياس في نفسه هو تشبيه الشيء بغيره. والحكم به هو الحكم للفرع بحكم أصله إذا استوت علتهما فيما وقع الحكم من أجله. مثل ذلك أن الله عز وجل حرم بيع كر من البر بكرين على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، فقال أصحاب القياس كذلك ينبغي أن يحرم بيع كر من الأرض بكرين، لأن مساوا له في علته التي وقع التحريم بها له. ثم اختلفوا في علة ذلك، فزعم بعضهم أن البر إنما حرم لأن الله مكيل، والأرض مكيل مثله. وقال آخرون من أجل أنه مكيل مأكول، والأرض كذلك مكيل مأكول. وقال آخرون إنما حرم لأنه مقتنات مدخل، وكذلك الأرض. وقال آخرون حرم لأنه يزكي والبر كذلك يزكي.
- ٢٤٩ قال هذا القائل وكل فريق منهم يبني قول خصمه ويزعم أن الحق فيما ادعاه لنفسه ولا يأتي بعلة يعضد بها قوله ويبطل بها قول خصمه إلا تهياً مثلها لخصمه.
- ٢٥٠ فقال أفتراهم^١ يحسبون أن خصماءهم عاجزون عن أن يأتوا بأقواليل تضعف في العدد على أقواب لهم متافية كتافي أقواب لهم؟ ثم لا يعضدونها بدليل أكثر من دعواهم. فيقول بعضهم حرم التفاضل في البر من أجل أنه مما تنبت^٢ الأرض. ويقول بعضهم حرم من أجل أنه مما تنبت^٣ الأرض على مر الأيام. ويزعم بعضهم أنه إنما حرم لعلة لونه، ويقول بعضهم إنما حرم لقلة مقدار جسمه، ويقول بعضهم إنما حرم لأنه ليس مما يجري فيه الروح. وما جانس هذه الأقواليل أكثر من أن يعذر. وإن كان القول بغير حجة بأن يزعم قائله أنه حجّة لله على خلقه، ثم إذا سلم له لم يتهيأ له ولا لأحد من موافقيه على صحة أصله وإن خالفوه في وصفه أن يدل على العلة التي ادعاه لنفسه، ثم لا يجز^٤ خصماً و النافون لقوله أن يصفوا أقواباً مضاهية لقوله، فتشتبه^٥ على ساميها

^١ ل: أفتراهم. ^٢ ل: يبنّت. ^٣ ل: يبني. ^٤ ساقطة في ل. ^٥ ل: يعجزه. ^٦ ل: فتشبه.

إذا لا دليل يفرق بينهما فيجب التسليم لما قام الدليل له منهما. فخصاؤه مستغنو
بمعارضتهم بضد ما ينتحلون عن أن يسألوهم عن الدلالة على صحة ما يعتقدون.

٢٥١ هذا إذا صح لهم أن أصل الحكم بالقياس واجب. فكيف وهو فاسد الأصل في
نفسه، متناقض على من قال به؟ هذا قول من دفع القياس وقال بالاستدلال بزعمه
فيما لم يجده في كتاب الله ولا في سنة رسوله وسنذكر الرد على أهل هذه المقالة في
موضعه.

ولما ذكرنا ما قاله أصحاب القياس في تحريم التفاضل في الأرض إذ لم يجدوا فيه
نصًا قياساً على البر الذي وجدوا النص فيه بزعمهم، وجوب أن نذكر بعض القول
الذي أجملناه وآتيناه بكلته في واجب الرد إلى من أمر الله عز وجل بالردة إليه وأن
ما يؤخذ منهم صلوات الله عليهم وسلم مnocول بروايتهم عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليس من رأيهم ولا استحسانهم ولا قياسهم كـ يقول من قلدته العامة من
رؤسائها وكبارها.

فأقول إن الحديث عن الرسول عند العامة في الربا في^١ الطعام أنه نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء
بسواء، فمن زاد واسترزاد فقد أربى. فهذا أبلغ الذي وجدوه عن رسول الله صلى الله
عليه وعلى آله، فأجمعوا على أنه لا يجوز التفاضل فيه في الطعام. ونظروا إلى ما سوى
ذلك فقال كل فريق منهم فيه بما ذكرنا أنهم ذهبوا إليه وقالوا به. وذكر اختلافهم في
ذلك يطول، وليس هذا موضعه.

ولما ذكر هذا القائل اختلافهم في الأرض وقول أهل القياس فيه، علمنا أنهم لو ردوا
الأمر في ذلك إلى من أمرهم الله عز وجل بالردة إليه كما قلنا^٢، لوجدوا صحيح القول
فيه عن الرسول صلى الله عليه وعلى آله. ولم يكن الله جل شأنه ليترك^٣ ذكر مثل
هذا مهملًا كما زعموا فلا يذكره في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وعلى آله.
ونحن لما لم نجد ما لم يجدوه من التفاضل في الأرض كما ذكروا في كتاب الله جل ذكره

^١ خ: ل: بأنّ. ^٢ ساقطة في ل: الربا في. ^٣ ل: قلناه. ^٤ كذا في خ، وفي ل: يترك.

المسنواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلم يجد عند العامة أثراً منه. فددناه إلى من أمر الله عز وجل بالرد إليه. فأصبنا باق العلم محمد ابن علي صلوات الله عليه قد نهى عن القاضل فيه وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله. ونحن نذكر إسناد ذلك لعلة ما نذكره مما دعا إليه، وإن كان شرطنا في أول الكتاب حذف الأسانيد اختصاراً وأكتناءً بمشهور الحديث. أخبرنا محمد بن سلام بن سيار الكوفي، عن جميل ابن سعيد بن عمثان، عن عمرو بن شمر^٢، عن جابر، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين صلى الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله قال إن الذهب بالذهب والفضة بالفضة يبدأ يديه، وزنًا بوزنه، عينه وتبهه، فمن زاد أو ازداد فقد أربى. والخطة بالخطة والشعيir بالشعيir والطحين بالطحين والتمر بالتمر والبنيب بالبنيب والذرة بالذرة^٣ والسلت بالسلت والأرز بالأرز، كيلاً بيكل، فمن زاد أو ازداد فقد أربى. وذكر باقي الحديث.

٢٠٥ فوجدنا الأرز الذي اختلفوا فيه مثبتاً عن الرسول صلى الله عليه وآله من قبل من أمر الله عز وجل بالرد إليه. فإن رزموا أن هذا خبر مقطوع لا يجب القول به لأن محمد بن علي صلوات الله عليه لم يلق رسول الله صلى الله عليه وعلى آله فيسمع عنه ما حكاها من ذلك، وشبهوها هذا بما يرونوه عن أصحاب الحديث عندهم، وإن كان كثير منهم قد أثبت^٤ مثل هذا عن كثير من كبرائهم ولم يجعلوه مقطوعاً عندهم لثقة من أنسد عنه وذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقالوا لا ينبغي أن يتهم مثل فلان بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ثبت عنه بالنقل الصحيح فاختصر إسناده.

٢٠٦ وقد ذكروا أبا جعفر محمد بن علي صلوات الله عليه بذلك فيمن ذكره^٥ بصحبة حديثه عندهم، ومكانه من الفضل لديهم. فإننا نقول فيه وفي أمثاله من الأئمة صلوات الله عليهم ما قدمناه في صدر هذا الكتاب إن قولهم حجة وإن لم يرفعوه إلى رسول الله

^١ ل: من. ^٢ ز، خ، ل: عمر بن بشر، وصححه ل في تعليقاته عمرو بن شمر، راو شيعي معروف وإن لم يغير النص. ^٣ ز، خ، ل: والذرة بالذرة. ^٤ ز، خ، ل: ثبت. ^٥ ل: ذكره.

صلى الله عليه وعلى آله، لأنَّ الله عزَّ وجلَّ قد أمر بسوالهم وطاعتهم والرذ إلَيْهم، كما أمر بطاعة الرسول صلَّى الله عليه وعلى آله والرذ إلَيْهِ. والرسول صلَّى الله عليه وعلى آله فقد حكى عن الله جلَّ ذكره أكثر ما حكاه ولم يقل إنَّ جبريل أتاه به أكفاءً بعلم المخاطبين. وكذلك أمر ونهى عن نفسه بكثير مما لم يسنده إلى الله جلَّ ذكره وقد أخبر الله عنه تبارك اسمه أنه ﴿مَا ينطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ . فعلَى مثل ذلك يؤخذ عن الأئمة الذين^١ قُولَ الله عزَّ وجلَّ طاعتهم بطاعته ووصل الرذ إليهم بالرذ إلَيْهِ في كتابه. فما نسبوه إلى كتاب الله وسنة رسوله، وإنَّ لم ينسبوه، أخذَ عنهم ولم يتهموا فيه.

وكذلك ما افتو به وقالوه، وإنَّ لم يسندوه، فهم مصدقون فيه وأمناء عليه. وقد عرضنا نحن ما روي لنا عنهم صلوات الله عليهم واحتلَف الرواة فيه عنهم على من لحقناه منهم وأكْرَمَنَا الله بمجده بهم وفضلنا بالكون في أوان ظهورهم وحين زوال التقىة عَنْهُمْ، فأثبتوا لنا الثابت من ذلك، وأسقطوا ما خالفه وأفادونا ما لم نكنْ^٢ نعلمه ولم نروه مما سألناهم عنه وردَّناه كَمَا أمرَنَا الله عزَّ وجلَّ إلَيْهم. وكان ما ذكرناه من أمر الأرض مما أثبتوه. والحمد لله الذي فضلنا به وهدانا إلَيْهِ ومنَّ علينا به.

٢٥٨ فهم صلوات الله عليهم أعلم بالثابت عن آباءِهم، كما قال الصادق جعفر بن محمد صلوات الله عليه، وقد سُئلَ عن مسألة فأجاب فيها. فقيل له إنَّ العامة يرون عن علي صلوات الله عليه خلاف ذلك.

٢٥٩ فقال لقائل ذلك ما أجبناك إلَّا بقوله، وما عندنا إلَّا ما أثناه، غابنا عن صادرنا. ونحن أفراخ علي، فما أدينا إليكم عنده فهو قوله.

٢٦٠ وهو قوله صلَّى الله عليه لسدير الصيرفي وقد سأله، فقال جعلت فداك، إنَّ شيعتكم قد اختلفت فيكم فاكتُرت حتى قال بعضهم إنَّ الإمام ينكت في أذنه. وقال آخرون يوحى إليه. وقال آخرون يقذف في قلبه. وقال آخرون يرى في منامه. وقال آخرون إنَّما يفتي بكتب آباءِه. فبأيَّ قولهم آخذ جعلني الله فداك؟

١: الذي. ٢: ساقطة في لـ.

قال لا تأخذ بشيء مما يقولون يا سدير . نحن جة الله وأمناؤه على خلقه، حلالنا من كتاب الله وحرامنا منه . فأخبر عليه السلام أن كل ما يفتي به فمن كتاب الله جل ذكره على نحو ما قدمناه وذكراه، وأن الله جل جلاله قد أحل فيه حلاله وحرم فيه حرامه . ولم يفرط كما قال عز وجل فيه من شيء سجحانه، وأن ما أخذ عن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وعمرن أمر جل وعز بالردة إليه فمن الكتاب، لأنه جل شأنه قد أمر بذلك فيه فهو منه، وإن لم يكن منصوصاً في ظاهره . وليس هذه منازل من قدرته العامة وأخذت عنه عندها، ولا أذعوا ذلك له^١ ولا رروا في ذلك رواية له^٢ غير ما ذكرناه عنهم وأبنا فساده لهم . والقول في مثل هذا يتسع ويطول .

ونرجع إلى ما أخذنا فيه من فساد قول أصحاب القياس، فنقول إنه وإن كانت^٣ عادتهم يقول في الأرض بحرم التفاضل، فإن بعضهم قد قال بتحليله . فيقال لأصحاب القياس أرأيت لو قال لكم من أباح التفاضل فيه نحن قد قسناه على البر الذي قسموه أنت عليه، فقلتم بمنع التفاضل فيه من جهة^٤ الوجه التي رأيتم أنها توجب اشتباهه به، فإذا نحن أنه لا يشبهه ولا يقاس به لوجوه رأينا أنها تفرق فيما بينه وبينه منها أنه يسمى بغير اسمه، وما فوقت بينهما الأسماء لم تجمعهما^٥ الأحكام في القياس عندنا، ومنها اللون إن البر أحمر والأرض أبيض . ومنها الكيفية والصورة، فصورة البر غير صورة الأرض . ومنها الهيئة، فالبر ذو قشر والأرض لا قشر له، ومنها الطعم، فإن طعم البر والأرض مختلفان . ومنها المقدار، فإن البر أعظم من الأرض، ومنها الكيفية والخاصية . وذلك ما يطول لو ذكرت وجوهه مما يتهيأ عمله من ألوان الطعام^٦ من البر، ولا يتهيأ شيء منه من الأرض كأصناف الخبز والزلابي والهراء والحسوات والمخذنات في ألوان الأطعمة مما أقل من الناس ولو أحصاه أحدهم وبالغ عند نفسه في إحصائه لم يعد من يجد عنده مزيداً من أنواعه لما يتحذن من ذلك في كل بلد دون بلد ويعمله أهل صنعة دون صنعة . وإن كان الأرض يدخل في بعض ذلك فإن جنس ما يعمل منه مختلف لما يعمل من مثل ذلك الجنس مع كثير مما يفارق البر الأرض في

^١ خ:ل:لها. ^٢ خ:ل:لها. ^٣ ز:خ:ل:كان. ^٤ ل:جنة. ^٥ ز:خ:ل:يجمعها. ^٦ ل:الطعم.

يربى أضعافاً مضايفة على مثل ما مثلموه أنت في القياس به، وساوitem بينهما من أجله.

٢٦٣ ما كانت تكون حجتكم على من قاس كذلك مثل قياسكم، فأوجب فيه خلاف ما أوجتم، وقال فيه بضد ما قلتم. وكذلك كل شيء قسمته خالقها بقياسكم وحرمتهم، لن تعدموا مخالفاتكم فيه بمثل ما قد قسمته فيفسد القياس عليكم من حيث أثبتوه، ويبطله من الوجه الذي به صحته ومحاجة عليكم فيه من الوجه الذي به احتجتم عليه، وإن لم يره ولم يقل به، لأن من أبطل قول خصميه بقوله فقد كاه ذلك دون أن يمحاج عليه بغيره.

٢٦٤ واحد بعض من دفع القياس، وقال بالاستدلال في دفع القياس على من قال به فقال^٣ يقال لمن قال بالقياس أخبرنا عن العلة التي من أجلها وقع الحكم عندك^٤ بالقياس. العلة قامت عندكم أم بتوفيق لا يتهمأ^٥ لخصمك دفعه؟ فإن قال بتوفيق طولب بذلك^٦، ولن يجده. وإن قال لعلة قامت عندي وصحت في عقلي، قيل له أفيجز أحد من خصومك المواقفين لك على صحة أصل القياس والمخالفين لك فيه أن يدعى لعقله مثل ما ادعى لعقلك وثبت ذلك لنفسه ويطرد بدعواه دعواك لنفسك كما ادعى أنت ذلك؟ وهذا ممكن لا يتهمأ^٧ الاحتراز منه.

٢٦٥ وقد صدق هذا القائل وأصاب في قوله وجه الجهة على خصمه، وهي تلزم غيره من ذكرنا من الفرق القائلين بأهوائهم الراذين ما لا يعلمونه إلى أنفسهم وهم يجعلونه خلافاً لأمر الله جل ذكره برد ذلك إلى أولي الأمر من عباده. فيلزمهم كما قال هذا القائل إن قاسوا في ذلك أو نظروا أو رأوا أو اجتهدوا أو استدلوا أو استحسنوا أن يسلموه لمن رزعم أنه قد فعل مثل ما فعلوه خالقهم فيما رأوه وقالوا به^٨. وليس لهم أن يخطئوا ولا أن ينكروا قوله عليه إذ قد قام عنده وصح في عقله عند نفسه مثل الذي قام في عقولهم^٩ وصح عندهم.

٢٦٦ فإن رزعموا أنهم أصح عقلاً وأحسن تميزاً^{١٠} وطبعاً وادعى هو مثل ذلك عليهم لم يكن لهم أن يقطعوا بدعواهم على دعواه ولا يثبتوا شيئاً من ذلك لأنفسهم إلا ثبت

^١ ز، خ، ل: يبطل. ^٢ ل: من. ^٣ ساقطة في ل. ^٤ ل: عندكم. ^٥ خ، ل: لذلك. ^٦ خ، ل: قالوه. ^٧ ل: معقولهم.

^٨ كذا في خ، وفي ز، ل: تميزاً.

ذلك له. واحتاجوا إلى حكم يقضي في ذلك بينهم. وإن وجدوه وسلموا إليه فهو أولى منهم بما أدعوه باقرارهم له وسلامتهم لأمره. فينبع لهم لأنّا يتنازعوا، ويلزمهم ترك الرد إلى أنفسهم والخروج مما تسموا به والدخول في جملة أصحاب التقليد الذين عابوا^١ قولهم وخرجو عن جملتهم إن لم يكونوا ردوا ذلك إلى من يجب الرد إليه. وقد ذكرنا فساد قول أصحاب التقليد والجنة عليهم فيما تقدم.

^{٢٦٧} واحتج بعض من نفي القياس على من قال به ممن قال بالاستدلال بنعمه فقال يقال لمن قال بالقياس إذا استوت العلل في ذلك عنده برزعمه، لم حكمت للفرع بحكم الأصل وإن كانت عللها متساوية لعلته؟ لأن الله عز وجل وقتك على ذلك أم لأنك استخرجته بالاستدلال؟ فإن قال لأنّي وقفت عليه وقوفا لا يهيا معه التنازع والتأويل ولا يصح معه إلا الطاعة والتسليم، سئل عن الدلالة على ذلك، ولن يجد إليها إن شاء الله سبيلاً. وإن قال حكمت بذلك لدليل قام عندي، وذلك لأنّي رأيت الله جل شاؤه قد حكم في أشياء متساوية بأحكام متساوية. فلما رأيته قد نص على التسوية في أحكام مسائل كثيرة وعللها متساوية ثم ترك أشياء متساوية فلم ينص على حكمها، ألحقتها بها اقتداء بما فعل الله عز وجل فيها وصفت قبلها.

^{٢٦٨} قيل له هذا القول نفسه قياس، وإنما طالبناك في تثبيت القياس، والشيء المتنازع في أصله لا يكون حجة ل نفسه. غير أنا نسلمه لك، ثم نطالبك بعوذه^٢ في عينه، فإن من فسد عليه قوله من حجته التي اختارها لمذهبه وعدلها على أصله كان قوله أخرى أن ينكسر بذلك منه أن ينكسر بحججه خصمه التي إنما نصبها لكسر قوله وإفساد^٣ أصله.

^{٢٦٩} أرأيت قوله لما رأيت أن الله عز وجل سوئي في النصوص بين أحكام أشياء متقدرات العلل، كان لي أن أسوئي بين ما لم يأت بالتسوية بينه إذ كانت عللها متساوية. فهلا قلت ضد هذا القول واحتجت فيه بمثل هذه الجهة سواء فقلت إنك لما رأيت الله عز وجل حكم بأحكام مختلافات في أشياء مشتبهات كان لي أن أحكم في كلّ شيئين

١: أعبوا. ٢: كان. ٣: كذا في خ وز، وفي ل: بعنوده، ولعل الصواب: بتشييه، بتحقيقه. ٤: ل: ولا فساد.

متفقين بحكمين مفترقين فيما لم يقع فيه النص بالجمع والتفرق، كما رأيت الله عز وجل أوقع التفريق في أشياء متفقات. فتكون قد قلبت قولك حرفًا بحرف وأحتجت بمثل جحتك الأولى حرفًا بحرف.

٢٧٠ أَوْلَمْ تقل ذا ولا ذلك ولكن لو نصحت لفسرك وسلكت السبيل المؤدية إلى رشدك، فقلت لما رأيت الله عز وجل قد حكم في أشياء متفقات بأحكام متفقات وفي أشياء متفقات بأحكام مفترقات وفي أشياء مفترقات بأحكام متفقات وفي أشياء مفترقات بأحكام مفترقات علمت أن الأحكام لم تقع من الله تعالى لعل تدرك بخواطر الآدميين، ولا تُوقف على حقائقها بالظير^١ والخير. فسلمت لله تعالى في حكمه، وامتثلت الانقياد إليه في أمره. فسوّيت بين ما سواه وفرقت بين ما فرقه. وطلبت الدلالة على الحكم فيما لم ينص على حكمه من جهة غير هذه، إذ لست قادرًا على أن أحكم للشيء بمثل نظيره إلا تهياً لخصمي أن يعارضني فيحكم له بضد حكم نظيره، إذ العلة التي أحتج بها لقولي هي تسوية الله تعالى في بعض الواقع بين أحكام الأشياء المتفقات، وخصوصي مثلها وهو تفريق الله تعالى في بعض الواقع بين أحكام الأشياء المشبهات.

٢٧١ فقولنا نحن لهذا القائل قد أحسنت النظر لحصمك فيما دلت به إلينا وأشارت به عليه من ترك القياس في دين الله عز وجل وأحكامه وحالاته وحراماته إذ كان لا يعدم من ذهب إلى القياس الذي ذهب إليه وقال به من يقيس كا قاس فيخالفه بما وصفت من أنه لو قلب قوله الذي أحتج به وقال بضده لكن ذلك في القياس كقوله وكأن ذلك قول قد قال به خصمه واعتذر بعلته فقامت له في ضد قوله. ثم شددت ذلك وأدكرته وأوضحته وأثبتته، نقلت قاتلاً على لسانه ما أمرته وأشارت عليه بأن يقوله إذ لست قادرًا على أن أحكم للشيء بنظيره إلا تهياً لخصمي أن يعارضني فيحكم له بضد حكم نظيره.

٢٧٢ ثم أمرته وأشارت عليه أن يطلب الدلالة على الحكم الذي لم ينص الله عز وجل عليه بزعمك بما تذهب أنت إليه من القول بالاستدلال بزعمك من ذات نفسك. فهلا

^١ خ: بالنظر. ٢: لا يعد فن، خ: لا يعدو من، ل: لا يعدم ومن.

أشرت بما أشرت به عليه على نفسك ونصح لها كارنعمت أنك نصحت لغيرك فاتبعت من دين الله وأحكامه وعممت من حلاله وحرامه ما وضع لك في ظاهر كتابه وستة رسوله صلى الله عليه وسلم. وما لم تعلمه من ذلك سأله عنده أهل الذكر الذين أمر الله عز وجل في كتابه بسؤالهم، وردته إلى أولي الأمر الذين أوجب الله جل شأنه عليك طاعتهم، ولم تنص على مالم ينص الله عز وجل ولا رسوله صلى الله عليه وعلى آله بنعمك عليه. ولم تر ذلك إلى نفسك وقد جهلته وتطلب له من الدلائل مالم تكن عرفته. إذ غير متشعج لجهاله به مثلك أن يطلب له دليلاً كما طلبت فيقوم له في وهمه دليل يخالف به إلى ضد ما قام لك أنت الدليل عندك فيه. فلا تقوم لك في ذلك حجة عليه إذ كان قد ذهب إلى مذهبك واستدلل كاستدلالك.

٢٧٣ ولو نصحت لنفسك وتذربت معنى ما جعلته اسمًا لمذهبك لتبيّن لك أن الاستدلال فعل المستدل، والدليل غيره. فلو استدلت على الدليل فوجدته لدلك إلى صواب ما جهلته ولأدئ إلىك من النص ما لم تكن عرفته. ولكنك أردت أن تكون دليلاً نفسك فضلت في المهامه^١ فأهلكتها وأهلكت من اتبعك وأمك واستدلل بك.

٢٧٤ ثم أنت تعيب على أمثالك وتزري بأشكالك غفلة منك عن نفسك، وما يبيّنك وبينهم من الفرق إلا ما سميت به ما انتخلت وسموا به ما انتخلوا من مذاهبهم^٢. نظيرها ما قاله الله عز وجل لمن قيلك «إِنَّ هِيَ إِلَّا آثْمَاءٌ سَمَّيْتُوْهَا آثْمَاءٌ وَأَبَاوِيْكُمْ مَا أَمْرَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَنٍ إِنْ يَسْعَوْنَ إِلَّا أَقْلَنَ وَمَا تَهْوِي آلَّا نَفْسٌ صَلَّ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَىٰ». فابتعدم ظلمكم وأهواكم كما اتبع ذلك من ذكره الله عز وجل من قيلكم من بعد أن جاءكم الهدى من ربكم. كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم لتسلكن سبل الأم قبلكم حذو النعل بالنعل والقدمة بالقدمة. حتى لو^٣ دخلوا حجر^٤ ضب لدخلتوكه.

٢٧٥ وقال النافي للقياس مطالبًا من قال به وقاد على العلل التي رعم أن الأحكام تقع عليها، فقال ثم نحن الآن نعود عليه سائرين بعد أن أريناه أن القياس يفسد بالقياس

^١ ل: المهامه. ^٢ ز، خ: مذاهبك، ل: مذاهبيك. ^٣ ساقطة في ل. ^٤ ل: حجر.

نفسه كأثبته هو بزعمه. فنقول له لم رعمت أنَّ اللَّهَ تبارك وتعالى إِنَّمَا أَوْقَعَ الْأَحْكَامَ من أجل العلل دون أن يكون أوقها مبتدأة بغير علل؟ فإن اذعى في ذلك دلالة من التوقيف طول يأجادها، وهذا إن شاء اللَّهُ مَا لَا سُبْلٌ إِلَى إِيَاجَادَهُ، فإن اذعى مشاهدة أشياء حكم اللَّه فيها بأحكام فرأى علتها^١ متقدة أعيد عليه ما قدمنا ذكره من تساوي الأحكام المتقدة في الأشياء المفترقة^٢ وبجيء الأحكام المفترقة في الأشياء المتقدة. ونقول له نحن نسامحك في وقوع الأحكام للعمل ثم نطالبك بوصف العلل. فإن حصرتها بوصف غير متناقض سلامناه لك. وإن لم تقدر على بيان ذلك بصفات عللك، كان ذلك إِرْزَاءً منك على قوله. إذ عجزت عن صفتة فضلاً عن إقامة حجته^٣.

^{٢٧٦} أخبرنا عن العلل التي وقعت أحكام الأصول من أجلها، أكانت موجبة لوقوع تلك الأحكام في أعيانها أم صارت موجبة لها لعارض تتحققها وهي موافقة الأمر والنهي لها؟ فإن قال صارت موجبة لموافقة الأمر والنهي لها، قيل له فغير جائز أن تقيس ما لم يصحبه أمر ولا نهي على ما صحبه أمر ونهي، إذ العلة إذا صحت وصارت موجبة للحكم فيما تولى اللَّهُ تَعَالَى الحكم فيه لأنَّ التوقيف^٤ صحبتها. فإنك متى جئت إلى فرع فيه علة ووجدتها لا توقيف معها، لم تر ذلك الفرع مشبهًا للأصل باستيفاء علته عليه إذ^٥ التوقيف غير معاضده لها كمعاضدته للأصل فلا تقيس عليه لأنَّه لا يشاكله^٦ في علة التحرير أو التحليل كلها هي.

^{٢٧٧} فإن قال قائل بل كانت العلل موجبة للأحكام في أعيانها ولم تكن محتاجة إلى تغيير بمشاهدة التوقيف لها، إذ لم يكن جائزًا أن يأتي الحكم بغير ما جاء به، فإذا كانت العلل نفسها موجبة له، فلا حاجة بنا إلى أن ننتظر مجئه. قيل له عليك سؤال فيمن أوجها، فكيف صارت موجبة على اللَّهِ جَلَّ ثناوهُ أَنْ يَحْكُمَ بِشَيْءٍ فَلَا يَتَعَدَّهُ إِلَى حُكْمِ سُواهُ، وَهُوَ خَالقُ الْأَشْيَاءِ وَمَدِّرُهَا وَالْأَمْرُ وَالتَّاهِي فِيهَا ﴿لَا يُسْلِلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْلُونَ﴾،

١ ل:إِيَاجَادَهُ، ٢ ل:عليها، ٣ ل:المفترقة، ٤ ز يزيد هنا:عليه، ٥ ل:وقفت، ٦ ل:التوقيف، ٧ خ ل:إذا، ٨ ل:يشاكل.

ولا يعرض عليه فيما أمر. إلا أن سؤالك عن ذلك يؤدي إلى شناعة عليك قبحة وإلى معرة وفضيحة، ولسنا نحب بلوغ ذلك إذ في دونه مندوحة على أن فيما عرضنا من ذكره بلا غاً مما ترکاه من وصفه.

^{٢٧٨} فأخبرنا^١ عمّا كان في أول شريعة نبينا حراماً ثم صار بعد ذلك بالشريعة حلالاً، وما كان حلالاً فصار حراماً، وعن الأشياء التي حرمت في شرائع من تقدم من الأنبياء، ثم أحلت في شريعتنا. ما شأن عللها التي أوجبت الأحكام بها؟ أتغيرت فتغير الحكم لها، أم هي باقية والأحكام متغيرة؟ فإن قال العلل متغيرة فلذلك تغيرت الأحكام، سئل عن الحمر أصارت مسكرة بعد أن لم تكن مسكرة، أم صارت مائعة بعد أن كانت جامدة، فحرمت من أجل ذلك؟ وعن الشحوم التي كانت حراماً ثم صارت حلالاً: ما الذي تغير من عللها؟ وعن نظائر لذلك كثيرة يطول الكتاب بشرحها.

^{٢٧٩} وعجزه عن الإيضاح عن التغير مع انتقال الحكم مضطراً له إلى الإقرار ببني العلة. وزوال الحكم في إقراره بقيام العلة وتعين حال المعلول دليلاً على فساد ما أذعنى من التأويل إذ حال أن يكون شيء من الأشياء موجباً بقاوئه لا حالة لوجود غيره فيزول ذلك الغير وذلك الشيء باقي بحاله. ومثل ذلك أيضاً أن الكلام لا يوجد إلا بوجود الحياة، فحال أن يوجد الكلام بعد زوالها. وهذا كالنظر الذي لا يكون إلا بناشر، فحال أن عدم الناظر ويفي النظر، وكالحركة التي لا تكون إلا من متحرك، فحال أن تبقى^٢ الحركة بعد فناء المتحرك. وكذلك إذا كانت في التحريم علة من أجلها كان لم يجز أن تبقى العلة والتحريم قد زال، ولا أن تبطل العلة والمعلول باقياً كأن. وهذا أوضح في العقول من أن يحتاج مدعيه إلى دليل وبالله التوفيق.

^{٢٨٠} ثم ذكر هذا القائل حديثاً رواه بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تفترق أمتي على بضم وسبعين فرقة أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور بأرائهم فيخلون الحرام ويحرمون الحلال. فلو تدبرت هذا القائل هذا الحديث الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدخل فيه، وأنه من أحد الفرق المفتونة لأنّه

^١ ز: فأخبرنا، خ: لـ: فخبرنا. ^٢ لـ: عن. ^٣ خـ: لـ: يبقى.

ممن قاس الأمور برأيه كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أمثاله فرغم أنه له، إذا لم يعرف ما أحلم الله عز وجل وحرمه في كتابه وعلى لسان رسوله، أن يستدل عليه بغيره مما علمه من ذلك. وأعرض عن قول الله أصدق القائلين ﴿فَسُلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُثُرَ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وعن أمره بطاعة أولي الأمر والرذ إليهم صلوات الله عليهم أجمعين.

عليَّ أنَّ الحديث الذي رواه على خلاف ما حكاه وهوأنه قال صلى الله عليه وسلم افرق بنو إسرائيل على اثنين وسبعين فقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فقة، واحدة ناجية، وسائرها هالكة في النار. وحديث آخر تفترق أمتي على اثنين وسبعين فقة، كلها ضالة هالكة، وفقه واحدة على الحق منها ناجية. فلو نظر هذا القائل من هو أولى بالحق، فمن اتبع كتاب الله جل ذكره وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فيما وضح له وعلمه، ورداً ما جهله إلى من أمر الله جل ذكره بالرذ إليه، أم من رفع أنه يستنبط ديناً وحكماً وأمراً ونهياً وحللاً وحراماً من قبل رأيه واستدلاله واجتهاده أو قياسه أو نظره أو استحسانه أو من غير ذلك مما سمع ذلك به، ونخله إياه من قوله، لعلم أنه هو وأصحابه الهالكون. فهل يلزم عنده اسم الضلال ويقع على من اتبع كتاب الله جل ذكره وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم أم من اتبع هواه وقال برأيه؟ والله عز وجل من قائل يقول ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ أَتَبَعَ هَوَّةً بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾، وقال ﴿إِنْ يَتَبَعُونَ إِلَّا أَلْقَنَّ وَمَا تَهْوِي الْأَنْفُسُ ۚ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ هُدًى﴾.

وهذا القائل الذي حكينا قوله هو أحد نقاد القياس من أهل بغداد عندهم محمد بن داؤد بن علي المعرفٌ^١، وهو وأبوه داؤد ممن كان يبني القياس ويرد على قائليه ويقول بخلاف قول مستحليه من أهل العراق وغيرهم، ويزرى بقولهم، ويذهب بزعمه إلى الاستدلال، وقد بيّنا عليه فساده في هذا الباب في بعض المقال. وسنذكر هذا القول ومن ذهب إليه في باب من هذا الكتاب فنفرده إن شاء الله تعالى به. وزد على من قال به ونخله وموه بندره، ورغم أنه وإنما عن الاستدلال

^١ كذا في ز، و في خ: ل: أن له. ^٢ خ: ل: تزيد هنا: أن له. ^٣ خ: تزيد هنا: القياسي، وهو خطأ. ^٤ زيادة اقتضاها السياق.

**بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وقد تركهما وراء ظهره
وأتبع سبيل من أنكر قوله وخالفه.**

٢٨٣ **وذكر الشافعي القياس وأعرب عن نفسه فيما جاء به فيه، وأكّد فيما توهّم ورأى
معانيه، وأظهر فيما أظهر الاعتماد على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه
 وسلم. ثم فارقهما بقوله وأبطل القياس من حيث رأى أنه أثبته. فقال فيما قاله مما
 رأى أنه بني عليه أصل ما ذهب إليه: ليس لي ولا لعام أن يقول في إباحة شيء ولا
 حظره ولا أخذ ولا إعطاء منه إلا أن نجد ذلك نصاً في كتاب الله أو سنة رسوله
 أو إجماع أو خبر يلزم، ولا يجوز^١ أن نقول بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا، ولا
 نقوله قياساً على اجتهاد به على طلب الأخبار الازمة.**

٢٨٤ **والقياس قيasan. أحدهما يكون في معنى الأصل، فذلك الذي لا يحل لأحد
خلافه. ثم قياس الشبه، وذلك أن يشبه الشيء بالشيء من أصل غيره، فيشبه
هذا بهذا الأصل، ويشبه غيره بالأصل أحددهما في خصلتين، والآخر في خصلة
الحقّة بالذي هوأشبه به في خصلتين. وليس للحاكم أن يولي الحكم أحداً ولا لمولى
الحكم أن يقبله^٢ ولا للوالى أن يدع أحداً يفتي ولا للمفتى أن يفتي أحداً حتى يجمع
أن يكون عالماً بعلم الكتاب ناسخه ومنسوخه وخاصه وعامة وفرضه وأدبه وعالماً
بسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقاويل أهل العلم قديماً وحديثاً وعالماً ببيان
العرب يميز بين المشتبه ويعقل القياس. فإن عدم واحدة من هذه الخصال لم يحل
له أن يقول قياساً.**

٢٨٥ **فاما ما ابتدأ بذكره من أنه ليس له ولا لأحد أن يقول بغير ما في الكتاب والسنّة
فقول صحيح. وأما ما ذكره من الإجماع على ما كان يذهب إليه ويقول به فقد يبنت
فساده. وكذلك ما ذكره من القياس. وأما شرطه الذي اشترط على من يجب له أن
يقول بالقياس ممن لا يجب له القول به فإن كان القياس حقاً وجهمه من جهمه فينبغي
له أن يطلب علمه ممن يعلمه. وإن كان باطلاً فلا معنى لذكره، والشرط على متخله.**

^١ ز، خ، ل: يجد. ^٢ ل: يجوز. ^٣ ل: يقبله.

والذي اشترطه لا يخلو من وجهين. إما أن يكون الإنسان يرى في نفسه أنه يحسن ما ذكره، كما قد لعله هو^١ رأى ذلك في نفسه، وعيره يدفعه عنه. فإن كان كذلك، فقل من يقتصر بنفسه عمّا اشترطه، ممّن تسمو همة إلى أن يقول برأيه ويترأس في قومه، فقد أباح القياس لكافة من هذه حالة، أو أن يكون ذلك لا يجوز لمذيعه حتى يشهد له غيره به. فقليل من شهد له بذلك أهل عصره سيماناً والشاهد بذلك لا يجوز أن يكون إلا أعلم من المشهود له، وذلك لا يصحّ أيضًا له إلا بشهادة من هو أعلم منه. ثم كذلك إلى ما لا نهاية له على سبيل هذا الأصل. وإذا كان ذلك كان القياس محظورًا. فأي الوجهين ذهب به إليه فقد أفسده به وخالف مراده فيه، وهذه سبيل من تقدى كتاب الله جل ذكره وستة رسوله صلى الله عليه وسلم كسبيل من هو في مثل حاله من قدمنا ذكره. نسأل الله العصمة من الزيف والثبات على الحق بفضل رحمته.

وقد احتج مثبتوا القياس لما ذهبا إليه منه بحجج نحن نذكر ما انتهى إليها عنهم منها والذعبيهم فيها بتوفيقه وعونه. منها أنهم قالوا: يقال لمن أبطل القياس إن أبطلت القياس فسوغ لقائل أن يقول بسقوط الرجم إذا اعتنّ في ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما^٢ رجم ماعرًا، فيقول هو أنا لا أرجم سعدًا، ولا غيره لأنّي لا أتقدى فارجم غير من رجمه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقول الآخر أنا لا أسبّد للسهو في غير صلوة الظهر، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما سجد للسهو فيها. فإن كتم ترجمون غير ماعز، وتسبّدون للسهو في غير صلوة الظهر، فلنا نحن وكذلك نحرّم غير ما نصّ الله عزّ وجلّ عليه بالحرّم إذا كان يشبهه أو كانت فيه علة لأنه سواء عندنا سجودكم للسهو في صلوة لم يسبّد فيها النبي صلى الله عليه وسلم، وتحريمكم الشيء الذي لم ينصّ الله عزّ وجلّ عليه بالحرّم إلا أنه مشبه بما نصّ عليه في نفسه ومساوٍ له في علّته. فإن قلتم نحن إنما نراعي السهو ولا ننظر إلى تغایر الصلوة، وزراعي في الرجم

^١ كما في ز، خ، ل: كما قد لعله هو. لقد اضطرّب النصّ ومن المحتمل سقوط الفعل بعد قد، فيكون النصّ في الأصل: كما قد ذكر لعله هو رأى ذلك في نفسه، أو ما شابه ذلك. ^٢ ساقطة في ل. ^٣ ل: أنه. ^٤ ز: سعيدًا.

الإحسان والحرمة ولا نظر إلى اختلاف الأنساب وتغير الألوان والأشخاص، قلنا لكم وكذلك نحن إنما ننظر إلى العلل والشبه. فإذا تساوت العلل وتقرب الشبه حكمنا بالتحليل أو التحريم. ولم تلتقي إلى أن هذا من مخصوص عليه وهذا غير مخصوص عليه، لأن تقارب الشبه وجود العلل يدخلان ما لم ينص عليه في حكم المخصوص عليه، لأن كذا في العقل أن كل مشتبهين في أنفسهما ومتباينين في عللهم حكمهما واحد.

٢٨٨ فقال لهم إن هذا الذي قلتموه أو اعتلتم به في الرجم والشهو لا يقول به أحد. وأنتم من لا يقول به. فكيف جاز عنكم أن تتحجروا بما لا تذهبون إليه ولا تقولون ولا يقول به أحد؟ فإن جعلتم ذلك قياساً لقولكم فقد عرفناكم فساد القياس وأتحججنا عليكم فيه. والقياس لا يثبت بقياس مثله. ونحن فلم ثبت السبود للشهو والرجم قياساً كما رزمعتم. وإنما أثبتنا ذلك أخذنا عن أمتنا بنص قولهم وقلتهم ذلك إلينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢٨٩ كما أخبرناكم عن أصل قولنا في ذلك، وأنتم موافقون لنا فيه. فإن كنتم عن نقل ذلك أخذتموه فالقص غير القياس. وأنتم مقررون أن ما أتى من مخصوصاً عن الله وعن رسوله فواجب عندكم قوله وإن خالف القياس عندكم. وإن كنتم إنما قلتم به قياساً على فعل رسول الله، فرجتم كل زان محسن حر، كما رجم كذلك ماعراً، وسبعتم للشهو في الصلوات المكتوبة كلها، كما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعضها فقد بيتنا لكم فساد القياس، وليس لكم أن تتحجروا به لقياس مثله.

٢٩٠ وأما قولكم إنكم تحرمون وتحللون ما لم ينص الله عزوجل ولا رسوله صلى الله عليه وسلم على تحريمها ولا على تحليلها، فهذا إقراراً على أنفسكم بمخالفة كتاب ربكم وقول نبيكم. وقد تلونا عليكم من كتاب الله جل ذكره، وأخبرناكم بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يمنع مما ادعيمته ومحظوظ ما تجرأتم من ذلك عليه. والله يقول جل من قائل «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءاْمَنُوا لَا تَسْلُوْا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تَبَدَّلْ لَكُمْ شُوْكٌ وَإِنْ تَسْلُوْا عَنْهَا حِينَ يُرْتَلُ الْقُرْءَانْ تُبَدَّلْ لَكُمْ عَفَافَ اللَّهِ عَنْهَا فَوَاللَّهِ غَفُورٌ حَلِيلٌ». فأخبر عزوجل أن

١: بعض. ٢: الصلة.

ما سكت عنه فهو غفور. وكذلك جاء عن أكابركم ومقدميكم، فكيف جاز عندكم أن تخلوا ما لم يحله الله لكم وتحرموا ما لم يحرمه الله عليكم، وتوجوا ما قد عفا عنه لكم؟
 وأما تحريمكم وتحليلكم للأشياء إذا استوت عللها وأشبهرت ما نص على تحليله وتحريمك بزعمكم، فقد يتنا لكم فيما تقدم أن الله عز وجل قد حكم في أشياء متفقات بأحكام مختلفات، وفي أشياء متفقات بأحكام متفقات، وأمر باتباع ما أنزله، ونهى عن مخالفته وعن القول بالهوى في دينه. فمن أين جاز لكم أن تقتصروا^١ على ما ابتدعتموه من الأحكام والقول في الحلال والحرام على هوئ نفسكم وقياسكم وآرائكم وأن تعتقدوا على المتساوي منها دون المختلف؟ أأتم شركاء الله عز وجل في أمره فخلالون وتحرمون على عباده؟ «لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا» وقلتم قولًا عظيمًا.

ومنما احتجوا به للقياس أن قالوا قد قاس النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله الخشمية فقالت يا رسول الله إن أبي قد أدركه فريضة الحج، وهو شيخ كبير لا يثبت على الرحل. فأفاجح عنه؟ قال نعم أرأيت لو كان على أبيك دين قضيته عنه لم يجره ذلك؟ قالت نعم. قال فدين الله أولى. قالوا: فتبه النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الحج الذي هو حق الله بقضاء الدين الذي هو حق العباد وقاسه به. قالوا فلهم يكن من الدلالة على تجويز القياس وإثبات فرضه غير هذا الحديث لكن ذلك من أبلغ حجة وأكبر برهان.
 فيقال لهم قد نزه الله عز وجل رسوله عن قولكم وبرأه من افترائهم بقوله له «قُلْ... إِنَّ أَتْعِنُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ»، قوله «وَالْجَمِيرَ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى وَمَا يَنْطِقُ عَنْ أَلْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» مع ما تلوناه وأخبرنا به عنه مما تقدم ذكره في هذا الكتاب من اعتماده على ما أمره الله عز وجل به وتركه القول عليه مما يطول إن أعدناه. وفي قوله صلى الله عليه وسلم للخشمية نعم يجزئه، ما أعني عمما سواه. وقد وجوب قبول ذلك عنه لقول الله جل من قائل «وَمَا أَتَكُمُ الرَّسُولُ خُدُودًا وَمَا هُمْ كُمْ عَنْهُ فَأَتَهُوا». وقوله بعد ذلك لها ما قاله إبانة لها وتأكيداً لقوله ولم يقل لها إن ذلك كان قياساً منه.

^١ كذا في خ، وفي ز، ل: تقتصروا. ^٢ خ، ز: ألم يجز، ل: ألم يجره. ^٣ ل: العبادة. ^٤ ز، ل: وأكبر.

٢٩٤ فإن قلتم إنه قياس، فلم لا تقولون بكلته فتوجبون أنّ من حجّ عن صحيح مطيق أجرني ذلك عنه، كما لو قضى عنه ديناً أجرني عنه؟ فلأنّم لا تقولون ذلك إلا في الميت والشيخ الكبير الذي قد يُسْنَ من أن يطيق الحجّ. وكذلك إن كان ذلك قياساً عندكم، فليجروا أن يصوم الناس عن الناس ويصلوا عليهم، فأنتم لا ترون ذلك. فمن أين جاز لكم أن تجعلوا بذلك قياساً، وإذا كان النبي صلّى الله عليه وسلم عندكم قد قاس بزعمكم الحجّ على الديون ولحجّ أصل الديون أصل؟ وأنتم لا ترون رد الأصول إلى الأصول في قياسكم، وتقولون إن ذلك خطأ. وإنما تقسيون الفروع على الأصول. فقد خالفتم فعل النبي صلّى الله عليه وسلم بزعمكم فيما أصلتم عليه قوله.

وقد احتج بعض من يقول بالقياس من العامة على من دفعه منهم بهذا الحديث، فقال الحجاج عليه به هذا خطأ من جهات. إحداها أنّ من قول القائلين أنّ القياس لا يحتاج إليه فيما فيه سنة قائمة، وإنما يحتاج إليه فيما أشكّل أمره فيه ذلك إلى حكم غيره. وتجوّز النبي صلّى الله عليه وسلم حجّ المرأة عن غيره سنة في نفسه. فما حاجته إلى أن يقيسه على غيره وهو إذا قال كانت الحجّة في قوله؟

٢٩٦ والأخرى أنّ رد الأصول إلى الأصول خطأ عند القائلين. وإنما يجب عندهم رد الفروع إلى الأصول، فأيّما الأصل عندك من قول النبي صلّى الله عليه وسلم، وأيّما الفرع حتى تقول إنه صلّى الله عليه وسلم قاس بعده على بعض؟

٢٩٧ والأخرى أنّ النبي صلّى الله عليه وسلم لم يجعل الحكم في مسألتها فيحتاج أن يقيسها على غيرها، ولا كانت هي لا يجب عليها قبول قوله إلا بحجة فيحتاج إلى تثبيت الحجّة عليها. وإنما أراد بهذا القول أن يقرّرها على حكم مسألتها بما تعرّفه هي في نفسها، فيريها أنها عالمة بما سألت عنها إذ هو دين من الديون، وهي عالمة أنّ الديون يجوز أن يقضيها قوم عن غيرهم. وهذا نصّ لا قياس. وإنما هي امرأة عرفت حكم الدين باسمه ثم جاءها شيء منه لا يشبهه فسألت عنها، فلما وقفت عليه عرفته. لأنّها وقفت على العلة ثم أمرت بهذا الحكم قياساً عليها.

١ كذا في خ، وفي ز، ل: على. ٢ ل: باسم. ٣ ل: وفقت.

- ٢٩٨ وهذا بمنزلة رجل قال أيجوز لي قتل ملك الروم؟ فقيل له أرأيت لوأخذت كافراً، أكنت تحسن قتله؟ قال نعم، قيل له قتل رئيس الكفار أولى. فوقف على أنه معترض بجواز قتله في أنَّ اسْمَ الْكُفَّارِ شَامِلٌ لَهُ، لَا أَنَّهُ قِيَاسٌ عَلَى غَيْرِهِ، إِذَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ الْغَيْرِ^١ توقيف ينزل الريب في أمره فيشبه هذا به وليس في هذا توقيف مثله. قال فإن قمع القايسون متأملاً بهذا الضرب من القياس فخنّ نجحهم إليه. وإن جعلوا هذا ذريعة إلى الحكم^٢ في غيره لم نوافقهم عليه.
- ٢٩٩ هذا احتجاج احتج به محمد بن داود البغدادي على عيسى بن إبراهيم الضير في نفي القياس. وقد قدمنا قبله ما نرتضيه^٣ مما جاء فيه.
- ٣٠٠ وأغرق في الجهل بعض القايسين فزعموا أنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ قد قاس تعالى عن قولهم علوًّا كبيراً، وذكروا قوله جل شاؤه «صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَأْكَلْتُ أَيْمَكُمْ مِنْ شُرَكَاءِ فِي مَا رَزَقْتُكُمْ فَإِنَّمَا فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُوهُمْ حَيْثُ قَاتَلْتُكُمْ أَنفُسُكُمْ».
- ٣٠١ وقد رد عليهم في ذلك أيضاً بعض من أنكر القياس من العامة فقال الاحتجاج بهذا لتبنيت القياس خطأً عظيم. وأحد وجوه الدلالة على خطأه أنَّ القياس إنما يصلح لمن أشكل عليه شيءٌ فرده قياساً على غيره مما قد علم حكمه. وتعالى عن هذا القول وما قاربه. والوجه في هذا أنَّ المشركين اذعوا أنَّ اللَّهَ شركاء في ملوكه، تعالى اللَّهُ عَمَّا وصفوه به، فقررهم أنَّ ليس لهم شركاء فيما خولهم. ثمَّ آرَاهُمْ أنَّ من يقدر على أن يخلق من يستبدل مملكته، فلا يكون عليه معترض في نفسه يعارضه في أمره ويؤديه في تصرفه، فاحرى أن يكون قادرًا على دفع ذلك الأذى عن نفسه إذا قدر على أن يصرف عن عبده ما يضره. فصرفه مثل ذلك الضرر عن نفسه أولى به. ألا ترى إلى قوله جل وعزَّ «صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَأْكَلْتُ أَيْمَكُمْ مِنْ شُرَكَاءِ فِي مَا رَزَقْتُكُمْ فَإِنَّمَا فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُوهُمْ حَيْثُ قَاتَلْتُكُمْ أَنفُسُكُمْ كُلُّكُمْ تُقْصَلُ الْآيَتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ».
- والاحتجاج على من تسامح^٤ خواطره في أن يجوز أن يقول بأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم يقيس حكمًا على حكم، فضلاً عن أن يطلق لسانه بأن يقول إنَّ الله

^١ خ: بغٰر، ل: لغٰر. ^٢ كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: الحكم. ^٣ ز، خ، ل: يرتضيه. ^٤ خ، ل: يسامح.

عز وجل يقيس شيئاً على شيء تعالى الله عز وجل عن قوله عني لا وجه له لوضوح الخطأ فيه عند العامة فضلاً عن الخاصة.

قال فإن قال قائل إن الله جل شأنه لا يقيس، ولا ينبغي له أن يقيس ولكن^٢ ضرب ذلك مثلاً لنا نعلم كيف نقيس، قيل هذه دعوى منك، ودعواك غير ثابتة على خصمك. فدلل على أن الله تعالى إنما فعل ذلك كما قلت بأمر منه لنا أن نقيس أحكام ديننا، أو بدليل اعترفنا به على أنفسنا يجب علينا ما أرزمناه، أو بحجة تلزمتنا^٣، وإن لم نعرف بها على أنفسنا. ولن^٤ تجد إن شاء الله إلى ذلك سبيلاً. فإن وجده كان قوله مقبولاً.

فإن قال الدليل على ذلك قول الله عز وجل في أول الخطابية «صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنفُسِكُمْ». قيل له دعواك أيضاً أن ذلك المثل إنما معناه أن يتآدب به في قياس مثل قياسه يلزمك فيه من السؤال مثل الذي أرزمناك في دعواك للعلة التي من أجلها تقع الأحكام. إذ كان خصمك غير عاجز أن يجعل العلة غير ما ادعنته، ثم لا تأتي أنت بدليل يفرق بينك وبينه. وبعد فلو صحت لك علتكم لما كان في تلك الآية ولا فيما جانستها دليل على جواز المقايسة إلا في الجهة التي في الآية من التمثيل. وإنما فيها استشهاد عليهم من إقرارهم. إذ كان إقرار الخصم على نفسه من أوكل الحجج لخصمه. إذ لا شريك لهم فيما يملكونه فمن يعبدونه، وهو الذي صرف عنهم ضر الشراكاء أخرى أن يكون لذلك الضرار عن نفسه دافعاً ويكون على دفعه إيهاداً قادراً. وهذا الدليل أولى في العقل. إن من صان عبده عن شيء كان صون نفسه عن مثله أوجب. ومن قدر على صرف أذى عن عبده^١ كان على صرف مثله عن نفسه أقدر.

ولا يحدث نفسه بأن يقول لنا مثل ما قلنا. إذ من ادعى شيئاً في عقله تهيئاً لخصمه أن يعارضه بمثله. فإنك إن رمت معارضتنا فيما قلناه لم يتهيئ لك إلا بدفع

^١ ز: عنا، خ: غنا، ل: غنى، لعل الصواب: علواً كبيراً. ^٢ ساقطة في ل. ^٣ زيادة في ز: ينبغي له، والظاهر أنه تكرار ما تقدم، ل: الدعوى. ^٤ ل: أرزمناه. ^٥ ز: يلزمنا، ل: لزمنا، وهي ساقطة في خ. ^٦ ز، خ، ل: ولم. ^٧ ل: تفرق. ^٨ كذا في خ، وفي ل: عيده.

ما جعله الله عز وجل حجة لنفسه على أعدائه. فلأن تقطع في مسألة اختلف فيها علماء المسلمين خير لك من أن تبطل حجة الله على المشركين.

قال هذا القائل وقد رأيت كثيراً من القاسين يحسبون أنا ننكر أن يكون في العالم شيئاً أحدهما شبيه لصاحبه من أكثر جهاته أو يكون لاسم القياسحقيقة موجودة في مخاطبة الناس، فيكون ذلك عنا ويشعنون به علينا. وإن من يحكي هذا عن خصمائه لدال على ضعف رأيه. نحن لا ننكر ولا أحد من الناس صحة معنى القياس وتشابه الأشياء من جهات واقرها من جهات، ولا نمش عن^١ التشبيهات والمقياسات فيما ليست علينا فيه حدود منصوبة ولا شرائط مفروضة. فقول قد أساء إليك فلان فيما قاسه على فعله. وشبهه فلان وأحسن. وما شبّهت مثل تشبيهه. وقد قاس فلان بين أمرين وأصاب وجه المقايسة. وقاد فلان وأحسن. وقاد فلان فأخطأ وجه المقايسة. وإنما نمش عن^٢ إجازة الحكم بالمقياسات، لأن أحكام الدين لا يردها إلى خواطر الآدميين، وإنما يجب أن تتفذّك شرطت. وليس لنا، وإن رأينا المسألتين مشبّهتين ومقاييسين^٣ من أكثر جهاتهما، أن نسوّي بين أحكامهما لأن الله تعالى يتولى الأحكام، فيخالف إذا شاء ويوافق إذا شاء. ولم يقنا على علل أحكامه ويأمرنا إذا وجدنا العلل قائمة أن نجعل الأحكام بحكم النظائر.

فهم أغنياء عن أن يقولوا متحجّين علينا قد قال الله تعالى ﴿ كَائِنَنَّ آلياً قُوَّتُ وَلَمْرَجَانُ ﴾ و ﴿ كَائِنَنَّ يَضُّ مَكْوَنُ ﴾، لأن هذا إنما يتحقق به على من قال ليس شيء يشبه شيئاً. فأما من قال إن الأشياء يشبه بعضها بعضاً غير أنها لم نؤمر بالحكم بالأشياء من أجل استباهها. وقد نهينا أن نتقدّم بين يدي الله ورسوله، فإن أمرنا حكمنا، وإن تركا سكتنا. فإنما ينبغي أن نطلب له في القرآن. إن هذا وما يدلّ على معناه لا ينتهيون به.

^١ ساقطة في ز. ^٢ ز، خ، ل: يمتنع من. ^٣ ز، خ، ل: يمتنع من. ^٤ كما في خ، ل. وفي ز: مشبّهتين ومقاييسين.

فهذا بعض ما احتج به من دفع القياس من العامة على من أثبته منهم، وفيه احتجاج
٢٠٧ حسن. وقد قدمنا في ذلك ما هو إن شاء الله أكـد وأبـين وأخـصر^١ وأفسـر منه.
واستشهادنا لما احتجنا به بالكتـاب والسنـة والبيان والتـوفيق^٢ والبرـهان، بـالله التـوفيق،
وهو حـسبـنا ونـعمـ الوـكـلـ^٣.

^١ كـداـ فيـ خـ، لـ، وـ فـيـ زـ: وـأـحـصـرـ. ^٢ لـ: وـالـتـوفـيقـ. ^٣ زـ تـزـيدـ هـنـاـ: وـنـعمـ المـولـيـ وـنـعمـ النـصـيرـ.

الباب العاشر

ذكر قول القائلين بالاستحسان والردد عليهم

٢٠٨

قد ذكرنا في أول هذا الكتاب أنَّ جمِيع هذه الألقاب التي تُلقب بها من قال في دين الله برأيه وهواء، بلا كتاب ولا سنة، ونسبوا إليها مثل أهل الرأي وأهل القياس والاستحسان والاجتهاد والنظر والاستدلال وغير ذلك مما تسمى به من ذهب إلى ذلك وسمى به ما ذهب إليه ترجع كلها إلى معنى واحد، وهو القول في الدين والأحكام والحلال والحرام من ذات أنفس القائلين بغير كتاب من الله عز وجل ولا سنة من رسوله. والذي يدخل على طائفة منهم يدخل على جميعهم. وذكرنا من قول الله جل ذكره، وقول رسوله صلى الله عليه وسلم في الرد عليهم ما فيه بلاغ وكفاية. والله عز وجَّلَ يقول في كتابه ﴿أَتَبْيَعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْنَكُمْ مِّنْ رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَبَعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلَيَاءَ طَقْ قِيلَّاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾ ويقول ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكًا فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا عَلَكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ويقول ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السَّنَنُ الْكَذِبُ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَقْرَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ إِنَّ الَّذِينَ يَقْرَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُبْلِغُونَ﴾، فأمر جل شناوه باتباع كتابه، ونهى عن اتباع الهوى والظنو في الدين والآراء، فقال ﴿وَلَا تَتَّبَعُ الْهَوَى فَيُضْلِكَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقال ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُعْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيئًا﴾، وقال ﴿فَسَلُوْا أَهْلَ الْذِكْرِ إِنْ كُثُرُ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وقال ﴿وَلَوْرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَيْهِ أَوْلَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَبْطُونَهُ مِنْهُمْ﴾. خالف هؤلاء كل ذلك من كتاب الله جل ذكره ورغموا، كما حكينا عن أصحابهم، أنَّ الله عز وجل لم ينزل في كتابه ولا أتى على لسان

رسوله كلّ ما تعتد به خلقه من أحكامه، وحاله وحرامه، وهو يقول جلّ من قائل ﴿مَا فَرَّقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ . ويقول فيه بيان لكل شيء.

٢٠٩ وزعموا أنّ ما لم يجدوه في ظاهر الكتاب ولا في خبر الرسول استحسنوا فيه ما رأوه، فأحلوه باستحسانهم أو حرمونه. واحتججوا في الاستحسان بقول الله جلّ من قائل ﴿فَبَشَّرَ عِبَادِ اللَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبَعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ ، أولئك الذين هدّيهُمُ اللَّهُ صَلَّى وَآلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُولَئِكَ هُمُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ . فزعمو أنّ مدح الله عزّ وجلّ إياهم إنما كان لاستحسانهم. قالوا فدلل ذلك على أنّ من حكم بالاستحسان كان ممدوحًا.

٢١٠ فيقال لمن قال بهذا القول أخطأتم في التأويل. إنّ الله عزّ وجلّ إنما أثني على من اتبع أحسن القول، لا من اتبع ما استحسنـه هو لنفسه. وأحسن القول الذي مدح الله عزّ وجلّ من اتبـعـه قوله لا شريك له وكـابـه الذي بذلك وصفـه. فقال جلّ من قائل:

٢١١ ﴿فَبَشَّرَ عِبَادِ اللَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبَعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ ، أولئك الذين هدّيهُمُ اللَّهُ صَلَّى وَآلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُولَئِكَ هُمُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ إلى قوله ﴿أَفَنْ حَقٌّ عَلَيْهِ كُلُّهُ الْعَذَابُ أَفَنْ تُقْدِرُ مَنْ فِي الْأَثَارِ لِكُنَّ الَّذِينَ أَتَقْوَاهُمْ لَهُمْ عُرْفٌ مِّنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ مَّبْيَنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَرْضُ وَعَدَ اللَّهُ صَلَّى وَآلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادُ الْمَرْرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَا إِنَّمَا فَسَلَكَهُ وَيَسِّعُ فِي الْأَرْضِ مَمْرُّ يَخْجُلُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا الْوَهْنُ وَمَمْرُّ يَهْجُلُ قَرَبَهُ مُصْفَرًا مَمْرُّ يَجْعَلُهُ حَطَّاً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذَرْكًا لِأُولَئِكَ الْأَلْبَابِ أَفَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدَرُهُ لِلْأَسْلَمِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّنْ مَرَبِّهِ سَمِّيَ فَوْقَ الْقَسِيَّةِ قَلُوبُهُمْ مِّنْ ذَكْرِ اللَّهِ أَوْلَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ اللَّهُ تَرَأَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كَبَّا مُتَشَبِّهًا مَثَانِي تَقْسِيرٍ مِّنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ مَرَبِّهِمْ مَمْرُّ تَلَيْنَ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذَكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلَ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ .

٢١٢ وأخبر عزّ وجلّ أنّ أحسن القول وال الحديث كـابـه. وبين ذلك موصولاً بقوله ﴿الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبَعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ . فإن رـعـمـتـمـ أـتـمـ أنـ قـولـكـ فـيمـاـ اـسـتـحسـنـمـ

١ خـ. لـ: فيـ. ٢ زـ: باـسـتـحسـانـهـ.

برايك أحسن من قول الله جل ذكره فقد أكذبكم كابه لا شريك له . وإن أقرتم أن قول الله عز وجل هو أحسن القول فهو الذي مدح الله عز وجل من اتباعه وإلى اتباعه دعوكم وبه أمرناكم وأن ﴿لَا تَقُولُوا﴾ كما نهاكم الله عز وجل ﴿لِمَا تَصْنَعُ الْسِّنَّةُ﴾ الكذب هذا حلال وهذا حرام ﴿بِالْإِسْخَانِ﴾ باستحسانكم كارعهم . فإن كتم إنما استدللت بزعمكم على الاستحسان بالآية التي ذكرت بها فقدمت لكم فساد تأويلكم فيها . ونحن ننزع لكم بغيرها مما يدل على نهي الله عز وجل عن الاستحسان الذي رأيتموه .

إن كتم استدللت على وجوبه بما ذكرتموه، قال الله عز وجل ﴿أَفَنَّ مُرِئَنَ لَهُ سُوءٌ عَلَيْهِ﴾ فَرَأَاهُ حَسَنًا ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ . فأخبر جل ذكره عنهم أنهم رأوا سوء أعمالهم حسناً بما استحسنوه من ذات أنفسهم، كما ذهبتم أنتم إلى الاستحسان من ذات أنفسكم، ورأيتموه من قبلها، وهذه صورة ما أنتم عليه . فاما ما احتجتم به من قوله لا شريك له ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ اللَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحَسَنَهُ﴾، أولئك الذين هدتهم لله . فلم يقل عز وجل إن استحسانهم ذلك كان من ذات أنفسهم وبرايك واستحسانهم، وإنما أخبر أنتم اتبعوا الحسن بهدايته إياهم إليه، وهو قوله الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِه﴾، كما وصفه بذلك جل ذكره . وفي هذا بلاغ من المحة عليهم .

ولكأنقول لهم أرأيتم الاستحسان الذي زعمتم أنه جنة عندكم وجعلتموه أصلاً لقولكم أليس هو ما حسن في أعينكم وقلوبكم؟ فمن قولهم نعم، فيقال لهم ما حجتكم على من خالفكم إذا استحسن ضد ما استحسنتموه فقال بخلاف ما قلتموه؟ وهل تدعون لأنفسكم في ذلك حالة إلا جاز لخصمكم دعوى مثلها لنفسه؟ فإن دفعتموها^٣ فيما نازعكم فيه بلا حجة ولا برهان لكم عليه كابرنقوه . وإن سلمتم له ما أوجبتموه لأنفسكم أو جبتموه في الشيء الواحد أنه حلال حرام، إذ كتم قد استحسنت تحليله أو تحريميه واستحسن غيركم خلاف ذلك، وحجته في خلافكم حجتهم .

١: فإلكم . ٢: ساقطة في لـ . ٣: كذا في زـ، وفي خـ: دافعتموه .

- ٢١٥ وهل أشرك المشركون بالله جل ذكره وعبدوا آلهة من دونه لا شريك له إلّا لأنّهم استحسنوا ذلك؟ وهل افترضت أهل كل ملة بما انفردت به إلّا عن استحسان منها لذلك ورأته عندها الاستحسانها إيه حقاً وصواباً؟ فإن جوائز الاستحسان في فروع الدين، لكم أن تحييزوا بذلك في أصله، وإنْ فمن أين يجوز لكم أن تحكموا في الفروع بغير حكم الأصول؟ وإنْ أنت حكمت بذلك، فقد أوجبتم لليهود والنصارى والمجوس وعبداً الأوّلَانِ أنّهم مصيبون فيما استحسنوا من آديانهم، وكذلك يلزمكم ذلك لكلّ أهل الفرق، إذ كانوا مستحسنين كما استحسنتم.
- ٢١٦ ويقال لهم إن أنكروا هذا وأثبتوه لأنفسهم^٣ من أين جاز لكم أن تجعلوا الاستحسانكم حجّة الله على خلقه، فمن خالفها ضلّ، ومن اتبّعها اهتدى؟ هل جعل الله عزّ وجلّ ذلك لأنبيائه إلّا بالتوقيف^٤ منه، لا شريك له، على ما أرسّلهم به وأمرهم بتبلیغه عنه تبارك وتعالى، فكيف أجزتم أنتم لأنفسكم أن يكون ما استحسنتم تحريمـه حراماً من قبل الله علـى عبادـه، وما استحسنـتـم تحلـيلـه حلالـاً منه عزّ وجلـ خلقـه؟ هل ادعـي مثل هذا النـفـسـه أحدـ من رسـلـهـ؟ وهـل أحـلـوا للـخـلـقـ وحرـموا إلـا ما أمرـهـ اللهـ عـزـ وجلـ بـتـحـليلـهـ وـتـحـرـيمـهـ؟
- ٢١٧ وليس الحسن ما قام في نفس^٥ الخلق وأوهـامـهم آنهـ حـسـنـ. وإنـ كانواـ لاـ يـجـمـعونـ علىـ ذـلـكـ لاـ اختـلـافـ طـبـاعـهـمـ، بلـ يـخـتـلـفـونـ فـيـهـ، فـيـسـتـحـسـنـ الإـنـسـانـ ماـ قـدـ يـسـتـقـبـيـهـ غيرـهـ وـيـسـتـقـبـيـهـ ماـ يـسـتـحـسـنـهـ سـوـاهـ. ولـكـ الـحـسـنـ ماـ أـخـبـرـ اللهـ عـزـ وـجـلـ بـهـ وـاسـتـحـسـنـهـ لـخـلـقـهـ وـأـمـرـهـ بـهـ، وـالـقـبـيـحـ ماـ اـسـتـقـبـيـهـ وـنـهـيـ عـبـادـهـ عـنـهـ. فـاـلـحـسـنـ ماـ كـانـ عـنـهـ عـزـ وـجـلـ حـسـنـاـ. وـالـسـيـئـ ماـ كـانـ لـدـيـهـ سـيـئـاـ. هـوـ الـذـيـ وـلـيـ جـلـ ذـكـرـهـ تـميـزـ ذـلـكـ لـخـلـقـهـ، وـلـمـ يـجـعـلـ إـلـيـهـ تـميـزـهـ. وـلـوـ جـعـلـ ذـلـكـ إـلـيـهـ لـماـ اـتـقـفـواـ عـلـيـهـ وـلـكـانـ الشـيـءـ الـوـاحـدـ لـاـ خـلـافـ طـبـاعـهـمـ إـذـ كـانـ ذـلـكـ إـلـيـهـ حـسـنـاـ لـعـيـنـهـ حـلـالـاـ قـبـيـحاـ لـعـيـنـهـ حـرـاماـ. وـلـكـهـ جـلـ ذـكـرـهـ فـرـقـ بـيـنـ ذـلـكـ فـقـالـ «وـلـاـ تـسـتـوـيـ الـحـسـنـةـ وـلـاـ السـيـئـةـ» فـتـميـزـ بـيـنـ

^١ كـذاـ فـيـ زـ، وـفـيـ خـ، لـ: وـآلهـ. ^٢ خـ، لـ: دـيـانـهـمـ. ^٣ لـ: وـأـبـثـمـوـهـ لـأـنـفـسـكـ. ^٤ لـ: بـالـتـوـقـيفـ. ^٥ كـذاـ فـيـ لـ، وـفـيـ زـ: عـيـونـ، خـ: نـفـسـ، وـفـيـ الـهـامـشـ: عـيـونـ، وـلـعـلـ الصـوـابـ: عـقـولـ.

الحسنات والسيئات وتعبده العباد فيها بالطاعات جعل الثواب والعقاب ونصب الكتاب والحساب. ولو رخص للخلق فيما استحسنوه أن يأتوه لما عذبهم عليه فيما اقترفوا من معاصيه باستحسانهم إياه.

٢١٨

إِنَّمَا أَعْدَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ حَسَنَ الْإِيمَانَ عِنْدَهُمْ وَقْعَةً الْكُفَرِ
إِلَيْهِمُ الَّذِي أَسْتَحْسَنُهُمْ غَيْرَهُمْ. فَقَالَ جَلَّ مِنْ قَاتَلَ لَهُمْ ۝ وَلَكُنَّ اللَّهُ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ
وَرَيَّبَهُمْ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَهَ إِلَيْكُمُ الْكُفَرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ ۝ أُولَئِكَ هُمُ الرَّشِيدُونَ
فَضْلًا مِنْ أَنَّ اللَّهَ وَغَيْرَهُ ۝ فَلِمَ يَكُلُّهُمْ إِلَى أَنفُسِهِمْ وَلَا إِلَى أَسْتَحْسَانِهِمْ، بَلْ حَسَنُ عِنْدَهُمْ
وَحْبُّ إِلَيْهِمُ الْإِيمَانَ كَمَا ذَكَرَ، وَقْعَةُ عِنْدَهُمْ الْكُفَرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ وَكَرَهُ إِلَيْهِمُ كَمَا
أَخْبَرَ . وَاسْتَحْسَنَ مِنْ أَسْلَمَهُ إِلَى نَفْسِهِ مَا قَبَّهُ، وَاسْتَقْبَحَ مَا حَسَنَهُ . وَلَوْ حَمِلَ الْعِبَادُ
عَلَى أَسْتَحْسَانِ الْحَسَنِ وَاسْتَقْبَاحِ الْقَبِيحِ لَكَانُوا كَلَّاهَا عَلَى طَاعَتِهِ، وَلَمْ يَخْرُجْ أَحَدٌ
مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِهِ . إِنَّ رَعْمَ مِنْ قَالَ بِالْأَسْتَحْسَانِ أَنَّ لَهُ فَضْلًا فِي ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ بِهِ عَلَى
غَيْرِهِ مَنْ يَنْازِعُهُ فِيهِ وَيَدْعُهُ مَعَهُ أَوْ دُونَهُ فَلِيَأْتِ فِي ذَلِكَ بَجْهَةً وَبَرْهَانً . وَلَنْ يَجِدْ مِنْ
ذَلِكَ إِلَّا مَا يَجْدِهُ خَصْمُهُ .

٢١٩

وَقَدْ ردَّ بَعْضُ الْعَوَامَ عَلَى مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِالْأَسْتَحْسَانِ مَنْ دَفَعَ ذَلِكَ كَمَا دَفَعَنَا، وَإِنْ
كَانَ قَدْ ذَهَبَ إِلَى مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ . فَقَالَ لَا يَخْلُو الْحَامِكُ بِالْأَسْتَحْسَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَ
إِنَّمَا أَوْجَبَ الْحُكْمَ بِذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ أَمْرَهُ بِهِ أَوْ يَكُونُ إِنَّمَا حُكْمَ الْأَسْتَحْسَانِ لِأَنَّهُ رَأَهُ
وَاسْتَحْسَنَهُ . وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا حُكْمَ الْأَسْتَحْسَانِ بِاسْتَحْسَانِ مُثْلِهِ، فَالسُّؤُلُ قَائِمَ عَلَيْهِ
فِي حَجْتِهِ بِمَثْلِ قِيَامِهِ عَلَيْهِ فِي عُلَّتِهِ الَّتِي طَوَّبَ بِتَبَيِّنِهَا . وَالشَّيْءُ إِنَّمَا يُثْبَتُ بِالْدَلِيلِ
الَّذِي يَؤْيِدُهُ، وَلَا يُثْبَتُ بِنَفْسِهِ وَلَا بِمُثْلِهِ . وَلَا يَخْلُو الْحَسَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا لِعِنْهِ
أَوْ صَارَ حَسَنًا بِدَلِيلٍ عَلَى حَسَنَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ . إِنَّ كَانَ إِنَّمَا صَارَ حَسَنًا فِي عِنْهِ، فَلَا
يَخْلُو كُلُّ حَقٍّ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا فِي عِنْهِ أَوْ أَنْ^٢ يَكُونَ الْحَسَنُ خَاصًا لِحَقٍّ دُونَ
حَقٍّ . إِنَّ كَانَ الْحَسَنُ خَاصًا لِحَقٍّ مِنْ الْحَقَوقِ دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا بَدَّ مِنْ دَلِيلٍ يَوْقِنَهُ
عَلَى الْحَسَنِ بِعِنْهِ حَتَّى يَفْرَدَهُ مِنْ غَيْرِهِ . وَإِنْ كَانَ يَوْصِلُ إِلَيْهِ بِالظَّبَابِ وَيَسْتَغْنِي فِيهِ

١ ل: فَلِيَأْتِهِ . ٢ خ: بِدَلِيلٍ يَؤْيِدُهُ . ساقطة في ل. ٤ ل: يَوْقِنَ .

عن الاستدلال، فحال إذاً أن يقع فيه الاختلاف إلا من جهة العناد. وإذا كان الأمر كذلك، لم يتتهيأ لأحد الخصمين أن يعيّب لصاحبه أنه معاند في قوله، مستقى به لما يجده في استحسانه في طبعه، إلا تهياً لخصمه أن يقول مثل قوله. وهذا لا ثبت لهجة بمثله.

٢٢٠ وإن كان كل صواب خسن وكل خطأ قبيح، والحسن والقبح الأعيان الأشياء، فلا يخلو إذا نسخ ذلك الحرم أن يكون قد انتقل فصار حسناً أو بقي على حاله قبيحاً. فإن كان قد انتقل بانتقال الحكم، فالقبيح إذاً صفة للحكم، لا للعين. وإن كان باقياً على قبحه بعد ما صار حلالاً، وكذلك ما كان حلالاً باقياً على حسه بعد أن صار حراماً، والواجب أن يتبَع الحسن ويترك القبيح، فقد وجب تحريم الحلال لأنَّه قبيح، وتحليل الحرام لأنَّه حسن. فإن وجب تحريم ما كان حلالاً، وإن كان في هذا الوقت حسناً، وتحليل ما كان حراماً، وإن كان في هذا الوقت قبيحاً، في ذلك فساد القول بالاستحسان.

٢٢١ وقد صاروا يزعمون أنَّ الحسن إذا حرم فهو حسن وهو غير متبَع. فإن جزعوا من مخالفة أصلهم ونقضه عليهم، فقالوا لا بل يجب القول به إذاً كان حسناً حرم أو لم يحرِم، سقطت مناظرهم، إذ زعموا أنَّهم يجعلون استحسانهم محرماً لما حرم الله، واستقباحهم محراً لما أحَلَ الله في نص كتبه وسنن آبائه. ولزمهم ما قدمنا في صدر هذا الكتاب، ولن يجدوا إلى الانفصال من ذلك إن شاء الله سبيلاً.

٢٢٢ وإذا فسدت هذه الوجوه كلها، فسد أن يكون الشيء حسناً لعينه أو قبيحاً لعينه، لأنَّ الأعيان مخترعات. وإنما يحسنها أو يقبحها من اخترعها. وليس لها حظوظ من أدلة في التفوس، ف تكون مستحسنة ومستقبحة من أجلها. وإنما تحسن إذا أتيح استعمالها وتُقْبَح إذا أمر باجتنابها. فما صَح بالدليل الواضح أنه محلل حسن، وما صَح بذلك الدليل أنه حرام قبيح. وهذه معاني قول الله عز وجل ﴿الَّذِينَ يَسْتَعِنُونَ اللَّهَ بِمَا فَيَعْلَمُونَ أَحَسَنُهُ﴾ . فمن قال بهذا الاستحسان، فهو مصيب للدليل الذي ذكرناه.

١: القبيح. ٢: خ، ل؛ وليس. ٣: ل؛ في الدليل.

ومن قال بدليل سواه طلوب بالدليل على دعواه. فكيف يكون استحسان الإنسان
حجّة لله جلّ شاؤه؟ والإنسان لا يقدم إنساناً يخالف طبعه طبيعة، فيكون ما استحسن
هذا جائز له فعله، واجب أن يأمر به غيره من لا حجّة عنده، ويكون غيره إذا استتبّع
ما استحسن هذا واستحسن ضده مأموراً بمضادة صاحبه في جميع أفعاله، فيكون
شيء واحد في حال واحدة حلالاً حراماً.

٢٧٣ ومثل هذا يدخل على أصحاب الرأي لأنّهم قالوا في الأحكام والحلال والحرام
بارائهم، كما قال هؤلاء باستحسانهم. وذلك وإن اختلف لفظه فمعناه واحد. ومن
جعل رأيه وهوه وقياسه واستحسانه وغير ذلك مما يفعله ويقول به حجّة لله على خلقه
فقد أدعى أنه شريك لله تعالى وجلّ وعزّ في أمره وحكمه. ولم يجعل الله عزّ وجلّ
ذلك كما ذكرنا وبيننا لأحد من أنبيائه ورسله. وإنما أقامهم لتنفيذ أمره والتبلیغ عنه
إلى خلقه. فكيف يدعى ذلك من هودونهم ومن قد تعبده الله عزّ وجلّ بطاعتهم
والتسليم لأمرهم وتحكيمهم فيما شجر بينهم؟! تعالى الله عن قول الجاهلين وإفك
المبطلين علوّاً كبيراً.

١ زيادة اقتضاها السياق.

الباب الحادي عشر

ذكر قول القائلين بالاستدلال والرد عليهم

قال القائلون بالاستدلال كتاب الله عز وجل هو الدليل بعينه، وكل حجة فهي مستخرجة^١ منه. وإنما صارت السنة حجة لأن القرآن أمر بطاعة قائمها، والقرآن هو أصل كل حجة.

قالوا فاكان منصوصاً فيه مفسراً باسمه وصفته فهو مزيل للشبهة عن سامعه، كقول الله جل ذكره «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»، وك قوله «حُرْمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَزِيرِ»، وك قوله «حُرْمَتْ عَلَيْكُمُ امْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَلَّثُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَامْهَاتُكُمُ الَّتِي أَمْرَضَعْنَكُمْ وَأَخْوَتُكُمْ مِنْ الرَّضْعَةِ وَامْهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرِبِّيَّكُمُ اللَّهُ فِي جُوْمُرُكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمُوهُنَّ إِنْ لَمْ تَكُونُوْا دَخَلْتُمُوهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَّلْتُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلِيَّكُمْ وَأَنْ يَجْمِعُوْيَّنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ فَلَئِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا» وما أشبه ذلك.

قالوا وما كان في القرآن مما يدل على أحكام غير منصوص عليها ورموز وأمثال فتعرف حقائقها بالاستدلال. فكذلك أخبار الرسول منها ظاهر بين يستغنى عن الدليل وبمحض يحتاج إلى التأويل.

قالوا فوجدناه في كتاب الله جل ذكره أو في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ظاهراً معروفاً وبيننا مكتشوحاً أغنانا عن الاستدلال وكان هو بعينه الدليل. وما لم نجده ظاهراً استدللنا عليه بما ظهر إلينا وعرفناه وبختنا عنه فاستخرجناه.

١ خ: فمستخرجة.

قالوا وذلك مثل قول الله جل ذكره **﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾**، فافتراض عز وجل الصلوة على المؤمنين، وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم حدودها وفرضها وموافقتها. فلو أن سائلاً سألنا عن التشاغل بالحديث وغيره وقت الصلوة، من أول الوقت إلى أن يتضمني لقنا لا يحل ذلك، لأن الله عز وجل قد فرض الصلوة وسن الرسول عليه السلام أن تقتضي في ذلك الوقت. وإذا تشاغل المتشاغل مدة الوقت بغير الصلوة ترك الصلوة، وتركها لا يحل. فهذا ونحوه هو الاستدلال. هذا هو أصل قولهم الذي بنا عليه مذهبهم.

فيقال لهم أما قولكم إن كتاب الله جل ذكره هو الدليل بعينه فقول يحتاج إلى بيان، وإيضاح وبرهان. والقرآن علم الدليل وبرهان الرسول. قال الله جل من قائل، آمراً لرسوله صلى الله عليه وسلم بما يقول **﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا آفَقَرَانُ لِأَنْذِرَكُمْ بِمَا وَمَنْ بَلَغَ﴾**، وقال **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا هَلْ أَذَلَّ كُمْ عَلَىٰ تَجْرِيَةٍ تُحِكِّمُ مِنْ عَذَابٍ الَّذِي تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجْهَدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُثُرْتُمْ تَعْلُونَ﴾** وقال **﴿وَإِنَّ رَبَّنَا إِنَّكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾** وقال **﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينَ الْقِرْبَىٰ﴾** وقال **﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأَرْضِ نَرْسُوا لَمَّا مِنْهُمْ يَتَلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُرِيكُمْهُ وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَبُ وَالْحَكَمُ﴾**. فالدليل بعينه هو الرسول في عصره ومن بلغ أن يقوم مقامه للأمة من بعده، وهو الهادي والمبيّن والدال والمرشد والمبرهن والنذير. وسيجيئ النبي نبياً لأنّه يبني الخلق عن الله والرسول رسولًا لأنّه جاء بر رسالة الله إلى عباده والقائم من بعده إماماً إذ كان الواجب على العباد ألا يتقدّموا بين يديه وأن يتبعوه كما كانوا يتبعون الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تقدّموا^٢ بين يديه في عصره.

قال الله جل من قائل **﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَلَّا مَرْءٌ مِّنْكُمْ﴾**، وقال **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا لَا تُقْدِمُوا بَيْنَ يَدِيَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾**، وقال **﴿فَلَيَحْذِرَ الَّذِينَ يَخْلُفُونَ عَنْ أَمْرِهِ إِنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾**، وقال **﴿فَلَا وَرِبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ**

١: يقتضي. ٢: يتقدّموا.

حَتَّى يُحْكُمُوكَ فِيمَا سَبَّحَ بِيَنْهُمْ»، وَقَالَ «وَلَوْ رَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعِلَّهُمْ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ»، وَقَالَ «فَإِنْ تَرْجُمُوهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ»، وَقَالَ «وَمَا أَخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَكُلُّهُ إِلَى اللَّهِ»。 وَلَمْ يَقُلْ: اسْتَدِلُوا عَلَى مَا سَبَّحَ بِيَنْهُمْ وَاخْتَلَفُتُمْ فِيهِ بِالْقُرْآنِ。 وَلَكُنْهُ أَمْرُ جَلِّ ثَنَاؤه بِرَدِّ ذَلِكَ إِلَى الرَّسُولِ فِي وَقْتِهِ، وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَنْ عَزَّ وَجْلَ طَاعَتُهُمْ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ.

^{٣١} فَإِنْ قَلَمْ إِنَّ الْقُرْآنَ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى طَرِيقِ الْجَازِ لِأَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ الْقَائِمُ بِهِ وَالْمُعْبَرُ عَنْهُ وَالْمُبَيِّنُ لِمَا فِيهِ، جَازَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْجَازِ فِي الْلُّغَةِ。 فَأَمَّا الدَّلِيلُ بِعِينِهِ فَهُوَ الدَّالُّ بِهِ وَالْقَائِمُ بِمَا فِيهِ وَالْهَادِي بِهِ وَالنَّذِيرُ بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْهُ، وَاسْتُوْدِعُهُ مِنْ عِلْمِهِ。 وَالْقُرْآنُ بِعِينِهِ دَلَالَةً وَنَذَارَةً وَهُدًى وَبَرْهَانٍ وَبِيَانٍ وَلَكُنْهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ حَتَّى يَدْلُلَ بِهِ الدَّلِيلُ وَيَنْذِرَ بِهِ النَّذِيرُ وَيَهْدِي بِهِ الْهَادِي وَيَبْرُهِنُ بِهِ الْمَبْرُهِنُ وَيَبْيَّنُهُ الْمَبْيَّنُ، كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجْلَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ مَمَّا تَلَوَاهُ وَمَا لَمْ تَلَهُ مَمَّا هُوَ مُثَلِّهِ.

^{٣٢} وَلَوْ كَانَ الْقُرْآنُ كَمَا زَعَمْتُمْ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِعِينِهِ لَكَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَجْعَلْ إِلَى الرَّسُولِ مَعَهُ وَلَا إِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ。 وَأَتَمْ مَقْرُونَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ كَذَلِكَ وَأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى مَا فِيهِ وَالْمُبَيِّنِ لَهُ وَالْهَادِي وَالنَّذِيرُ بِهِ وَالْمَبْرُهِنُ بِمَا فِيهِ كَانَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ كَانْ فِي عَصْرِهِ。 فَنَّ أَيْنَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ هَادِيًّا بِعِينِهِ مِنْ بَعْدِهِ، مُسْتَغْنِيًّا عَنْ قَائِمٍ يَقُومُ بِهِ مَقْامَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجْلَ قَدْ أَوْدَعَهُ شَيْئًا أَوْ زَادَ فِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ؟ أَجْعَلُكُمْ مَعَاشِرَ الْمَذْعُونِ لِلْقِيَامِ بِهِ خَلْفَ الرَّسُولِ مِنْ بَعْدِهِ أَمْ أَقْمَمْ مَقْامَهُ؟

^{٣٣} فَإِنْ أَدَعَيْتُمْ ذَلِكَ، وَقَدْ اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَكِيفَ لِلْمُسْتَرْشِدِ الْمُتَعَلِّمِ مِنْ سَوْا كُمُ الَّذِي لَا يَدْعُونِي دُعَوْكُمْ بِعِلمِ الْحَقِّ الَّذِي اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، وَمَعَ مَنْ هُوَ مِنْكُمْ، وَهُوَ لَا يَدْعُونِي عِلْمَ الْأَسْتِدَالَ الَّذِي أَدَعَيْتُمْهُ؟! فَإِنْ جَوَرْتُمْ لَهُ تَقْلِيدًا مِنْ رَأْيِ تَقْلِيدِكُمْ عَلَى اخْتِلَافِكُمْ صِرْتُمْ إِلَى مَا أَنْكَرْتُمُوهُ مِنْ التَّقْلِيدِ عَلَى سَوْا كُمْ。 وَإِنْ أَبْحَثْتُمْ لَهُ أَيْضًا الْأَخْذَ بِمَا رَأَاهُ وَاسْتَخْسَنَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مَمَّا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَذَلِكَ الَّذِي عَلَى غَيْرِكُمْ أَنْكَرْتُمُوهُ.

١. ز. ل: أَوْ جَعَلْكُمْ خ: أَمْ جَعَلْكُمْ

- ٢٣٤ ولو كان القرآن كارعكم هو الدليل بعينه لكن العلم كذلك أيضاً هو الدليل بعينه ولنكتم أنتم الذين تدعون أنكم العلماء غير أدلة على شيء ولا يحتاج إليكم في شيء منه ولكن متبني العلم يبتغيه لنفسه غير حاجة إليكم فيه ولا في شيء منه ولكن القرآن هو الدليلة وكذلك العلم، والدليل هو القائم به، كما أن الرسالة ما أتى به الرسول عن الله عز وجل، والرسول حاملها ومؤديها والقائم بها. والدلالة الهدایة^١ والمعرفة بالطريق والعلم بها، والدليل هو العالم بذلك القائم به.
- ٢٣٥ فمن أجل استباركم على أممته الهدى واستنكافكم عن سؤالهم والرذ كما أمركم الله عز وجل إليهم أردم أن تكونوا هداة أنفسكم وغيركم من اغتر بكم واستملقوه بياطلكم، فخدمتم الهداة وأنكرتم الأدلة وأقمتم أنفسكم فيما استودعوه من العلم مقامهم وانخلتم أسماءهم وموهتهم بذلك على أهل الضعف من أتباعكم ومن اغتر بمقالكم وصدقكم في دعوكم.
- ٢٣٦ وأما قولكم إن السنة إنما صارت حجة لأن القرآن أمر بطاعة قائلها فليس كما زعمتم. بل الأمر بذلك الله جل ذكره، والقرآن أمره وكلامه. وطاعة الرسول كارعكم مفروضة بأمر الله جل ذكره، كذلك طاعة أولي الأمر من بعده، وهم الأمم الذين أقامهم بالطاعة من بعده مقامه ووصل طاعتهم بطاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم. فقتل جل جل من قائل «أطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَ وَأُولَئِكُمْ مِنْكُمْ». فكما لم يكن للناس في عصر الرسول أن يستدلوا بالقرآن والسنة على ما لا يعلمونه دونه صلى الله عليه وسلم، بل أمرهم الله عز وجل بالرذ إليه وأمره بيان ما أنزله عليه لهم. وكان هو الدليل الذي يدلهم والهادي الذي يهديهم والمبين لما أنزله الله عز وجل لهم دون القرآن الذي زعمتم أنه هو الدليل بعينه. إذ كان القرآن يقام به ولا يقوم بنفسه.
- ٢٣٧ فكذلك لا يسع من بعده أن يستدلوا كارعكم به، ولا بغيره دون الدليل المتصوب لهم بعد الرسول صلى الله عليه وسلم القائل بما كان يقوم به لأهل عصره من بيان

١ لـ: الهدایة. ٢ زـ، خـ، لـ: عن.

كتاب الله جل ذكره والقيام به لأهل عصره وزمانه. ولو كان الاستدلال كارنعمت جائزًا لكم بلا دليل لم يكن لكم حجة على من خالفكم إذا استدلّ بزعمه بالكتاب والسنّة كما استدلّتم فقال بخلاف ما قلت.

٢٣٨ وأئمّة المُختلفين في أحكام الدين وفي وجوه الحلال والحرام والقضايا والأحكام فلم يقل في ذلك أحد منهم بقول في أصل مذهب الذي بنى عليه، ولا في فروعه التي فرعها منه إلا بآية رزعم أنه استدلّ بها أو بأثر ذكره أتبعه. فكلّهم يدعى الاستدلال الذي ادعىهم، وإن لم يتسم بذلك كالتسميم. وإنما فأخبرونا من هو هذا الذي قال منهم إنه خالف الكتاب والسنّة أو فارقهما أو لم يستدلّ كارنعمت أنتم أنتم استدلّتم بهم؟ وهل قال أحد منهم قولهً وانتحل مذهبًا فأغراه عن الحجّة بالكتاب والسنّة؟ وهل ذلك إلا أنه استدلّ بهما بزعمه، كارنعمت أنتم أنتم بهما استدلّتم. فخالفكم وخالفك غيركم؟ فإن كان الاستدلال من ذات أنفس العباد، يقوم لهم بلا دليل ممن نصبه الله عزّ وجلّ بهدياتهم جائزًا لهم، والحق فيه كما ادعىتم، فكلّهم إذاً على الحق وإن اختلفوا. والحق على ذلك يكون في الشيء وضده، والحلال حلال في ذاته حرام في ذاته لا اختلاف^١ للمستدلين على التحيل والتجريح فيما أحمله بعضهم وحرّمه بعضهم. وهذا التغair والفساد في القول الذي لا شبهة فيه ولا ستر عليه ولا على خطأ قائله.^٢

٢٣٩ وبمثل هذا من القول ونحوه اعتالتم أنتم واجتمعتم على من قال بالرأي والقياس والاستحسان والاجتهاد. ثم صرتم إلى مثل ما أنكرتم. ولو ذكرنا احتجاج المُختلفين في الدين وأهل الخصام في الأحكام وجوه الحلال والحرام بالسنّة والكتاب لطال الخطاب، إذ لم يخل أصل من أصولهم وأكثر فروعهم من ذلك. وهو معروف لا ينكر، ومشهور لا يدفع. وكل فرقه وأهل كلٍّ نحلة تتحجّج به واستدلّ بتأويل تأولته فيه ووجه صرف القول فيه إليه. وكل فريق منهم يزعم أن من خالفه غلط في استدلاله، وأخطأ في تأويله. ولو اتبعوا الدليل لما ضلّوا، ولو ردّوه إلى أولي الأمر كأمرهم الله عزّ وجلّ لما اختلفوا.

^١ كذا في خـ. لـ. وفي زـ: بناه. ^٢ لـ: لا اختلاف. ^٣ خـ: قائلـ. لـ: تأولـ. ^٤ زيادة اقتضاها السياق.

- ٢٤٠ فما جعلكم أنتم أولى بهذا الاسم من غيركم؟ ومن أين جاز لكم أن تجعلوا الاستدلال حجة عندكم وتوجّبوا الحق به بزعمكم وهو منهاج جميع من خالفك؟ أليس قد استدلّ القائلون بالتناسخ بقول الله عز وجل ﴿يَأْتِهَا الْإِنْسُنُ مَا عَرَكَ بِرِبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾، وبقوله ﴿وَجَعَلَ مِنْهُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَّامَيْرَ﴾، وغير ذلك من الكتاب والخبر؟ واستدلّ من يقول بالرؤية بقوله ﴿وُجُوهٌ يُوَمِّدُ نَاضِرَةً إِلَى سَرِّهَا نَاظِرَةً﴾ وقول رواه عن الرسول هل تصامون في رؤية القمر؟ واستدلّ من خالفهم بقوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ﴾. واستدلّ للشبيهون بذكر الوجه واليدين وغير ذلك من القرآن والأخبار. والموحدون بقوله ﴿لَيْسَ كُثُلَهُ شَيْءٌ﴾، وقوله ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾، في أي كثيرة يطول ذكرها من استدلّات أهل المذاهب.
- ٢٤١ وكذلك المختلفون في الأحكام والحلال والحرام، نحو استدلال من أباح المتعة بقوله ﴿مَا آتَيْتُمْ بِهِ مِنْهُ فَأُتُوْلُهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾، وبأخبار جاءت في المتعة رواها. واستدلّ الذين حرمواها بأخبار كذلك رواها. وكذلك استدلّ المحرومون للأشربة المسكرة بأخبار رواها في تحريرها، والمحالون لها بأحاديث رواها أيضاً في تحليلها. وكذلك ما اختلفوا فيه من أحكام الطهارة والصلوة والجنائز والزنوة والصوم والحج والجهاد والبيوع والأشربة والنكاح والطلاق والفرائض والوصايا وغير ذلك من وجوه الحلال والحرام والقضايا والأحكام.
- ٢٤٢ حتى لربما قالوا في المسألة الواحدة عشرة أقاويل مختلفة وأكثر وأقل، وكل قائل منهم يحيّج بأنه تأولها في قوله من كتاب الله جل ذكره أو بخبر يستدلّ عليه به، نحو ما قيل في بيع وشرط إن سائلًا سأله عنه بعض أهل العراق، فقال له البيع باطل والشرط باطل، وروى له فيه حديثاً: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط. وسأل آخر فقال البيع جائز والشرط جائز. واحتج بحديث جابر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتري منه بغيراً وشرط له ركبته إلى المدينة. وسأل آخر فقال البيع جائز،

والشرط باطل . واحتج بحديث بيره وأن أهلها باعوها واسترطوا ولاءها، فأبطل النبي الشرط وأجاز البيع . وسأل آخر فقال إذا اشترط ما يجوز جاز شرطه، وإذا اشترط ما لا يجوز لم يجز شرطه . والبيع في كلا الوجهين جائز . واحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال قوم يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله . كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل . أفلأ ترى أن كل واحد من هؤلاء قد استدل بخبر؟ ولو أردنا أن نورد عليكم مثل هذا مما اختلفوا فيه وكلهم يستدل بالكتاب والسنة لطال يغضنه الخبر وانقطع الكتاب وما أردنا أن نبيه عليه وصرنا إلى غيره . وفيما أبنا من ذلك وأوضخناه واحتاجناه كنهاية لم نرق لفهمه .

فعلمكم وعلى من جهل شيئاً وضلّ عنـه اتباع الدليل فيه المنصوب من قبل الله عزوجل للدلالة عليه بما استودع منها، كما أمر الله عز وجـل بسؤال أهل الذكر والرـد إلى أولـي الأمرـ، لأن تستدلوا لأنفسكم وتخـيروا بأهـوائـكم وأرـائـكم ما عرض لكم ولاـح في عقولـكم باـستـدـلـالـكمـ. كما أنـ من عـيـ عنـ طـرـيقـ لمـ يـدرـ قـصـدهـ ولاـ عـرـفـ وجهـهـ ولاـ أـيـنـ يـؤـمـ مـنـهـ إـلـىـ مـقـصـدـهـ الـذـيـ يـرـيدـهـ أـنـ يـعـسـفـهـ يـسـتـدـلـ فـيـ بـنـفـسـهـ وـيـقـضـدـ حـيـثـ قـصـدـ بـهـ هـوـاـ وـاخـتـيـارـهـ وـظـنـهـ أـوـشـكـ أـنـ يـتـيـهـ عـلـيـ وـجـهـهـ وـيـصـيرـ إـلـىـ الـمـهـاـكـ وـالـهـاـويـ وـالـمـعـاطـبـ بـسـوـءـ رـأـيـهـ. وإنـ قـصـدـ إـلـىـ دـلـيلـ ذـيـ مـعـرـفـةـ بـالـطـرـيقـ الـذـيـ يـرـيدـهـ وـالـمـكـانـ الـذـيـ يـقـصـدـ فـاتـمـ بـهـ وـاسـتـدـلـ بـهـدـيـهـ بـخـاـفـهـ وـقـبـتـ عـلـيـهـ خـطـوـتـهـ وـصـارـ إـلـىـ حـيـثـ يـحـبـ فـيـ أـمـنـ وـسـلـامـةـ فـيـ نـفـسـهـ وـمـالـهـ. وـقـنـاـ اللـهـ وـمـنـ اـسـتـعـصـمـ بـعـرـوـةـ حـبـلـهـ إـلـىـ مـاـ فـيـ النـجـاحـ وـالـفـوزـ لـدـيـهـ بـمـنـهـ وـطـولـهـ.

١- سئل. ٢- ز، ل: ذهبا، ولعل الصواب ما أثبتناه أو: أردنا. ٣- ل: م. ٤- خ، ل: فـأـتـهـ. ٥- ز: يجـهـ، خ، ل: يجـهـ، ولعل الصواب ما أثبتناه.

الباب الثاني عشر

ذكر قول القائلين بالاجتهاد والرأي والرد عليهم فيما فامر قوا الحق فيه

رَعْمَ الْقَائِلُونَ بِالْإِجْتِهَادِ أَنَّ الْفِرْضَ عَلَيْهِمْ فِيمَا لَمْ يَجْدُوهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْمُحَلَّلِ
وَالْحَرَامِ نَصًّا فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرَهُ وَلَا فِي سَنَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
يَجْتَهِدُوا^١ آرَاءَهُمْ فِيهِ، فَمَا تَبَيَّنَ عِنْهُمْ بَعْدَ الْإِجْتِهَادِ حُكِّمُوا وَأَحْلَوْا وَحَرَّمُوا بِهِ. وَاحْجَبُوا
فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ رَعْمَهُمْ رُوْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ بَعْثَ مَعَاذًا
إِلَى الْيَمِنِ وَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَقْضِي إِنْ عَرَضَ لَكَ قَضَاءً؟ قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ بِسَنَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ أَجْتَهِدْ رَأِيَّيْ. قَالُوا فَضَرِبَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَدْرِهِ وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ اللَّهِ لِمَا
يَرْضِي رَسُولَ اللَّهِ.

وَدَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ لَمْ يَرِدْ الْإِجْتِهَادَ مِنَ الْعَامَّةِ، وَقَالَ إِنَّهُ حَدِيثٌ مَقْطُوْعٌ.
وَالْمَقْطُوْعُ عَنْهُمْ لَا يَبْثُتُ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُمْ قَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرٍ وَكُلُّ مِنْ
رَوَاهُ فَأَكْثَرُ مَا يَبْلُغُ بِهِ إِلَى ابْنِ أَخِي الْمَغِيرَةِ بْنِ شَعْبَةَ، وَابْنِ أَخِي الْمَغِيرَةِ يَقُولُ حَدَّثَنِي رِجَالٌ
مِنْ أَهْلِ حَمْصَ لَمْ يَسْمَهُمْ عَنْ مَعَاذِبِ جَبَلِ وَيَذْكُرُ الْحَدِيثَ.

قَالُوا فَضَعُفَ هَذَا الْحَدِيثُ وَفَسَادَ إِسْنَادُهُ يَعْنِي عَنِ النَّظَرِ فِي تَأْوِيلِهِ إِذْ نَاقَلُوهُ
مَجْهُولُونَ، وَخَبْرُ الْمَجْهُولِ لَا تَجْبُ بِهِ حَجَّةٌ.

^١ ز، خ، ل: يَجْهَدُوا. ^٢ ل: بَنِي.

- قالوا ولن يخلو القول في هذا الحديث لو كان ثابتاً أن يكون المراد به اجتهد الرأي
٢٤٧ في طلب ذلك من الكتاب والسنة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمري بن سالم
عن الكلالة وألح عليه فيها. فقال له عليه السلام تكفيك^١ الآية التي نزلت في النص.
فأمره أن يطلب ذلك من النص، أو يكون أمره أن يجتهد رأيه فيرجع إلى شهوته
واختياره ويلح إلى تمييزه ورأيه؟ فإن كان أراد هذا المعنى - ومعاذ الله أن يريده - فقد
أمره باتباع ما نهاه الله عزوجل هو صلى الله عليه وسلم أن يتبعه. ولعله أن يكون
صلى الله عليه وسلم أصح^٢ للخلق نظراً وتمييزاً وأجوهه^٣ فكراً وتديراً. وقد قال الله
جل شأنه «إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحُقْقَىٰ لِتَكُونَ مِنَ الْمُسَيْرِينَ
بَيْنَ أَمْرِنَاكَ وَأَمْرِكَ لَكَ أَنْ تَعْلَمَ مَا أَمْرَنَاكَ اللَّهُ أَعْلَمُ
لِلْأَئَمَّةِ خَصِّيًّا»^٤. ولم يقل بما رأيته لنفسك وما دللك عليه اختيارك ونظرك. وقال
تبارك اسمه «وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ أَنْتَ هُوَ أَعْيُنُ هُدًى مِنْ اللَّهِ»^٥.
- قالوا وإذا كان الخبر الذي احتجوا به كاما يحمل معنيين لم يجز إمضاؤه على
٢٤٨ أحدهما إلا بحجة. والأصل أن ليس لأحد أن يقول برأيه واجتهداته ولا يحكم بشهوته
وهوا ولا يحرم شيئاً ولا يحلله إلا بحجة من ربها.
- قالوا ويتحقق أيضاً من رعم أن القول بالرأي والاجتهد جائز. إن الاثنين إذا^٦
٢٤٩ اجتهدَا فاختلَفَا كأن الحق في شيئاً متضادَيْن في حال واحدة، ولا سيما فيمن بعثه النبي
صلى الله عليه وسلم حاكماً يجتهد رأيه ليحكم على غيره. فيجب أن يأمر الناس بما يعتقدون
غيره، فيجب عليهم طاعته لأنَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ولأه عليهم
حكم بينهم بما أمره بالحكم به بينهم، ولا تسعم^٧ مخالفَة بحجة الله تعالى التي قد تقدم فيها
إليهم التي أذتهم^٨ إليها أراؤهم واجتهداتهم. وهذا مخالف لتفوز حكم الحاكم إذا أخطأ في
التأويل، لأنَّ هؤلاء قد علموا أنَّ حاكمهم مصيبة في الحقيقة إذ لم يتعد اجتهداته الذي
أمر به، وهم حاكمون بضد حكمه، وهم مصيبيون للحقيقة لأنَّهم لم يتعدوا ما حذر لهم من
الاجتهداد. فالشيء إذاً وضده حلالان في الحقيقة حرامان في الحقيقة.

١ ل: يكفيك. ٢ كذا في خ، ل: وفي ز: أصلح. ٣ خ، ل: خاطرًا. ٤ ل: وجودة و. ٥ ز: يفعل، ولعل الصواب:
يقضي. ٦ ز، ل: اذ. ٧ ز، خ، ل: يجتهد. ٨ ل: يسعهم. ٩ ز، ل: أذآهم.

- قالوا وللتأول عندنا إذاً أخطأ تأولينا إن لم يكن هو مخطئاً في الحقيقة كأن نحن مخطئين في الحقيقة. والحق الذي أمر الله عز وجل به فحال أن يكون في شيءٍ وضدَّه. فنحن إذا تحاكمنا إلى القرآن الذي جعله الله علماً للدين، وجحة على العالمين لم يقض بيتنا إلا بحجة تدل على خطأنا. وإذا ردوا الأمر إلى اختيارهم ورجعوا إلى قبول شهواتهم جاز لكل واحد أن يحكم بكل واحد لشهوته بضد ما حكمت به شهوة صاحبه. فتكون الجهتان على هذا المذهب مع تضادهما صواباً. هذا كلام محمد بن داود البغدادي على مذهب أبيه وأصحابه واحتاجتهم على من قال بالاجتهاد.
- وكل شيء قدمنا نحن في أبواب هذا الكتاب من الحج على القائلين بما ذكرناه عنهم فيها في مثل هذا المعنى يدخل على القائلين بالاجتهاد. وكل ما نزعنا به في مثل ذلك من آية القرآن وسقناه من أخبار الرسول مجحة عليهم أيضاً في مثل ذلك. وإن كرنا ذكر ذلك في هذا الباب طال الكتاب. ومن تأمل ذلك وطلبه وجده في مواضعه، وكذلك ما ذكرناه من الرذ عليهم من قولهم إن شيئاً من أحكام دين الله جل شأنه وما فرضه من حلاله وحرامه لا يكون في كتابه ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما ذكرنا أنه أكذبهم في ذلك من الكتاب والسنة فقد ذكرناه وهو يطول إن أعدناه.
- وقد طالب غير هذا القائل من العامة أيضاً من قال بالاجتهاد منهم من لم يره، فقال رعىتم أن للفقهاء أن يجتهدوا فيما لم يجدوه في الكتاب ولا في السنة، فإذاً اجتهدوا فاختفوا، وكلهم قد أصاب الحق وحكم بحكم الله، فكيف تكون امرأة واحدة زوجة عبد الله في حكم الله وغير زوجة عبد الله هذا في حكم الله، ورجل حر في حكم الله عبد في حكمه؟ وهل يجوز أن يجيء الخبر من الله بهذا فيقول هذه المرأة زوجة هذا في حكمي وغير زوجته في حكمي؟ وهذا حر في حكمي عبد في حكمي؟ فإذا كان هذا حلالاً في الخبر، فكذلك هو محال في الحكم. فهذا أصل قول القائلين بالاجتهاد والرذ عليهم فيه.

١ ل:إذ. ٢ ل:مخطئ. ٣ خ, ل:فيكون. ٤ ل:ذكرنا. ٥ ل:فإن. ٦ خ, ل:يكون.

- ٢٥٣ وقد اختلفوا بعد هذا في كيفية استعمالهم إياه. واحتاج كل فريق منهم لما ذهب من ذلك إليه بحجج نحن ذاكرون ما انتهى إلينا منها والردة عليهم فيها إن شاء الله. فمن ذلك أن قوماً منهم زعموا أن كل مجتهد مصيب لأن على الفقهاء أن يجتهدوا فيما لم يجدوه نصاً في الكتاب ولا في السنة فإن اجتهدوا فاختلفوا فقد أدوا ما كفوا، وأخطأوا القياس إلا من أصاب الحق منهم. قالوا والحق لا يكون إلا في واحد، ومن أخطأ لم يكن آثماً لأنه لم يكلفإصابة الحق بعينه وإنما كلف الاجتهاد.
- ٢٥٤ فيقال لهؤلاء أما قولكم إنهم كفوا الاجتهاد فذلك دعوى منكم. والمدعوى لا تثبت إلا برهان، سيما دعوى يراد بها إثبات الأحكام والحلال والحرام، وتستخلص بها الفروج والدماء والأموال وتحريم^٣. وقد يبيّن لكم فساد ما اعتقدتم به من الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك. والتكليف لا يكون إلا عن الله عز وجل. فمن أين جاز لكم ﴿أن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾؟
- ٢٥٥ وأما قولكم إنهم لم يكفوا إصابة الحق بعينه، فإذا كفوا؟ هل كفوا أن يضلوا أو يضلوا غيرهم عن سبيل الله؟ فإنه يقول جل من قائل ﴿فَذُلِّكُمْ أَلَّهُمْ مَنْ يَكُمْ الْحَقَّ هُوَ مَنْ أَدَّى بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا أَلْضَلَّ طَفْلًا تُصْرَفُونَ﴾؟ وقال وهو أصدق القائلين ﴿وَلَا تَتَبَعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلَّلُوْمِنْ قَبْلُ وَأَضْلَلُوْمِكِيرًا وَضَلُّوْمِنْ سَوَاءَ السَّيِّلُ﴾. فمن لم يصب الحق فقد ضل، والضلآل لا محالة.
- ٢٥٦ وأما قولكم هذا إن الحق لا يكون إلا في واحد قول صحيح. ولكنكم تقضي قولكم هذا بقولكم لأنكم لما قلتم إن كل مجتهد مصيب، فقد قضيتم أن جميعهم مصيبون وإن اختلفوا. ثم قلتم والحق لا يكون إلا في واحد، فكيف يكون مصيباً من خالف الحق؟ وكيف يعرف من خالفه منهم إذا اختلفوا، وكلهم يقول إنه قد أصاب الحق وهو في قولكم مصيب في قوله؟ فهذا التناقض من القول الذي لا شبهة فيه ولا ستر عليه. وهذا هو قول الكوفيين والمدنيين. وبه قال الشافعي واحتاج بأنّ من لم يدر موضع القبلة، فـ^فـكه أن يجتهد ويخرّي ثم يتوجه إلى حيث رأى باجتهاده أنه موضع القبلة.

^١ خ، ل: بثبت. ^٢ ز، خ، ل: يستخلص. ^٣ ز، ل: يحرم. ^٤ ساقطة في ل. ^٥ خ، ل: أهل.

فيقال لمن قال بقوله هذا أرأيت من جهل مكان القبلة وهو في مصر من الأنصار ومعه^١ من يعلم أنه يعلم مكانها، هل يسعه أن يتحرج وهو جاهل أو يسأل من يعلم أنه يعلم موضعها؟ فلن قولهم أنّ عليه أن يسأل من يعلم ذلك ويقتدي به.

٢٥٧ فيقال لهم وكذلك فرض الله عز وجل على من لا يعلم أن يسأل من أمره بسؤاله ولا يتحامل بجهالته بقوله جل من قائل ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُثُرٌ لَا تَعْلَمُونَ﴾ .
ولم يقل تحرروا ولا اجتهدوا وأنتم تجهلون.

٢٥٨ وقد عارض الشافعي في استقبال القبلة بعض العامة متن أنكر قوله في احتجاجه بذلك في الاجتهاد، فقال إن القبلة قد تكون في أكثر الأحوال معلومة عندنا. فيكون الفرض علينا عند علمنا بها التوجه إليها. فإذا خفيت عننا وجوب علينا الطلب لها، ولو رفع من^٢ أو هامنا حكم الله في شيء بعينه لم يجز لنا أن نجتهد فقول فيه بأرائه، بل علينا أن نطلب ذلك الحكم الذي سقط عن العلم به والوقوف عليه، ولا نقول فيه مجتهدين، كمثل ما لو رفع من^٣ أو هامنا أن حد القاذف ثمانون وحد الرانبي البكمانة لم يجز لنا أن نجتهد فقطع القاذف وقتل الرانبي، بل علينا أن نطلب حكمهما^٤ الساقط عن المترقب من أو هامنا، ولا تتعاد إلى الاجتهاد، لأن المنصوصات قد استغنى بالتصريح فيها عن الاجتهاد. وأصاب هذا القائل فيما ذكر من إبطال الاجتهاد فيما نص الله عز وجل عليه وهي حكمه وفرضه، وهو قول لا اختلاف فيه أعلم. وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم وأنه إجماع.

٢٥٩ فيقال لهم فلا يخلو ما تكلفتم في الاجتهاد من أن يكون الله عز وجل قد فرضه وهي حكمه. فإن كان ذلك فلا محاله أنه قد نص عليه لأنه لا يتأدى حكمه وفرضه إلى العباد إلا بنص. فإن كان ذلك وغاب عنكم هذا النص، فلم تعلموه فهو مثل ما رفع من أو هماكم مما قد علمتموه ثم أنسقتموه. فعليكم أن تطلبوه من عند أهله، ولا تتكلفوا كما تتكلفتم الاجتهاد فيه، فنخطئوا وجه الصواب ونخالفون نص الكتاب. أو يكون ذلك

١: أومع. ٢: كذا في ز، ل، وفي خ: عن. ٣: كذا في ز، ل، وفي خ: عن. ٤: ز، ل: حكمها.

مما لم ينزل الله عز وجل فيه حكمًا، ولا افترض فيه فرضاً. فليس لكم أن تفرضوا فرضاً
لم يفرضه الله على عباده ولا أن تحدثوا حكمًا لم ينزله الله تبارك اسمه.

- ٣٦٠ فالأجتهاد وغيره مما ذكرناه في هذا الكتاب مما هو في معناه، مما تعلقتم به وغيركم غير
جازئ لكم ولا من سواكم. وعليكم أن تتبعوا «ما أنزَل إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم»^١ كما افترض
ذلك عز وجل في كتابه، وتستعملوا منه ما عرفتموه فيما أمرتم باستعماله فيه، وتتفقوا عندما
جهلتموه ولم يتأنِ إليكم عامله وتطلبوه عند أهله. فإن الله عز وجل لم يدع شيئاً يحتاج
العباد إليه إلا وقد نص لهم عليه وبين لهم فيه وهو أعلم بحاجة خلقه فيه وما كففهم
وافتراض عليهم منكم به وبهم. ولم يفتر عز وجل إلى علمكم، ولا عجز عنما تتكلفتموه
باجتهادكم وآراءكم، ولا جهل ذلك وعلمتموه، ولا ضيغه وقتم أنتم به. تعالى الله عن
ذلك علوًّا كبيراً.

- ٣٦١ وقال آخرون من أصحاب الاجتهاد الحق في جميع ما اختلف فيه واحد. وإن
القياس إنما يجب على علة واحدة. فمن أصحاب فقد أصحابها، ومن أخطأها فقد أخطأ
حكم الله إلا أنه مصيب فيما بذلك من اجتهاده وأجره على معدور في خطأه. وإنه
لو أصحاب لكان له أجران، أجر الاجتهاد وأجر الإصابة. وقال بعضهم: إنه يعلم أنه
قد اجتهد ولا يعلم أنه قد أصابحقيقة المطلوب إلا على غالب الاجتهاد^٢. وقال
آخرون المصيب يعلم أنه قد أصاب ما عند الله منحقيقة المطلوب باستدلاله بالعلة.
وقال آخرون: كل مجتهد مصيب لأن الذين قالوا إن ثم عين مطلوبة بالاجتهاد قد
أسقطوا فرض إصابتها، فدل ما أسقطوه من فرض الإصابة أن ليس ثم عين مطلوبة
بالاجتهاد لأنها لو كانت ثم لم يسقط^٣ الفرض بإصابتها إذ كانت العلة قائمة.

- ٣٦٢ فاما قول الأولين فقول يقرب معناه من قول من تقدم ذكرهم من قبلهم. وقد
تكلمنا على ما قالوه وذلك يلزم هؤلاء. وأما قولهم إنه مأجور في الخطأ، فالخطأ ضد
الإصابة والأجر نقيض الإمام. فإذا وجب أن يكون مأجوراً في الخطأ وجب أن يكون

١ ساقطة في ز، لـ واقتضته السياق. ٢ إشارة إلى سورة الأعراف. ٣ في كتبأصول الفقه كثيراً ما يقال في مثل
هذا السياق (على غالب الظن) ولعله الصواب هنا في قوله ذكر العلم بمعنى اليقين بعده مباشرة. ٤ كذا في خـ وفي لـ
يسقطوا.

مأثوماً في الإصابة . فإن احتجوا بحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا حكم الحكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم واجتهد ثم أخطأ فله أجر، فقد ذكرنا معنى الاجتهاد في أول هذا الباب وأن القول فيه محل وأن أشبه الوجه الاجتهاد في طلب النص، إذ كل مفروض موجب منصوص عليه، وما حكم به الحكم من الخطأ وعلمه الحكم له به فهو حرام عليه للحديث المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنَّ رجلين اختصما إيه في أرض ورثاهما عن أبيهما . فقال ما قضيت بينكما به، فإنما أقضى فيه بما أسمع منكما، فمن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذ به، فإنما أقطع له قطعة من النار يطوفها بقدرها من سبع أرضين يأتي بها انتظاماً في عنقه يوم القيمة . وقال في حديث آخر إنكم تختصمون إلى، وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم أن يكون الحزن جحته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من النار . وفي رواية أخرى فمن قضيت له بمحنة فأقطع بها قطعة ظلاماً، فإنما يقطع بها قطعة من النار .

فيshire أن يكون ما في الحديث الأول من قوله إذا حكم الحكم فاجتهد فأخطأ فله أجر، أن يكون ذلك الخطأ أخطأ بهحقيقة الحق بما يشتبه به الخصم عنده، ويدلي به من محنته ويكون الحزن^٣ بها من خصمه، فتوجب له المحنة ما ليس له في الحقيقة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثاني من قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ به، وهو صلى الله عليه وسلم لا يقتضي إلا بما أراه الله من الحق، ولكن قد يشهد الشهود بالزور، وهم عدول في الظاهر، ويقيم أحد الخصمين محنته، ويعيا عنه الآخر، وينكر من عليه الحق، ولا يجد من هو له عليه شاهداً، فيحكم الحكم بالحق في ظاهر الأمر، ويخطئ وجه الحقيقة في الحكم . فهذا والله أعلم هو الخطأ الذي يعذر فيه الحكم، ويثبت عليه . وإن أصاب وجه الحق بالحقيقة ظاهراً وباطناً كان ذلك أفضل، وثوابه عليه أجر . فاما أن يكون حكمه بخلاف ما أنزل الله ويكون مصيباً فهذا يتنافى أن يكون .

١ خ: يقطعني . ٢ خ: يشتبه . ٣ ل: الحق . ٤ ز، خ، ل: فيوجب .

- ٣٦٤ ويؤيد ما قلناه الحديث المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القضاة ثلاثة، قاضيان في النار، وقاض في الجنة. فمن قضى بغير الحق وهو يعلم بذلك فهو في النار. وقاض قضى بغير الحق وهو لا يعلم فأهلك حقوق الناس، فذلك في النار. وقاض قضى بالحق فذلك في الجنة. فهذا خبر مفسر والأول مجل وهذا بيته. وقد يتنا معناه إن شاء الله.
- ٣٦٥ وما يؤكد ذلك أيضاً مع ما تقدم من الحج في هذا الكتاب في مثله ما قاله أهل القتسير في قول الله عز وجل ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَيْتَ اللَّهَ﴾ . قال ابن عباس بما أراك الله في كابه وأمرك به. فإذاكم والرأي. فإن الله عز وجل رذ الرأي على الملائكة، إذ قال ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قالوا أَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَخَنْثُ سُبْحَانَكَ وَتَقْدِيسُ لَكَ﴾ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ . وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم أ الحكم ﴿بِمَا أَرَيْتَ اللَّهَ﴾ . ولم يقل له أحكم بما رأيت. وقال عطية العوفي بما أراه الله في كتابه.
- ٣٦٦ وقال قادة بما أنزل الله عليك وبين لك وما روی أيضاً من مثل ما ذكرناه في أن ذكر الاجتهاد الذي جاء إنما يراد به الاجتهاد في طلب النص على ما لم يعلم النص عليه، ما روی عن عبد الله مسعود، وقد أكثر الناس عليه يوماً، فقال إنه قد يأتی علينا زمان لسنا نقضي ولسنا هنالك. وإن الله قد بلغنا من العمر ما ترون، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض بكتاب الله. فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به رسول الله. فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله، ولا قضى به الصالحون، فليجتهد رأيه ولا يقل إني أرى ولا إني أحلف. فإن الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات. فدع ما يربيك إلى ما لا يربيك. فدلل قوله فيجتهد رأيه على ما قلناه من طلب الحق لأنه قال بعد ذلك ولا يقل إني أرى. وأخبر أن الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات. فدع ما يربيك إلى ما لا

يريك أي دع ما ترتاتب فيه وتشك من الذي لا تعلمه إلى ما لا تشک فيه من النص والتوقيف. وهذا الكلام بنصه يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣٧ وقد جاء عن الشافعي غير ما حكيناه عنه كلام قاله^١ في موضع آخر من كتبه قال ليس لي ولا لعالم أن نقول في إباحة شيء ولا حظره ولا أخذ ولا إعطاء إلا أن نجد ذلك نصاً في كتاب الله أو في سنة رسوله أو في إجماع أو خبر يلزم. ولا يجوز أن نقول بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله قياساً ولا اجتهاداً إلا على طلب الأخبار الالزمه. وهذا أقرب قوله إلى الصواب.

٣٨ وقال أبو عبيد^٢ القاسم بن سلام أصول الأحكام التي ليس لقاضٍ أن يتعدّها إلى غيرها الكتاب والسنة وما حكم به الأئمة والصالحون بالإجماع والاجتهاد. وليس بوجه رابع. وإنما الاجتهاد عندنا الاختيار من هذه المذاهب إذ اختلفت وتضادّت بحسن التدبر والتوجّي لأقربها إلى الرشد والصواب. فإن عرض من الحكم ما ليس بموجود بعينه في هذه الخصال كان للحكم التشبيه بها والتّمثيل عليها. وليس له بمفارقتها كلّها.

٣٩ وأكثر كلام أبي عبيد هذا رأي من قبل نفسه وما عدا كتاب الله جل ذكره وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس بشيء. وما حكم به الأئمة إن أراد أئمة الحق فهو من الكتاب والسنة. وقد ذكرنا ذلك عنهم صلوات الله عليهم في بعض أبواب هذا الكتاب مع قول الله عز وجل ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَبِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وفيه تبيان لكل شيء. وأماما قوله إن الإجتهاد عنده الاختيار من هذه المذاهب فليس في الكتاب والسنة وقضايا الأئمة الراشدين اختلاف فيختار منه. وأماما ما ذكر من التشبيه والتّمثيل في القضايا والأحكام فذلك القياس وقد أبناه^٤ عن فساده.

٤٠ وأماما أبو حنيفة وأصحابه أهل الرأي فإنهم قالوا في الكتاب والسنة بمثل ما قال غيرهم. قالوا فإن لم يجد الحكم فيما نظره فيما أتاهم عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن اختلفوا فيه تخير من أقوائهم واجتهد أحسنها في نفسه. وليس له أن

١: قال. ٢: خ. ل: موضع آخر. ٣: عبد. خ: عبد الله. ٤: أبنا.

يخالفهم جيّعاً ويتدعّش شيئاً من رأيه. قالوا فإن لم يكن القضاة في شيءٍ من ذلك اجتهد رأيه وقاد بما جاء عنهم. فإن أشكل عليه شاور رهطاً من أهل الفقه، فإن اختلفوا نظر إلى أحسن أقوايلهم وأشبهاها بالحق فأخذ به. وقال بعضهم وإن شاور رجلاً واحداً فقيهاً فأخذ بقوله فهو في سعة إن لم يكن للقاضي في ذلك رأي.

فاما قولهم في الأخذ بقول الصحابة وترك الخروج عن قولهم فهو قول يشبه قول
٣٧١ أصحاب التقليد، وقد ذكرناه والرد عليهم فيه ومنع الصحابة وغيرهم من تقليدهم ونفيهم عنه. وأما قولهم إنهم إن اختلفوا تخيّر الحاكم من أقوايلهم واجتهد أحسنها في نفسه فهو قول بين التقليد والاجتهاد لأنّ فيه اجتهاد قول الحاكم في التخيّر من قول الصحابة، وقد ذكرنا فساد الاجتهاد. وكذلك قول من قال منهم بمشاورتهم أو أحدهم، فذلك أيضاً ضرب من التقليد.

٣٧٢ وقد قال أبو عبد الله جعفر بن محمد صلوات الله عليه ليس في الفتيا والقضاء رأي ولا مشورة. إنما ذلك فيما يُبيح فيه الرأي من تدبير الحرب وأشباه ذلك. فأما الحلال والحرام والقضايا والأحكام فليس في شيء منها رأي ولا مشورة. وإنما في ذلك اتباع ما أمر الله عزّ وجلّ به ورسوله صلى الله عليه وسلم.

٣٧٣ فاما الشافعي فقد اختلف قوله في ذلك، فقال ما حكيناه عنه فيما تقدّم. وقال في كتاب اختلافه ومالك أقول ما كان الكتاب والسنة موجودين فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقوايل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدهم. ثمّ كان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان إذا صرنا إلى التقليد أحب إلينا، لأنّ قول الإمام مشهور بأنه يلزم الناس. ومن لزم قوله الناس كان قوله ألزم. فإذا لم يوجد عن الأئمة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضع إمامية أخذنا بقولهم، وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم.

٣٧٤ قال والعلم طبقات الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت. ثمّ الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة. والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعلم له مخالف منهم. والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. والخامسة

القياس على بعض هذه الطبقات. ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهم موجودان، قال وإنما يؤخذ العلم من أعلاه.

٣٧٥ وقال في كان أدب القاضي وإنما أمرته بالمشورة لأن المشير يبنئه لما يفضل عنه، ويidle من الأخبار على ما لعله أن يجهله. فأماماً أن يقلد مشيراً فلم يجعل الله عز وجل هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قوله هذا في دفع التقليد وإنكاره حسن. وقد ذكرناه عنه وعن غيره. وكذلك قول قول من دل على آية محكمة أو سنته متبعة لحسن جميل. فأماماً ما ذكره من اتباع الصحابة وغيرهم والقياس فقد ذكرنا فساده والرذ علي قائلية^١.

٣٧٦ واحدة بعض من قال بالاجتهد على من أنكره واحدة لإنكاره باختلاف المجتهدين وبأنه لو كان الاجتهد مباحاً وما أدى إليه حقيقة جاز أن يكون الحق في الشيء وضدّه إذا اختلف المجتهدون. فقال صاحب الاجتهد محتاجاً عليه بزعمه الأصل في ذلك أن كل فرض جاز أن يفرضه الله تعالى ويختلف بين عباده فيه فيبيحه لقوم يمحظون على آخرين. فإنه بعد أن وكل الاجتهد فيه إلى ما يراه المجتهدون بدلاً من ذلك الفرض فاختلقو فيه وقال كل فريق منهم بما أداه إليه الاجتهد من حظر أو إباحة، كان ذلك جائزأ لهم موسعاً عليهم. وكان يكون كل فريق منهم قد أدى فرضه فيما حظر وأباح، مما وكل الاجتهد فيه إليه. وتكون الحقيقة فيه بالاجتهد كالحقيقة فيه بالتص. ولا يقال إن الحق منها^٢ في واحد، كالميقل إن الحق منها^٣ في واحد عند وجود التص في ذلك. قالوا وذلك بمنزلة ما أباح الله من الصدقة للفقراء وحظرها على الأغنياء، وهي عين واحدة مباحة لقوم محظورة على آخرين. وكما جاز أن يكون بالتص هكذا جاز أن يكون بالاجتهد. كذلك قالوا ولا يتطرق باختلاف المجتهدين إلى إبطال الاجتهد، كما لا يتطرق باختلاف المتصوص إلى إبطال التص. قالوا: وقد سقط بهذا الاعتلال قول من تعلق في إبطال الاجتهد باختلاف المجتهدين.

١: عليه. ٢: ساقطة في خـ:لـ. ٣: كذا في زـ، وفي خـ:لـ:وـ. ٤: زـ، خـ:لـ:منهماـ. ٥: زـ، خـ:لـ:منهماـ.

- فيفقال من قال بهذا القول واحتج بهذه الجهة أمتا قوله إن الله عز وجل لو^١ وكل الحكيم إلى المجتهدين بدلًا مما افترضه عليهم واختلفوا في الاجتهاد لكان ذلك جائزًا لهم، فقول فارغ من الجهة، لأن الله عز وجل لن يكل الحكيم إلى المجتهدين كما قلت. لو كان ذلك فلم يكن ذلك منه عز وجل ولكنه وكلاهم إلى ما افترضه عليهم وبينه في كتابه وعلى لسان رسوله لهم. وهو عز وجل أعلم بخلقه واختلاف طباعهم وأرائهم وأهوائهم فلم يكل إلهم إذ ليس من حكمه جل ثناؤه، أن يكلهم إلى ما يعلم أنهم مختلفون فيه ولا يتقوون عليه.
- وأمتا قوله فيما افترضه الله عز وجل على عباده وأباحه لقوم وحضره على آخرين، وذلك بمنزلة ما أباحه من الصدقة للفقراء وحضره على الأغنياء، وهي عين واحدة مباحة لقوم محظورة على آخرين، وتشبيهك ذلك باختلاف المخالفين المجتهدين وقولك إنه كما جاز أن يكون بالنص هكذا جاز أن يكون بالاجتهاد كذلك، فقول تعالى الله عز وجل عنه علوًّا كبيرًا، قوله جل من قائل ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ عَيْنِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ . فأخبر جل ثناؤه أن الاختلاف إنما يكون من عند غيره. وأمتا ما كان من عنده جل ثناؤه فلا اختلاف فيه.
- وممثل من مثل اختلاف المجتهدين في الشيء الواحد يحمله قوم منهم^٢ ويحرمه الآخرون بتخليل الله عز وجل الصدقة للفقراء وتحريها على الأغنياء تمثيل غير صحيح ولا مقبول، لأن الله عز وجل كذلك حرم وحلل أكثر الأشياء لقوم وحللها^٣ وحرمها على آخرين. فالرجل وماليكه وكسبه وجميع ما يحييه ملكه وزوجاته حلال له حرام^٤ على غيره ما دام ذلك في يديه وملكته. وذوات المحارم حرام على ذوي محارمهم^٥ حلال بالواجب من النكاح وملك اليدين للأبعد منها. والصيد وما يحرم على المحرم حرام عليه حلال للمحل وغير ذلك ما يطول ذكره مما أحله الله عز وجل من أحله وحرمه على من حرمته. وليس ذلك مما يناسب إلى الاختلاف. وإنما هي عبادات تعبد الله عز
-
- ^١ ساقطة في ل واقتضاها جواب الشرط (لكان) فيما بعد. ^٢ ز: أن يوكل، خ: لن يوكل، ل: لن يوكل. ^٣ ز، خ، ل: يوكل. ^٤ ساقطة في ل. ^٥ ساقطة في ز، خ، ل: ولكن اقتضاها السياق. ^٦ ل: وحرام. ^٧ خ: محارمهم، ل: محارمه.

وجل العباد بها وحدود حدتها لهم ونهاهم أن يتعدوها. والاختلاف من المجتمعين فيما استعملوا فيه آراءهم وقياسهم وغير ذلك مما حكى بهم عنهم غير ذلك.

٢٨٠ هم يختلفون في الشيء الواحد للإنسان الواحد، فيقول أحدهم هو له حلال ويقول الآخر بل هو عليه حرام. وكذلك يختلفون في الأعيان نفسها فيحملها بعضهم ويحرمها بعضهم. ويختلفون في أصول الدين فثبتت الطائفة منهم الأصل وتبطله الأخرى وتؤصل لنفسها أصلاً. فلين هذه الأحكام التي اختلفوا فيها وابتدعوها من أحكام الله عزوجل التي افترضها وتبعد العباد بها؟ وكيف يجوز تمثيلهم بذلك عليها؟ تعالى الله عن تمثيل باطلهم بحقيقه وابتداعهم بحكمته.

٢٨١ وما احتجوا به في تثبيت الاجتهاد بزعمهم قول الله عزوجل من قائل ﴿ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَّةٌ عَلَىٰ عُرُوشَهَا قَالَ أَنِّي يُحِبُّنِي هُدُوْهُ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا صَلَّى فَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةً عَامًا مِنْ ثُمَّ بَعْدَهُ صَلَّى قَالَ كُمْ لِيَشَّ صَلَّى قَالَ لِيَشَّ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ صَلَّى قَالَ بَلْ لِيَشَّ مِائَةً عَامًا فَانْظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَسْتَهِنْ صَلَّى وَانْظُرْ إِلَىٰ حَاسِرِكَ وَلِجَعْلِكَ إِيَّاهُ لِلنَّاسِ صَلَّى وَانْظُرْ إِلَىٰ الْعِظَامِ كَيْفَ نُشِرِّنُ هَا مُنْكَسُوهَا لَهُمْ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ صَلَّى . قالوا فقول الله عزوجل له ﴿ كُمْ لِيَشَّ؟ ﴾ وقوله هو ﴿ لِيَشَّ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ إباحة الاجتهاد له إذ لم يخرج الله عزوجل هذه الحكاية عنه من خرج الإنكار. وإذا لم يخرجها من خرج الإنكار فقد جوزها. وفي تجويزها إباحة الاجتهاد للذى اجتهد. فقال ﴿ لِيَشَّ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ لأنه لو كان القول بالاجتهاد محظوراً غير موسوع لأخرج الله عزوجل تلك الحكاية عنه من خرج الإنكار. وكأنه هو يقول الله أعلم بما لبست ويكيل الأمر في ذلك إلى الله لعلمه بأن القول بالاجتهاد مضيق عليه وغير مباح له. وفي قول الله عزوجل له ﴿ بَلْ لِيَشَّ مِائَةً عَامًا ﴾، ولم يعنقه ولا ماه على ما بدا من اجتهاد وتقديره لما قدره دلالة بيته على جواز الاجتهاد وصحته وأنه قد يكيل^٣ الاجتهاد إلى العباد ويأذن لهم فيه.

١ ل: أنا لا. ٢ ل: وإنما. ٣ ز: يوكل، ل: يوكل.

- ٢٨٢ فهذه أقوى حجج القائلين بالاجتهاد عندهم وأثبتتها بزعمهم لدفهم . ولن يستحبّة فيما ذهبا إليه ولا فيها دلالة تدلّ عليه . بل هي إلى نفي ذلك من قولهم أقرب وبإبطاله والحجّة عليهم أجدر . وذلك أنَّ اللَّهَ عَزَّ وجلَّ إِنَّمَا أَرَادَ بِسُؤالِ الْذِي أَمَاتَهُ ثُمَّ أَحْيَاهُ، وَهُوَ عَزَّ وجلَّ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ تَقْرِيرَهُ عَلَى قَدْرِهِ لِمَا تَعَاظَمَ مِنْ إِحْيَا الْقَرْيَةِ بَعْدَ خَرَابِهِ بِأَنَّ أَرَادَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ وَسَأَلَهُ عَنْ لِبْسِهِ . وقد علم عَزَّ وجلَّ بما ظنه من ذلك وقدره في نفسه ليخبره تبارك اسمه بطول مكثه وليكون ذلك عنده أعظم في قدرته .
- ٢٨٣ فسألَهُ عَنْ ظَنِّهِ الَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ لِبْسُهُ، لَا عَنْ يَقِينٍ يَلْزِمُهُ الْجَوابَ عَنْهُ بِحَقْقِيَّةِ، إِذَا كَانَ الْمِلَّتُ لَا يَدْرِي كَمْ لَبِثَ مِيتًا بِحَقْقِيَّةِ الدَّرَيَّةِ . إِنَّمَا يَظْنُ ذَلِكَ ظَنًّا وَتَوْهِمَهُ تَوْهِمًا، لِأَنَّ الْمِلَّتَ فِي حَالٍ مِنْ لَا يَدْرِي مَا هُوَ فِيهِ مِنْ مُثْلِ هَذَا مِنْ عَدْدِ الْأَيَّامِ وَالشَّهْوَرِ وَالسَّنِينِ . ومثل ذَلِكَ قُولُ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ وَهُوَ أَصْدِقُ الْقَائِلِينَ لِأَهْلِ النَّارِ ﴿كُمْ لَيَشْتَمُونَ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سَنِينَ قَالُوا لَيَشْتَمُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلَّمَ الْعَاقِبَيْنَ﴾ . فهذا وقد سُئلُوا عَنْ أَعْمَارِ قَدْ كَانُوا أَحْصَوْهَا وَأَيَّامَ وَلِيَالٍ قَدْ كَانُوا عَرَفُوهَا قَدْ أَنْسَاهُمُ الْمَوْتُ وَمَا هُمْ فِيهِ مَا عَرَفُوا مِنْهَا . وَكَهُولَهُ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ حَكَيَّةً عَنْ أَصْحَابِ الْكَهْفِ ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كُمْ لَيَشْتَمُونَ حَلَقُوا لَيَشْتَمُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيَشْتَمُونَ﴾ .
- ٢٨٤ فلم يَسْأَلِ اللَّهُ عَزَّ وجلَّ الَّذِي أَمَاتَهُ سُؤالَ مَنْ أَبَاحَ لِهِ الْاجْتِهَادَ كَمَا زَعمْتُمْ، لِأَنَّهُ قد عَلِمَ عَزَّ وجلَّ بِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لِمَا لَبِثَ . فَكَيْفَ يَسِّيْحُهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ؟ إِنَّمَا سَأَلَهُ عَنْ ظَنِّهِ وَتَوْهِمِهِ وَمَا قَدْرُ وَظْنِهِ لِبْسُهُ لِعِلْمِهِ بِمَا ظَنَّ وَقَدْرُ فِي ذَلِكَ وَلِيُوقَفَ عَلَى خَلَافَ مَا قَدْرُ وَظْنِهِ فَيُعَلِّمُ عَظِيمَ قَدْرِهِ وَأَنَّ ذَلِكَ آيَةً جَعَلَهَا فِيهِ كَمَا أَخْبَرَ جَلَّ ذَكْرَهُ .
- ٢٨٥ وَنَحْنُ فَلَا نَعْيَبُ عَلَى مَنْ قِيلَ لَهُ كُمْ أَقْتَلَ فِي بَلْدَكَ؟ وَكُمْ تَعْدُ مِنَ السَّنِينِ؟ وَكُمْ لَكَ مِنْذ طَبَلتِ الْعِلْمَ؟ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ، فَيُقَوْلُ كَذَا وَكَذَا، وَأَكْثَرُ مِنْ كَذَا، أَوْ نَحْنُ كَذَا، فِيمَا يَظْنُ وَيَقْدِرُ . وَلِيُسَّ هَذَا مِنْ الْاجْتِهَادِ الَّذِي ذَهَبَ أَصْحَابُ الْاجْتِهَادِ إِلَيْهِ شَيْئًا^٢ . لِأَنَّ هَذَا إِخْبَارٌ عَنْ ظَنِّ وَتَوْهِمِ، وَاجْتِهادِهِمُ الَّذِي زَعْمَوْهُ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ يَبْشُرُونَ بِالْأَحْكَامِ وَيَوْجِبُونَ بِهِ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ وَيَخْذُلُونَ دِينًا وَيَبْشُرُونَ أَصْلًا .

١ لـ: تقديره . ٢ ز، لـ: سيلأ . خـ: سيلـ .

- ٢٨٦ وإن كان قول الذي أماته الله ثم أحياه **﴿لِئَلَّا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾** عندهم من طريق الاجتهاد فما أصاب فيه وقد أخبره الله عز وجل بخلاف ما قاله. فقول الله عز وجل إخباراً عن خطأه دليل على فساد قوله وإن كان اجتهاداً كما رعمتم. ولو رضي اجتهاده لما رد عليه قوله. وإن كان الاجتهاد كذكرناه في مثل هذا غير الاجتهاد الذي ذهب القائلون بالاجتهاد إليه.
- ٢٨٧ وأما قولهم إن الله عز وجل لم يخرج الحكمة من خرج الإنكار على الذي سأله عما لبث، فقال **﴿لِئَلَّا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾**، فإن أرادوا من خرج الإنكار لردة الجواب. فكيف ينكر عز وجل جواب من سأله؟ وإن أرادوا إنكار نفس الجواب الذي أجابه، فقد بين عز وجل له أن القول خلاف ما قاله. وذلك من خرج الإنكار لا محالة. فإن شبّهوا ذلك باجتهادهم فقد بطل الاجتهاد كباطل جواب هذا المسئول عن لبته، إذ كان قد أجاب بخلافه.
- ٢٨٨ مع أنّ من أولها من خرج الإنكار من الله تبارك اسمه على الذي أماته ثم أحياه لما تعاظمه مما يصغر في قدرته جل ذكره من قوله لما مرّ على القرية وهي خاوية على عروشها **﴿أَتَيْتُ يَحْيِي هَذِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾**. فانكر الله عز وجل ذلك عليه من تعاظمه وأراه الآية في نفسه. وقيل في الخبر إن القرية بيت المقدس وإن الله عز وجل لم يحييها حتى أعادها بحسب ما كانت قبل خرابها. ودلّ على ذلك قوله **﴿فَلَا تَبَيَّنَ لَهُ, قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**. فاعترف بما تقدّم فيه إليه النكير وأوقف منه على التقرير.
- ٢٨٩ وإنما أردنا بهذا القول الرد عليهم فيما قالوه. فأما ما ذهبوا إليه من أنّ هذا من الاجتهاد الذي قالوا به، فقد أخبرنا عن فساد قولهم فيه.
- ٣٠ وما احتجوا به أيضاً قول الله عز وجل **﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي آيَاتِكُمْ وَلَكُمْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَنَ صَفَّرْتُمْ إِطْعَامَ عَشَرَةَ مَسَكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُنْظِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسُوْهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ مَرْقَبَتِهِ صَلَّى مَنْ لَمْ يَجْدِ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾**. قالوا خفيث

١. لـ: مح. ٢. خـ: لـ: يحيـ.

الله الحالين في أن يفعلوا هذه الأشياء . وذلك كله قد نص الله عز وجل عليه . وجوز فيه الاختيار وأباحه . فإذا جوز الاختيار مع النص القائم، فلم لا يجوز مثل ذلك فيما يقع بالاجتهاد؟ فيكون أحد المجتهدين إذا أوجب شيئاً في أمر باجتهاده، وأوجب آخر في ذلك الشيء، يعنيه شيئاً آخر وحكماً ثانياً، إن كلاً قد أصاب وإن تغابر ما أوجبهما واختلف، لأنه كذا أوجب في كثرة الأمان من مفروض الله في الشيء الواحد، وهي اليين التي أوجب الله في كثارتها، اختياراً من ثلاثة أشياء مختلفة . فاختلاف المجتهدين فيما يوجبونه بالاجتهاد كالاختلاف الذي أوجب الله فيه الاختيار بالنص .

٢٩١ ولا يكون حينئذ لسائل أن يقول إن الحق فيما اختلفوا فيه من ذلك في واحد . بل الواجب على من نص الله عليه في الاختيار فيما أوجبه في هذه اليين من هذه الأشياء المختلفة أن يقول إن كلاً مصيب لأنه كذا وجد في النص أن المفروضات المختلفة يؤدي كل واحد منها فرضًا قد كان لزم . فكذلك المجتهدون إذا اختلفوا فكل قد أصاب وما أدى^١ بأحد أقوالهم فقد لزم . ولم يلزم الباقين خطأ فيما أوجبوه وحكموا به لأنه جائز أن يخير الله عز وجل فيما وقع مختلفاً باجتهاد المجتهدين ويكون مع اختلافه صواباً أيضاً كله، كما خير فيما وقع مختلفاً بالنص مع كونه صواباً أيضاً كله ويكون مراده عز وجل فيما قيل بالاجتهاد^٢ كمداد فيما فعل بالنص .

٢٩٢ قالوا وهذا شيء جائز في عدل الله وحكمه^٣ . ومن أبي ذلك علينا سألناه عمما^٤ منع وأبي أن يجوز، فلن^٥ يجده إلى ذلك سبيلاً لأن دلالة النص قامت بالتخير في مختلف صواب كله . ألا ترى أن لو عدمنا النص فيما يجب على الحالف فاجتهدنا العلم فيما يجب عليه فقال فريق يجب عليه إطعام عشرة مساكين، وقال آخرون يجب عليه كسوتهم، وقال آخرون يجب عليه عتق، وقال آخرون يجب عليه عند العجز عن هذه الثلاثة صوم ثلاثة أيام بجاز أن يكون جميع ما اختلفوا فيه من ذلك . وأوجبه كل فريق منهم

١ خ: لاختلاف لـ: كاختلاف . ٢ ز، خ، لـ: ودّى . ٣ لـ: باجتهاده . ٤ الحكم هنا بمعنى الحكمة كما جاء في عدة مواضع من القرآن الكريم مثل سورة آل عمران:٣،٧٩، وسورة الأنعام:٦٨٩، وسورة مريم:١٩:١٢ . ٥ خ: سألناه على ما، لـ: سألنا على ما . ٦ ز، لـ: فلا .

مراد الله، ويكون على الحالف اختيار أيها شاء. ولم يكن لأحد أن يدفع ذلك لعنة الاختلاف لأن النص قد يمكن أن يأتي به نفسه أو بمثله.

وأما تمثيلهم ما نص الله عز وجل عليه بما لم ينص عليه خطأ لا ينافي عن الأطفال والجهال فضلاً عن المكفيين والعلماء من الرجال. إذ كان ما نص الله عز وجل عليه فالعمل بما نص به فرض. وما سكت عنه عز وجل فهو عفو وما لا يسع أن يحدث فيما سكت عنه حكم من ذات نفسه لأن الأحكام عبادات تعبد الله عز وجل بها خلقه وليس لأحد أن يتبعدهم دونه.

قولهم إنهم لوعدموا النص فيما يجب على الحالف فاجتهدوا العلم فيما يجب عليه فقالوا بمثل ما خيره الله عز وجل من هذه الثلاثة الأشياء فيه لكانوا مصيبين، فعاز الله أن يكونوا كذلك. كما أنهم لوأوجبوا ذلك أو غيره على من حلف بالله صادقاً أو على من حلف على مال يقتطعه يمينه لم يكونوا مصيبين لأن الله عز وجل لم ينص على^١ ذلك. وكذلك لوأنهم خالفوا هذا النص وقد عدموه، فقال فييق منهم يقتل الحانت وقال آخرون يقطع وقال آخرون^٢ يضرب وقال آخرون^٣ ليسجن وقال غيرهم بما شاء أن يقول فيه من ذات نفسه لما كان أحد منهم مصابياً في ذلك لأن الله عز وجل إنما افترض على عباده اتباع ما أنزهه والعمل بما افترضه ولم يكلهم إلى آرائهم واجتهادهم في شيء من دينه. فمن أحدث شيئاً من ذلك من ذات نفسه فقد خالف حكم الله جل ذكره وتعدى فرضه وخالف أمره. وكذلك لوأنهم بعد أن وقفوا على النص في هذه الثلاثة الأشياء التي خير عز وجل فيه الحانت خالفوها أو زادوا عليها^٤ أو أبطلوا بعضها لكانوا في ذلك قد تعدوا حدود الله وخالفوا أمره.

وأما قولهم إن الله عز وجل إذا جرّر الاختيار مع النص القائم فلم لا يجوز ذلك فيما يقع بالاجتهاد؟ فيقال لهم إنما كان يكون ذلك لو كان الاجتهاد فيما لم ينص الله عز وجل عليه فرضاً كالذي نص عليه. فأما إذ قد بيتنا لكم فساد الاجتهاد من أصله ودفعناه بأسره فكيف تجعلونه شبيهاً للنص الذي نحن وأنت مقرؤن بوجوبه؟ فكيف يلزمنا

^١ كذا في خ، وفي ل: غير. ^٢ ل: آخر. ^٣ ل: أزادوا. ^٤ كذا في ز، خ، وفي ل: إذا.

أن يكون ما اختلفنا فيه قياساً ومثلاً لما اجتمعنا عليه؟ فإن أوجبتم الاجتهاد بالنص فلهم أن تقسوه على قوكم بالنص. وإلا فثبتوا أولاً أصله. فإذا ثبتت، ولن ثبتت أبداً، يغزووا إن شئتم اختلافكم فيه. ولو جاز للمجتهدين أن يثبتوا باجتهادهم أحکاماً في الدين لم ينص الله عز وجل عليها ولا أخبر رسوله صلى الله عليه وسلم عنها جاز لهم أن يثبتوا حدوداً ويلزموا إلزاماً في جميع ماسكت عنه ولم يأت إلزام فيه. وذلك مالا يدرك بالحفظ ويتسع عن أن تحويه الكتب ويتفاوحش عن أن يقبله من له عقل.

٣٩٦ وأما قوله إنه جائز أن يخيسر الله فيما وقع مختلفاً باجتهاد المجتهدين يكون مع اختلافه صواباً كله، كما أخبر فيما وقع مختلفاً بالنص مع كونه أيضاً صواباً كله، ويكون مراده فيما قيل بالاجتهاد مراده فيما فعل بالنص. قالوا وهذا جائز في عدل الله وحكمه، فمعاذ الله من قولهم وما نسبوه إلى الله من الاختلاف فيما نصه وتعبد به خلقه.

٣٩٧ وهو عذر وجّل قد نهى الاختلاف عنه ونسبه إلى غيره. وليس في ذلك اختلاف وإنما هو تخمير خير الله عباده فيه وتوسيعة لهم فيما إليه قصدوه، وكله كهارة. وإنما الاختلاف في مثل هذا لو قال عز وجل أن يقول ذلك في موضع إلزام الكهارة وفي موضع إسقاطها إلزاماً في الحالين بالحكم بلا شرط. فهذا وما هو في معناه هو الاختلاف. فأما ما ذكره في كهارة اليمين فإنما هو تخمير في شيء لا يتعداه من خير فيه إلى غيره ولا يستطيع أحد أن يزيد فيه ولا ينقص منه. وليس لمجتهد ولا لغيره أن يلزم مثل ذلك فيما لم ينص الله عليه من ذات نفسه.

٣٩٨ وأما قولهم إنه جائز أن يخسر الله في اجتهاد المجتهدين كما خسر فيما نصه فمعاذ الله أن يجوز ذلك. ولا يقاس ما أباحه وأحله بما حظره وحرمه. وهو جل شأنه يأمر في كتابه باتباع ما أنزله ونهى عباده عن قولهم هذا حلال وهذا حرام لما لا يعلمهونه. فكيف يجوز أن يخسر عز وجل فيما نهى عنه كما خسر فيما أمر به؟ هذا التقول عليه بغير علم الذي نهى عنه في كتابه. وفي بعض ما ذكرناه من فساد قولهم كفاية لمن وفق لفهمه. والله يوفق إلى الحق من يشاء بفضل رحمته.

١ لقد اضطرب النص هنا ولعل الصواب هو (لو كان ... أن يقول). ٢ ساقطة في ز، خ، ل، واقتضاها السياق.

- قالوا وفي تثبيت الاجتهاد وجه آخر وهو أنه لا فرق بين أن يخيزهم في ثلاثة أشياء
 ٢٩٩ نص لهم عليها يجعل لهم في ذلك اختياراً يكمل إليهم ويصحه لهم ويأمرهم به وبين
 أن يجعل إليهم الاجتهاد في نازلة نزلت وحادثة حدثت ويكل إليهم القول فيها لأنه
 متى فرض الاختيار إليهم فيما نص لهم عليه جاز أن يسيّحهم الاجتهاد فيما دلهم عليه
 فتقوم الدلالة في إباحة الاجتهاد مقام النص في إباحة الاختيار.
- فكان قولهم هذا واحتاجتهم بما احتجوا به على زاعم نعم لهم أنه لا يجوز أن يسيح
 ٤٠٠ الله عباده الاجتهاد. ونحن فلم نقل ذلك لهم بل نقول إن الله عز وجل لوشاء أن
 يفعل ذلك ل فعله. كما أنه لوشاء أن لا يكلفهم تكليفاً أو أن يجعلهم على طاعته
 ل فعل. ولكنه عز وجل لم يشأ ذلك ولا فعله. وإنما طالبناهم لما أذعوا إباحة الاجتهاد
 لهم بأن يوجدونا حيث أباحهم الله ذلك من كتابه أو سنته رسوله صلى الله عليه
 وسلم. فأمّا أنا نقول إن هذا يجوز لله أن يفعله وهذا لا يجوز لله أن يفعله فمعاذ الله
 أن نتعدّى إلى مثل هذا فقط على الله جل شأنه بما يجوز وما لا يجوز. وهو يقول
 جل من قائل ﴿لَا يُسْلِمُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُنَّ يُسْلُوْنَ﴾.
- ٤١ قولهم إنه لا فرق بين^٣ أن يخيزهم في ثلاثة أشياء نص لهم عليها يجعل لهم في
 ذلك اختياراً وبين أن يجعل إليهم الاجتهاد في نازلة نزلت ويكل إليهم القول فيها
 فليس كما زعموا. بل بين ذلك فرق كبير، وبين بعيد. وذلك أنهم لا يختلفون في أن
 رجلاً لو وكل وكلاً على بيع عبد أو دار أو ضيعة سمي ذلك له وجعل إليه أن يبيع أي
 ذلك شاء، لم يكن له أن يتعدّى ذلك إلى غيره ولا يبيع من ماله شيئاً سوى ما أطلق له
 بيعه منه. وإذا وكله وكالة جامعة وفوض إليه فله أن يبيع ما يشاء^٦ من أمواله ويشترى
 ويفعل في ذلك فعل من وكله. وكذلك إن أمره أن يشتري له عبداً أو دابة أو ضيعة
 لم يكن له أن يتعدّى ذلك. وإذا قال له اشتري لي ما رأيت أن تشتريه فذلك مفوض
 إليه فيه. فكذلك لما خير الله الحائنين في أن يكرروا بأي الثالثة التي حدّها لهم^٧ شاؤوا

^١ ز، خ، ل: فيقوم. ^٢ خ، ل: لأنه. ^٣ خ، ل: في. ^٤ ز، خ، ل: كثير. ^٥ ساقطة في ل. ^٦ ل: شاء. ^٧ ل تزيد هنا: إن.

وكانوا خيرين فيها ليس لهم أن يقصروا عنها ولا يتعدوا إلى ما سواها. ولم يجعل لهم ولا لغيرهم أن يحكموا في غير ذلك من دينه باجتهادهم وأرائهم وأهوائهم ولا أطلق ذلك ولا أباحه لهم. فبين التقويض والتحديد بون بعيد.

- ٤٠٢ قالوا ومن الدليل على إباحة الاجتهد ما أمر الله عز وجل به من الفقفات على الزوجات وغيرهن ولم يقدر في ذلك مقداراً وكل التقدير إلينا لقول فيه باجتهاذنا.

- ٤٠٣ فيقال لهم ليس القول كأقلام. ولكن الله عز وجل فرض النفقات «على المُوسِع قدَرُه» كما قال الله عز وجل «وعَلَى الْمُقْرِنِ قَدْرُه»، وقال «لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ سَعَةً وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقٌ فَلَيُنْفِقْ مَا أَتَاهُ اللَّهُ». ولم يكمل ذلك إلى اجتهادكم كأزعتم. ولكنه وكله إلى بيان الرسول في عصره وكل إمام في وقته ودهره بحسب ما يبيّنا ذلك فيما تقدم من كتابنا هذا من فرضه. فقال رسوله صلى الله عليه وسلم «وَأَنَّا إِلَيْكُمْ أَذْكَرُ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَرِئُ إِلَيْهِمْ» وقال «فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُثُرُ لَا تَعْلَمُونَ»، ولم يقل اجتهدوا رأيكم. فمن علم قدر المقتضى من قدر المقتضى أمضى الحكم بما عالمه. ومن جهل ذلك وجب عليه أن يسأل عنه.

- ٤٠٤ ونحن فلسنا ندعى كاماً ذعى لكم من خالفكم في الاجتهد من العامة أنا نقول في شيء من دين الله برأينا. وأصل ما نذهب إليه كما يبيّناه لكم العمل بظاهر الكتاب والستة وقول الأئمة مما علمناه وتآدّى إلينا وصح عندهنا. وما جهلهناه من ذلك ردّنا الحكم فيه إلى أولى الأمر كاماً أمرنا الله في كتابه جل ذكره. ولسنا نقول في النفقه ولا في غيرها إلا بهذا القول.

- ٤٠٥ فليس لكم علينا في رد ما نخرج به عليكم من إحداثكم القول في الاجتهد وإيجابكم إياه لأنفسكم حجة بمثل هذا مع أن حال الغنى والفقير واليسير والعسر والتوفيق ومقدار النفقات لأهل هذه الطبقات في الشدة والرخاء والتوفيق بمقدار ما لا يكفي فيه ولا شطط معلوم قد روينا عن الأئمة وذكر وعرف عنهم واشتهر. فليس لكم ولا

١. لـ: وإننا لا نقول.

لغيركم فيه إلا اتباعهم وترك الاعتراض عليهم. فأما اجتهادم ورأيكم واستحسانكم فقد بيتنا فساده لكم.

٤٠٦ وكذلك احتجوا بمثل هذا من الأحكام التي نزل فرضها بجلاً ورعموا أن الحكم في توقيقها وبينها مفوض فيه إلى نظرهم واجتهادهم، خلافاً لقول الله جل ذكره ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا مَرِئَ إِلَيْهِمْ﴾، فاذعى هؤلاء البيان لأنفسهم الذي ليس هو إلا للرسول في عصره ولأولي الأمر من بعده.

٤٠٧ وذكروا في مثل ذلك خبر النشور واليأس من الحيض وغير ذلك مما قالت العامة فيه بآرائها. فاحتج من قال بالاجتهاد على من دفعه منهم بها وبأنهم قد قالوا في ذلك بما ليس لهم فيه نص ولا سنته برغمهم بآرائهم. وقد بيتنا في ذلك فساد قول جميعهم بذلك مملاً لحجتهم لهم فيه علينا كذا ذكرناه، لأن لا تقول في ذلك إلا باتباع أئمتنا والأخذ عنهم كما أمرنا والرد إليهم فيما نجحهle وسؤالهم عما لا نعلمه كما أمرنا الله عزوجل بذلك في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم. وتركا ذكر ما احتجوا به من ذلك لطوله وكثره ولأنه في معنى ما ذكرناه.

٤٠٨ وقولنا فيه كله^١ القول الذي قلناه إنه ليس لنا ولا لغيرنا أن نحل شيئاً ولا نحرمه ولا نحكم فيه إلا بما جاء في نص الكتاب وستة الرسول صلى الله عليه وسلم، وما جاء عن الأئمة. فما علمناه من ذلك قلناه به، وما جعلناه سألنا عنه من أمر الله عزوجل بسؤاله والرد إليه. ولم نقل في ذلك برأي ولا اجتهاود ولا استحسان ولا قياس ولا استدلال ولا نظر ولا بغير ذلك مما هو من قبل أنفسنا، إذ كان الله عزوجل لم يحکمنا في دينه ولا أباح لنا أن نحكم بغير كتابه وستة رسوله ولا جوز لنا أن نحلل أو نحرم ما لا علم لنا بتحليله وتحريمه.

٤٠٩ ولو كان كارنعم الذين أوجوا الحق في اختلاف المجتهدين أن قولهم وإن اختلفوا فيه صواب وحق كله لكان العمل به واعتقاده كله صواباً وجائزاً في الدين عند الله، فتكون المرأة الواحدة، على قولهم هذا، إذا اجتهاه أحد هم رأيه امرأة رجل عنده لا تحل لغيره،

^١ كذا في خ، وفي ز، ل: كل. ^٢ ز، ل: اذ.

ذكر قول المتألين بالاجتهاد والرأي والرذ عليهم فيما فارقوا الحق فيه

وتكون عند الآخر الذي اجتهد رأيه فيما رأى قد بانت منه وحرمت عليه وحلت لغيره
ممن يتزوجها. إنّها حرام لمن أحلّها الآخر له حلال لمن حرمتها عليه، فيصير فرجها
بهذا حلالاً لرجلين. وهذا ما لا يقول به أحد من المسلمين.



خاتمة

- ٤٠ وقد أتينا في هذا الكتاب وإن اختصرناه على جميع ما قصدنا إليه وأوردناه وفيه إن شاء الله بلغ لذوي الألباب ولمن أذعن بالحق واعترف بالصواب. فأماماً من جن في غيه وأنف من الرجوع إلى الصواب لجهله واستحکمت فيه الحمية وغلب عليه حب الرياسة والعصبية وتعاظم فراق مذهبة ونحلته واتخذ الله هواه لشهوته وأصمّه الجهل وأعماه وأبعده عن الحق وأقصاه فليس همه وغايته إلا ما يحاول به إقامة حجة باطلة مصرأً عليه غير مصحح إلى حق يسمعه ولا راجع إلى صواب يراه فيتبعه. نعوذ بالله من حال من هذه حالة ونسأل الله توفيقاً إلى ما يذكر لديه ويرزق عنه.
- ٤١ وكان سبب جميي هذا الكتاب في مثل هذا وذلك أي جاري بعض من يذهب إلى القول بالاجتہاد. فأبنت له فساد القول به واحتاجت عليه بمثل ما ذكرت من الجهة في هذا الكتاب حتى اقطع. ورأيت^٢ أنه قد اعترف بالحق ورجع. ثم انتهى إلى بعد ذلك أنه جمع كراسة ذكر فيها قول القائلين بالاجتہاد وحجتهم فيه إصراراً منه بعد الجهة على ما كان عليه. وقد حكى في هذا الكتاب جميع ما صنفه في كراسته من قول أصحابه وغير ذلك مما انتهى إلى من قولهم وبمحاجتهم مما يذكره وأبنت فساده والجهة عليهم فيه. ولم أر أن أقصد إلى إبطال الاجتہاد خاصة فيرى من انتهى بذلك عني إليه أي ارضيّت ما سواه مما صنفه في هذا الكتاب من أصول مذاهب المخالفين للحق. فرأيت، وبالله التوفيق، ذكر جميع آقاويمهم والجهة فيما أصلوه عليهم رجاء ثواب الله تعالى في ذلك جل ذكره. وإيّاه أسأل وأرجو أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه والحمد لله رب العالمين^٣ وصلى الله على محمد عبده ورسوله وعلى الأئمة الأبرار من أهل بيته وسلم تسليماً^٤.

١ كذا في ز، خ، وفي ل: بيزدلف. ٢ ل: وقد رأيت. ٣ ساقطة في ز، ل: والحمد لله رب العالمين. ٤ ز تزيد هنا: وعلى آله أجمعين ولم تسليماً وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير.

٤١٢ تم الكتاب بعون الله الوهاب في التاريخ سبع عشرين من شهر شوال في يوم الخميس سنة ١٢٥٥ من هجرة النبي المختار صلوات الله عليه في خدمة سيدنا ومولانا محمد بدر الدين طول الله عمره إلى يوم الدين.^١

٤١٣ قد اتفق الفراغ من نسخة كتاب اختلاف أصول المذاهب في اليوم الثامن يوم الجمعة من شهر الصفر سنة ١٢٧٢ ألف ومائتين واثنتين وسبعين من الهجرة النبوية على صاحبها وأله أفضل السلام والصلوة العبرية بحمد الله وبفضل وليه عليه السلام.^٢

^١ من ز. ^٢ من ل.

**LIBRARY OF ARABIC LITERATURE
EDITORIAL BOARD**

GENERAL EDITOR

Philip F. Kennedy, New York University

EXECUTIVE EDITORS

James E. Montgomery, University of Cambridge

Shawkat M. Toorawa, Yale University

EDITORS

Sean Anthony, The Ohio State University

Julia Bray, University of Oxford

Michael Cooperson, University of California, Los Angeles

Joseph E. Lowry, University of Pennsylvania

Maurice Pomerantz, New York University Abu Dhabi

Tahera Qutbuddin, University of Chicago

Devin J. Stewart, Emory University

EDITORIAL DIRECTOR

Chip Rossetti

DIGITAL PRODUCTION MANAGER

Stuart Brown

ASSISTANT EDITOR

Amanda Yee

FELLOWSHIP PROGRAM COORDINATOR

Amani Al-Zoubi

NEW YORK UNIVERSITY PRESS
New York

Copyright © 2015 by New York University
All rights reserved

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data

Nu'man ibn Muhammad, Abu Hanifah, -974.
[Ikhtilaf usul al-madhab, English]

Disagreements of the jurists : a manual of Islamic legal theory / by
Al-Qadi al-Nu'man ; edited and translated by Devin J. Stewart.

pages cm

Includes bibliographical references and index.

ISBN 978-0-8147-6392-6 (cl) -- ISBN 978-0-8147-7142-6 (e-book) -- ISBN

978-0-8147-6375-9 (e-book) 1. Ikhtilaf (Islamic law) 2. Islamic

law--Interpretation and construction. I. Stewart, Devin J., editor,

translator. II. Title.

KBP465.N86513 2014

297.1'401--dc23

2014022181

Series design by Titus Nemeth.

Typeset in Tasmeem, using DecoType Naskh and Emiri.

Typesetting and digitization by Stuart Brown.